

سلسلة الكتب المرجعية
في مجال الملكية الفكرية

مدخل إلى الإطار القانوني الدولي للملكية الفكرية



سلسلة الكتب المرجعية في مجال الملكية الفكرية
محرر السلسلة: القاضي ستيفن بيرلي

مدخل إلى الإطار القانوني الدولي للملكية الفكرية
978-92-805-3495-5 :ISBN

الفصل في قضايا الملكية الفكرية في الفلبين
978-92-805-3497-9 :ISBN

الفصل في قضايا الملكية الفكرية في فييت نام
978-92-805-3499-3 :ISBN



سلسلة الكتب المرجعية
في مجال الملكية الفكرية

مدخل إلى الإطار القانوني الدولي للملكية الفكرية

المحرر: القاضي ستيفن بيرلي
المحكمة الفيدرالية الأسترالية، سيدني، أستراليا

هذا العمل مرخص بموجب ترخيص للشاع الإبداعي - نسب للمصنف 4.0 دولي

© الويبو، 2023

نشر لأول مرة في عام 2023

النظمة العالمية للملكية الفكرية
34, chemin des Colombettes P.O. Box 18
CH-1211 Geneva 20, Switzerland

ISBN: 978-92-805-3494-8 (النسخة المطبوعة)
ISBN: 978-92-805-3495-5 (النسخة الإلكترونية)



ترخيص نسب للمصنف 4.0 دولي (CC BY 4.0)

الغلاف: © Natali_Mis, © Sefa kart / Getty Images

يجوز للمستخدم أن ينسخ هذا الإصدار ويوزعه ويكيّفه ويترجمه ويؤديه علناً بما في ذلك لأغراض تجارية دون موافقة صريحة، شرط أن يكون للمحتوى مصحوباً بإقرار بأن الويبو هي المصدر وأن يشار بشكل واضح إلى أي تغييرات تُدخل على المحتوى الأصلي.

الطريقة المقترحة للإشارة إلى هذا الدليل: النظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) (2023).
مدخل إلى الإطار القانوني الدولي للملكية الفكرية، سلسلة الكتب المرجعية في مجال الملكية الفكرية. جنيف: الويبو. DOI: 10.34667/tind.48852

وينبغي ألا تحمل أي تكييفات/ترجمات/مشتقات الشعار الرسمي للويبو إلا إذا كانت الويبو قد أقرتها وصادقت عليها. ويُرجى الاتصال بنا من خلال الموقع الإلكتروني للويبو للحصول على الموافقة.

وبالنسبة لأي عمل مشتق، يرجى إضافة التنبيه التالي: "لا تتحمل أمانة الويبو أي التزام أو مسؤولية بشأن تحويل المحتوى الأصلي أو ترجمته"

وفي حال كان المحتوى الذي نشرته الويبو مثل الصور أو الرسومات البيانية أو العلامات التجارية أو الشعارات منسوبة إلى طرفي آخر، فإن مستخدم هذا المحتوى يتحمل وحده مسؤولية الحصول على الحقوق المرتبطة بتلك المواد من صاحب أو أصحاب الحقوق.

وللاطلاع على نسخة من الترخيص، يُرجى زيارة الموقع التالي:
<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0>

وتُحال أية منازعة تنشأ في إطار هذا الترخيص، في حال لم يتم التوصل إلى تسوية ودية، إلى التحكيم طبقاً لقواعد التحكيم للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) السارية آنذاك. ويلتزم الطرفان بأي قرار تحكيم صادر وفقاً لذلك التحكيم وتُعتبر القرار النهائي لأي منازعة من هذا القبيل.

وإن التسميات المستخدمة في هذا الإصدار وطريقة عرض المواد فيه لا تعبر عن أي رأي للويبو بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو منطقة، أو سلطاتها أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

وإن الآراء والأفكار الواردة في هذا الإصدار لا تعبر بالضرورة عن آراء الدول الأعضاء أو أمانة الويبو.

وإن ذكر شركات أو منتجات صناعية محددة لا يعني أن الويبو تؤيدها أو توصي بها على حساب غيرها من الشركات أو المنتجات ذات الطبيعة المماثلة والتي لم يتم ذكرها في هذا الإصدار.

جدول المحتويات

6	مقدمة
7	مقدمة المحرر للسلسلة
9	شكر وتقدير
10	الفصل الأول العلامات التجارية
10	1.1 مقّمة
11	1.2 ما هي "العلامة التجارية"؟
12	1.3 مصادر القانون الدولية
13	1.4 الحصول على الحماية للعلامات التجارية المسجلة
13	1.4.1 تقديم طلب تسجيل علامة تجارية
14	1.4.2 الاعتراض
14	1.4.3 دراسة الطلب
15	1.4.4 مدة التسجيل والتجديد
15	1.4.5 إجراءات الاستئناف
15	1.4.6 - رمز R أو ®
15	1.5 متطلبات العلامات التجارية الصالحة
15	1.5.1 الإشارات التي قد تُستخدم كعلامات تجارية
15	1.5.2 التميّز الفعلي أو المكتسب
16	1.5.3 الاستثناء من التسجيل لأسباب أخرى
17	1.5.4 أسباب الرفض المطلقة والنسبية
17	1.5.5 شرط الاستخدام
18	1.6 الحقوق التي يمنحها تسجيل العلامات التجارية
18	1.6.1 الحق في منع الآخرين من استخدام العلامة التجارية
18	1.6.2 الحق في منع الآخرين من استخدام العلامات المشهورة
18	1.6.3 الحق في التصرف في العلامة التجارية
18	1.6.3.1 التنازل
19	1.6.3.2 الترخيص
19	1.6.4 اتفاقات تعايش العلامات التجارية
19	1.6.5 القيود على الحق الاستثنائي
19	1.6.5.1 الاستيراد للوازي
20	1.6.5.2 السياسة العامة
20	1.7 إبطال العلامة التجارية أو إلغاؤها
21	1.8 الإجراءات القضائية ضد التعدي
21	1.8.1 احتمال حدوث التباس
22	1.8.1.1 تشابه العلامات التجارية
22	1.8.1.2 تشابه السلع أو الخدمات
23	1.8.2 التقليد
24	الفصل الثاني البراءات
24	2.1 مقّمة
25	2.2 ما هي البراءة؟
25	2.2.1 ما هي نماذج المنفعة؟
26	2.3 مصادر القانون الدولية
27	2.4 الحصول على الحماية بموجب البراءات
27	2.4.1 تقديم طلب للحصول على البراءة
28	2.4.2 الفحص
28	2.4.3 أنظمة الاعتراض (قبل منح البراءة وبعد منحها)
29	2.4.4 منح البراءة ومدة الحماية
29	2.4.5 إجراءات الاستئناف

30	2.5 شروط البراءة الصالحة
30	2.5.1 المواضيع القابلة للحماية بموجب البراءات
32	2.5.2 الجودة
33	2.5.3 النشاط الابتكاري (عدم البدهاية)
34	2.5.4 قابلاً للتطبيق الصناعي (أي أن تكون له "منفعة" أو "فائدة")
34	2.5.5 شرط الكشف عن الاختراع
35	2.5.6 وحدة الاختراع
35	2.6 الحقوق التي تمنحها الحماية بموجب براءات
35	2.6.1 الحق الاستثنائي في منع الآخرين من استغلال الاختراع المحمي
35	2.6.2 التنازل عن البراءة ومنح التراخيص
36	2.7 الإلغاء أو الإبطال
37	2.8 دعوى التعدي
37	2.8.1 العناصر التي تثبت حصول تعدي
38	2.8.1.1 الأفعال المحظورة
39	2.8.1.2 نطاق المطالبة
40	2.8.2 الاستثناءات والتقييدات
41	2.8.3 الدفاع ضد ادعاءات التعدي
41	2.8.3.1 عدم الصلاحية
41	2.8.3.2 استنفاد الحقوق والاستيراد اللوازي
42	2.8.3.3 التراخيص الإجبارية والاستخدام الحكومي
42	2.9 الأدلة
44	الفصل الثالث: حق المؤلف
44	3.1 مقدمة
44	3.2 ما هو حق المؤلف والحقوق المجاورة؟
45	3.3 مصادر القانون الدولية
47	3.4 الحصول على الحماية بموجب حق المؤلف
47	3.4.1 غياب شرط التسجيل
48	3.4.2 التحديات المتعلقة بملكية حق المؤلف وبقائه سارياً
48	3.5 المتطلبات للحصول على الحماية بموجب حق المؤلف
48	3.5.1 المصنف مؤهل للحماية بموجب حق المؤلف
49	3.5.1.1 البرامج الحاسوبية والبرمجيات
50	3.5.1.2 قواعد البيانات
50	3.5.1.3 ألعاب الفيديو
50	3.5.2 الأصالة
51	3.5.3 التثبيت
51	3.6 الحقوق الممنوحة بموجب حق المؤلف والحقوق المجاورة
52	3.6.1 الحقوق الاقتصادية
52	3.6.1.1 الحق في استنساخ المصنف والحقوق المجاورة
53	3.6.1.2 حقوق الأداء العلني والبتّ والنقل إلى الجمهور والإتاحة للجمهور
53	3.6.1.3 حق التحويل
54	3.6.1.4 حق إعادة البيع
54	3.6.2 الحقوق المعنوية
55	3.6.3 الحقوق المجاورة
55	3.6.3.1 حقوق فنان الأداء
55	3.6.3.2 حقوق منتجي التسجيلات الصوتية
56	3.6.3.3 حقوق هيئات البث
56	3.6.4 التقييدات والاستثناءات على حق المؤلف
57	3.6.5 مدة الحماية
58	3.6.6 ملكية حق المؤلف
59	3.6.7 نقل حق المؤلف
59	3.6.7.1 الترخيص
60	3.6.7.2 التنازل

60	الإلغاء أو الإبطال	3.7
61	إجراءات ضد التعدي	3.8
61	قيام حق المؤلف	3.8.1
61	الأفعال التي تشكل تعديًا على حق المؤلف	3.8.2
62	تعرض حق المؤلف للقرصنة	3.8.3
63	الفصل الرابع: سبل الانتصاف	
63	مقدمة	4.1
63	التدابير المؤقتة	4.2
65	الإجراءات المدنية	4.3
65	الأوامر الجزئية	4.3.1
65	حق مالك الحقوق في الحصول على المعلومات	4.3.2
65	التعويضات	4.3.3
66	التخلص من السلع أو تدميرها	4.3.4
66	نشر الأحكام في وسائل الإعلام	4.3.5
67	الإجراءات الجنائية	4.4

يسر المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) أن تقدم هذا العدد الأول من سلسلة الكتب المرجعية في مجال الملكية الفكرية.

تُعتبر سلسلة الكتب المرجعية مرجعًا جديدًا للقضاة الذين يريدون الحصول على دعم متخصص أثناء معالجة القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية، وكذلك للقراء الذين يريدون الحصول على معلومات حول الفصل القضائي ضمن إطار المنازعات المتعلقة بالملكية الفكرية في مختلف الأنظمة القضائية.

يلعب القضاة دورًا أساسيًا في ضمان التوازن والفعالية في مجالي الابتكار والإبداع، وفي سبيل الحرص على أنهما يعودان بالفوائد على الجميع. ففي الواقع، أدت التطورات التكنولوجية في مجال الملكية الفكرية إلى جعل المحاكم مسؤولة عن حل المسائل التقنية التي قد تترتب عنها آثار قانونية واجتماعية واقتصادية هامة. وفي جميع أنحاء العالم، تواجه المحاكم بشكل متزايد تحديات تقنية وتحديات متعلقة بإدارة القضايا القانونية، وذلك بسبب تطور أنواع المنازعات المتعلقة بالملكية الفكرية. ونظرًا لمجتمعنا المعولة والطابع العالي للمعاملات والمسائل المتعلقة بالملكية الفكرية، سوف تستمر المحاكم في مواجهة مثل هذه التحديات.

واستجابةً لطلبات الحصول على موارد تفيد الأجهزة القضائية الوطنية، لا سيما تلك التي تتعلق بالجوانب الإجرائية الخاصة بالفصل في قضايا الملكية الفكرية، عمد معهد الويبو القضائي إلى إصدار سلسلة الكتب المرجعية التي تجمع بين معرفة الويبو وخبرتها في مجال الإطار القانوني الدولي للملكية الفكرية، ومعرفة أعضاء الهيئات القضائية الوطنية من ذوي الخبرة. وبالتالي، تُعتبر هذه السلسلة بمثابة مصدر مرجعي عام لا مثيل له، لا سيما من ناحية المواضيع التي تغطيها أو تركز عليها، أو من ناحية الآراء الرسمية التي يقدمها المؤلفون.

ومن الجدير بالذكر أن أي عدد خاص ببلد معين من هذه السلسلة يتم صياغته من قبل قضاة ومن أجل القضاة في مختلف الأنظمة القضائية المعنية. ويحدّد هذا الأمر من النقص الموجود في الموارد العملية التي تساعد القضاة في جميع مراحل الفصل في المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية ضمن إطار السياق القانوني والقضائي ذات الصلة. وقد قام أعضاء الهيئات القضائية الوطنية المخضرمون بمشاركة أفكارهم وخبراتهم بسخاء، مما مكّن زملائهم، الذين قد يتمتعون بخبرة أقل في مجال الملكية الفكرية، من الاستفادة من حكمتهم وخبراتهم في هذا المجال.

ويُستخدم كل عدد من هذه الأعداد بشكل أساسي كمورد في المحاكم والدوائر، ويمكن للقضاة وغيرهم من المسؤولين القضائيين استخدامه عند الفصل في مسائل الملكية الفكرية. وسيتم توفير العدد الخاص ببلد معين باللغة الرسمية لهذا البلد عند الضرورة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام هذه الأعداد كمرجع عام يسمح بتوفير معلومات حول الإجراءات القضائية لمختلف الأشخاص المنتشرين حول العالم. وإن العديد من القوانين واللوائح والتشريعات القضائية المذكورة في هذه الأعداد متاحة في قاعدة بيانات الويبو القانونية (WIPO Lex)، مما يسمح للجميع بالاطلاع بشكل مجاني على آخر المستجدات القانونية والتشريعية الرئيسية التي تطرأ على مجال الملكية الفكرية.

وتشكل سلسلة الكتب المرجعية جزءًا من جهود معهد الويبو القضائي الهادفة إلى وضع برامج مستدامة للتعليم القضائي ومنح دعم متكامل للدول الأعضاء. وبالتالي، سيتم تطويرها بشكل مستمر في المستقبل وستشمل عددا متزايدًا من العناوين والمواضيع، علما بأن العديد من الأعداد التي تركز على أنظمة قضائية أخرى هي في طور الإعداد أصلًا. ونأمل أن تتنامى قيمة هذه السلسلة كمصدر للسلطات القضائية الوطنية والإقليمية، سواء داخل الولايات القضائية التي تم تناولها أو خارجها.

ماركو م. أليمان

مساعد المدير العام

قطاع الأنظمة الإيكولوجية للملكية الفكرية والابتكار، الويبو

مقدمة المحرر للسلسلة

تم تطوير هذه السلسلة من أجل مساعدة القضاة على التحضير لجلسات الاستماع وإصدار الأحكام بشأن القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية لا سيما فيما يخص التعدي على العلامات التجارية والبراءات وحق المؤلف والحقوق المجاورة أو إبطالها.

ويجب الإقرار ببعض الأمور قبل كل شيء. فمن الجدير بالذكر أن هذه الكتب ليست كتباً موضوعية حول قانون الملكية الفكرية، ولا تُعتبر السلسلة عملاً شاملاً ومتكاملاً حول الممارسات والإجراءات ذات الصلة. وبالتالي، يصعب تصنيف تلك السلسلة أو إدراجها ضمن فئة معينة. وبدلاً من ذلك، يهدف كل عدد إلى توفير معلومات عملية قد تفيد القضاة في معالجة القضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية في أنظمة قضائية معينة.

وفي مجال الحقوق القانونية، تعتبر حقوق الملكية الفكرية غير عادية لسببين واضحين.

أولاً، لا تنشأ تلك الحقوق فقط عند اعتماد قوانين تشريعية معينة في دولة ذات سيادة، بل تظهر أيضاً في سياق مجموعة من المعاهدات الدولية التي تلتزم بها الدول الأعضاء في المجتمع الدولي. ولذلك، فمن المرجح أن تحتوي قوانين الملكية الفكرية المماثلة المعتمدة في بلدان مختلفة على العديد من العناصر المتشابهة. ولهذا السبب، يقدم العدد الأول من هذه السلسلة نبذة عامة عن الحقوق الموضوعية المنصوص عليها في قانون العلامات التجارية والبراءات وحق المؤلف، ويشير إلى تلك الحقوق كما هي واردة في مختلف المعاهدات الدولية. ويُسهّل العدد الأول عملية إصدار الأعداد اللاحقة التي يركز كل منها على القوانين والإجراءات المتبعة في بلد معين، إذ يسمح بالإحالة المرجعية إلى الحقوق الموضوعية العامة من دون الحاجة إلى تكرار المعلومات نفسها مجدداً.

ثانياً، تعتبر قوانين الملكية الفكرية أن الحقوق الناجمة عن جهود المساعي البشرية هي بمثابة ممتلكات غير ملموسة.

- إن **العلامة التجارية** هي إشارة (مثل كلمة أو رمز) تشير إلى المنشأ التجاري لسلع أو خدمات معينة. وهي تشكل رابطاً بين السلعة التي تحمل هذه العلامة التجارية والتاجر ضمن إطار العمليات التجارية.
- **تحمي البراءة** أي فكرة تعبر عن اختراع يُعد استخدامه مفيداً. ويتم توضيح البراءة بواسطة "مواصفات البراءة"، وهي وثيقة تصف الاختراع وتحدد نطاق الاحتكار.
- بشكل عام، يحمي **حق المؤلف والحقوق المجاورة** أشكال التعبير الأصلية. ومن لبن التصنيفات للحماية بموجب حق المؤلف نذكر: الكتب واللوحات وبرامج الكمبيوتر والبرامج التلفزيونية والأفلام والموسيقى.

تتبع كل علامة أو اختراع أو شكل من أشكال التعبير من العقل البشري، ويتم تحويله فيما بعد إلى شيء ملموس وقيم يُمكن امتلاكه والترخيص له وبيعه للآخرين. وضمن هذا الإطار، يكون صاحب الحق في هذا الشيء للموس قادرًا على منع أطراف ثالثة غير مصرح لها من استنساخه ويمكنه الحصول على تعويض مالي عند حصول أي انتهاك.

لكن متى وكيف يمكن للمالك حق غير ملموس أن يحمي هذا الحق؟ تُعتبر الإجابة على هذا السؤال أساسية لأي نظام قانوني يضمن حقوق الملكية الفكرية.

وفي حالة البراءات والعلامات التجارية (باستثناء حالات المنافسة غير المشروعة وغيرها من الحقوق غير المسجلة)، يجب أن يكون الحق مسجلاً بشكل صحيح. ويُقصد بذلك أنه يجب تسجيله وفقاً للعديد من المتطلبات المعترف

بها دوليًا. وبشكل عام، يجب أن يتم تسجيله لدى الهيئة الإدارية المسؤولة عن التحقق من الأهلية لمنح هذه الحقوق ومن ثم منحها. ولا يمكن انتهاك سوى علامة تجارية أو براءة صالحة، ولذلك، غالبًا ما يواجه الفرد الذي يدعي أن حقوقه قد انتهكت ردًا لا ينكر فعل الانتهاك فحسب، بل يزعم أيضًا أن التسجيل غير صالح.

ويكون الوضع مشابهًا عند التعامل مع حق المؤلف والحقوق المجاورة، على الرغم من أن الحماية الممنوحة بموجب حق المؤلف في معظم البلدان لا تتطلب التسجيل، بل تنشأ تلقائيًا عند إنتاج أو إنشاء المصنف. ورغم ذلك، ينطبق المبدأ نفسه. إذ يحق للمدعى عليه في دعوى تتعلق بانتهاك حق المؤلف، أن يعطى في ملكية المدعي لهذا الحق أو صلاحيته، بالإضافة إلى الدفاع عن نفسه لإثبات أنه لم يستنسخ المصنف بشكل غير مصرح به.

وفي العديد من الدعاوى بشأن انتهاك العلامات التجارية أو البراءات أو حق المؤلف، قد يكون إثبات صلاحية الحق أصعب من التوصل إلى قرار بشأن صحة الانتهاك، وقد يستغرق الكثير من الوقت. ولهذا السبب، عند النظر في سير الإجراءات القانونية المتعلقة بانتهاك حقوق الملكية الفكرية، من المهم أن يكون الفرد المعني على دراية بالمطلبات الأساسية لإثبات صلاحية الحق المحدد، بالإضافة إلى القانون المتعلق بمسألة انتهاك تلك الحقوق.

أقسام سلسلة الكتب المرجعية

يتناول العدد الأول من السلسلة، "مدخل إلى الإطار القانوني الدولي للملكية الفكرية"، في فصوله الثلاثة الأولى قانون العلامات التجارية والبراءات وحق المؤلف، ويحدد المعاهدات الدولية التي انضمت إليها معظم الدول. ويتضمن كل فصل مقدمة عن حق الملكية الفكرية المعني، ووصفًا للعملية التي يتم من خلالها تسجيل الحق (في حالة العلامات التجارية والبراءات)، والمطلبات ذات الصلة لإثبات صلاحية الحق المعني. ويذكر كل فصل أيضًا المسائل التي يجب أن يثبتها صاحب الحق كي يبرهن انتهاك هذا الحق. ويتناول الفصل الرابع والأخير سبل الانتصاف التي قد تكون متاحة لصاحب الحق عند إثبات الانتهاك.

أما الأعداد اللاحقة في السلسلة، فيتناول كل عدد منها القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية في بلد معين. ويتمتع كل عدد بأقسام مشابهة للعدد الأول، أي أنه يتضمن في طبعته فصلًا بعنوان "الإجراءات"، يتم من خلاله التعريف عن المصادر المحلية لقوانين الملكية الفكرية ذات الصلة وكذلك تحديد الهياكل التي تعالج عادةً المنازعات المتعلقة بمسألة الملكية الفكرية بحسب النظام القضائي للتعتمد محليًا. ويوضح هذا الفصل فيما بعد القواعد القضائية المرتبطة بشكل خاص بمعالجة قضايا الملكية الفكرية في الدولة المعنية. أما الهدف من هذا الفصل فهو تمكين القاضي من الاطلاع عليه لتحديد المسائل التي يجب أن يأخذها في الاعتبار أثناء المحاكمة، سواء كان ذلك في مراحل المحاكمة الأولية أو عند وصوله لجلسة الاستماع النهائية.

وفي جميع الأعداد، تتناول الفصول الثلاثة التي تلي الفصل الأول العلامات التجارية والبراءات وحق المؤلف، وتسلط الضوء على المعلومات المهمة للقضاة لمختلف أنواع القضايا في كل بلد.

وفي بعض الأحيان، يقوم المؤلفون المساهمون بإدراج "نصائح" يذكرون من خلالها تفاصيل إضافية أو يقترحون نهج لإدارة القضايا، الأمر الذي قد يساعد القضاة الذين يتعاملون مع مثل هذه القضايا.

المصادر المرجعية

بهدف تقديم دليل مفيد للقضاة، تذكر الأعداد مصادر مختلفة للقواعد والتشريعات التي تحدد مسار الدعاوى المرتبطة بقضايا الملكية الفكرية في كل نظام قضائي. ويمكن الاطلاع على المصادر المشار إليها في السلسلة من خلال زيارة قاعدة بيانات الويبو القانونية، وهي قاعدة بيانات مركزية مفيدة لا تتضمن التشريعات المحددة فحسب، بل أيضًا السوابق القضائية ذات الصلة.

القاضي ستيفن بيرلي

الحكمة الفيدرالية الأسترالية، سيدني، أستراليا

شكر وتقدير

تعرب الويبو عن امتنانها للقضاة المتميزين الذين ساهموا في إعداد هذه السلسلة، وكذلك للسلطات القضائية المعنية التي دعمت هذا العمل وكرست الوقت والجهد الطويلين لإعداد هذا المنشور.

وقد تم إطلاق العناوين الثلاثة الأولى من سلسلة الكتب المرجعية بفضل العمل والجهد الذي قام بهما المحرر الرئيسي للسلسلة، القاضي ستيفن بورلي، وهو قاضٍ في المحكمة الفيدرالية الأسترالية، وبمساعدة طاقم عمله. كما تعرب الويبو عن تقديرها للقاضية المعاونة ماريا رويونا موديستو سان بيدرو التي تعمل في محكمة الطعون الضريبية في مدينة كيزون في الفلبين، وكذلك للقاضي لو فان مينه الذي يعمل في المحكمة الشعبية العليا في فييت نام، باعتبارهما المؤلفين المساهمين في العديدين الأولين اللذين تناولوا بلدان معينة. وقد تم تمويل إنتاج هذه العناوين من خلال الصناديق الاستثمارية الخاصة بالحكومة الأسترالية.

استند العدد الأول من السلسلة، وهو العدد الذي أُطلق عليه عنوان "مدخل إلى الإطار القانوني الدولي للملكية الفكرية"، إلى الخبرة التقنية لعدد من الموظفين العاملين في الويبو. ويود معهد الويبو القضائي أن يعرب عن تقديره وشكره للزملاء التالية أسماؤهم على مساهماتهم القيمة: السيدة مارينا فوشي (قسم السياسات العامة والمشورة التشريعية، إدارة العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية)؛ السيدة توموكو مياموتو والسيدة نينا بيلبل (قسم قانون البراءات والمعاهدات)؛ السيدة ميشيل وودز (قسم قانون حق المؤلف)؛ والسيد خافيير فيرمانديل (شعبة إذكاء الاحترام للملكية الفكرية). ومن داخل المعهد، قادت السيدة ناهال زيبارجادي مهمة إعداد سلسلة الكتب المرجعية هذه.

السيدة أون جو مين

مديرة معهد الويبو القضائي

لقد كان من دواعي سروري العمل إلى جانب مجموعة موهوبة من المتخصصين في مجال الملكية الفكرية لإعداد هذه السلسلة. وعندما طلبت مني السيدة أون جو مين، مديرة المعهد القضائي للويبو، والسيدة ناهال زيبارجادي، المسؤولية القانونية في المعهد القضائي للويبو، أن أقوم بتحرير السلسلة، لم أكن أدرك الفرصة المثيرة التي ستيحها أمامي هذا الأمر للعمل بشكل مكثف مع قضاة عاملين في مختلف الأنظمة القضائية. فبعد أن كيفنا طريقة حياتنا لتفادي آثار جائحة كورونا (كوفيد-19)، أصبحت الاجتماعات المنتظمة التي كنا نجرىها عبر تقنية الفيديو إحدى وسائل الترفيه التي كنت اعتمد عليها خلال فترة الحجر المنزلي. فقد كانت تلك الاجتماعات ممتعة للغاية بالنسبة لي.

ويجب توجيه شكر خاص للسيدة ماريا رويونا موديستو سان بيدرو، وهي القاضية المساعدة في محكمة الطعون الضريبية في دولة الفلبين، وكذلك للقاضي لو فان مينه الذي يعمل في المحكمة الشعبية العليا في فييت نام. فلولا مساهماتهما القيمة، لما كان إعداد أول عديدين ممكنًا.

وقد تلقيت أيضًا مساعدة كبيرة من قبل أمينة السجل القضائي الوطني سوزان أوكونور وأمينة السجل القضائي أميليا إدواردز العاملتين في المحكمة الفيدرالية الأسترالية، ومن قبل العديد من زملائي السابقين والحاليين، ومن بينهم: تيم جولان، وجوزيف بيتري، وفيرونيك سيببسي، وأميليا فان دير ريجت وجيسيكا ووتون.

كما أود أن أشكر المحكمة الفيدرالية الأسترالية التي وفرت موارد إضافية لتسهيل إعداد هذا العمل. وبطبيعة الحال، أشكر أيضًا السيدتين أون جو وناهال على مساهماتهما الدبلوماسية والقيمة، الأمر الذي سمح بإبقاء المشروع على المسار الصحيح.

القاضي ستيفن بيرلي

المحكمة الفيدرالية الأسترالية

الفصل الأول العلامات التجارية

1.1 مقّمة

يُوفر قانون العلامات التجارية مستوى معين من التوازن بين مصالح المستهلكين من جهة ومصالح التجار من جهة أخرى.

- يستخدم المستهلكون العلامات التجارية لتحديد مصدر السلع والخدمات، مما يبدد أي شكوك لديهم حول مصدر تلك السلع
- أما التجار فيستثمرون في العلامات التجارية لحماية سمعتهم الجيدة التي تُعد نوعاً من أنواع الممتلكات القانونية لا يجوز التعدي عليه ويمكنهم الانتفاع بها أو بيعها أو ترخيصها.

تصف المادة 15.1 من الاتفاق المتعلق بالجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية (اتفاق تريبس)¹ للملكية المحمية بموجب قانون العلامات التجارية على النحو التالي:

إن العلامة التجارية هي كناية عن أي إشارة أو مجموعة من الإشارات التي تساعد الفرد على التمييز بين السلع أو الخدمات الخاصة بمؤسسة ما عن تلك الخاصة بمؤسسات أخرى. وتشمل الإشارات التي يمكن تسجيلها كعلامات تجارية مجموعة كبيرة من العناصر، مثل الكلمات (بما في ذلك الأسماء الشخصية) والحروف والأرقام والعناصر التصويرية والألوان وكذلك أي مزيج من تلك الإشارات. وعندما لا تسمح الإشارات بالتمييز بين السلع أو الخدمات، يحق للدول الأعضاء اعتبارها مؤهلة للتسجيل نتيجة خاصية التميز التي اكتسبتها الإشارة من خلال الانتفاع بها. كما يجوز للدول الأعضاء اشتراط إمكانية تمييز العلامة بصرياً كشرط من شروط التسجيل.

وتصف المادة 16.1 من اتفاق تريبس الحقوق الممنوحة لمالك علامة تجارية مسجلة كما يلي:

يجب أن يتمتع مالك العلامة التجارية المسجلة بالحق الاستثنائي في منع جميع الأطراف الثالثة التي لا تحصل على موافقته من استخدام إشارات متطابقة أو مشابهة لعلامته التجارية عند الاتجار بسلع أو خدمات مماثلة أو مشابهة لتلك المرتبطة بالعلامة التجارية المسجلة، إذ قد يؤدي هذا الاستخدام إلى تضليل المستهلك. وفي حال استخدام إشارات متشابهة على سلع أو خدمات متشابهة، من المحتمل أن يؤدي ذلك إلى تضليل المستهلك. ولا تخل الحقوق المذكورة أعلاه بأي حقوق سابقة قائمة، ولا تؤثر في إمكانية إتاحة الدول الأعضاء للحقوق على أساس الاستخدام أو الانتفاع.

1 اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس)، للتعتمد في 15 أبريل 1994 <https://www.wipo.int/wipolex/ar/treaties/details/231> متاح على الرابط التالي: ("اتفاق تريبس" أو "تريبس")، متاح على الرابط التالي: <https://www.wipo.int/wipolex/ar/treaties/details/231>

يقدم هذا الفصل مقدمة حول العلامات التجارية ويشرح كيفية حماية العلامات التجارية والشروط المطلوبة للتقدم بطلب لتسجيل علامة تجارية صالحة. كما يشرح الفصل أيضًا كيفية إبطال العلامات التجارية وكيف قد يتم التعدي على العلامات التجارية.

1.2 ما هي "العلامة التجارية"؟

إن العلامة التجارية هي كناية عن أي إشارة أو مجموعة من الإشارات التي تساعد الفرد على التمييز بين السلع أو الخدمات الخاصة بمؤسسة ما عن تلك الخاصة بمؤسسات أخرى. وتشمل الإشارات التي يمكن تسجيلها كعلامات تجارية الكلمات والأسماء والحروف والأرقام والرسومات والصور والألوان والملصقات، أو أي تركيبة مؤلفة من تلك العناصر. وفي معظم البلدان، قد تُعد أيضًا الشعارات الإعلانية والعناوين علامات تجارية.

يسلط هذا الفصل الضوء على الإشارات التي تحصل على الحماية كعلامات تجارية من خلال تسجيلها (على الصعيد المستوي أو الإقليمي أو الدولي). وعلى الرغم من أن العلامات التجارية غير المسجلة تحصل على الحماية في العديد من البلدان، فإن التسجيل يمنح العلامات التجارية العديد من المزايا المهمة، وبالتالي تلعب العلامات التجارية المسجلة دورًا بارزًا ضمن إطار قانون العلامات التجارية.

العلامات المشهورة هي علامات تجارية تُعتبر معروفة جيدًا من قبل السلطات المختصة في البلد. وقد يصح أي نوع من العلامات التجارية "مشهورًا" مع مرور الوقت.² وتحصل العلامات المشهورة بشكل عام على حماية إضافية.

تميّز بعض الأنظمة القضائية بين العلامات التجارية و**علامات الخدمة**. فإن العلامات التجارية تساعد الأفراد على التمييز بين سلع مؤسسة و سلع المؤسسات الأخرى، بينما تؤدي علامات الخدمة الوظيفة نفسها فيما يتعلق بالخدمات. وتختلف أنواع الخدمات المقدمة، وقد تشمل مثلًا الخدمات المالية والمصرفية وتلك المتعلقة بالسفر والإعلانات والتمويل. أما من الناحية القانونية، فلا يوجد أي فرق بين المصطلحين: فيمكن تسجيل علامات الخدمة وتجديدها وإلغاؤها والتنازل عنها وترخيصها بواسطة نفس الشروط الخاصة بالعلامات التجارية. وغالبًا ما يشار إلى علامات الخدمة على أنها علامات تجارية، وبعض البلدان لا تستخدم مصطلح "**علامات الخدمة**".

أما **العلامة الجماعية** فتمتلكها عادةً جمعية أو تعاونية يمكن لأعضائها استخدام العلامة لتسويق منتجاتهم. وتضع الجمعية بشكل عام مجموعة من المعايير لاستخدام العلامة الجماعية (على سبيل المثال، معايير الجودة) وتسمح للشركات الفردية باستخدامها إذا امتثلت لهذه المعايير.

تُمنح **علامات التصديق** عند استيفاء معايير محددة ولكنها ليست مقيدة بأية عضوية. وقد تتعلق المعايير المحددة بطابع السلع أو الخدمات أو جودتها، أو ظروف العمل لإنتاج السلعة أو أداء الخدمة، أو بفئات الأشخاص الذين ينتجون السلعة أو يؤدون الخدمة، أو حتى بمنطقة المنشأ. وتشير علامات التصديق إلى أن صاحب علامة التصديق قد تحقق من السلع أو قام باختبارها أو فحصها أو تأكد من استيفائها للمعايير بأي طريقة أخرى، مع العلم أنه ليس هو نفسه منتج السلعة أو مؤدي الخدمة.

ومن الممكن أن يتمتع المنتج بعلامة تجارية وعلامة جماعية أو علامة تصديق في نفس الوقت.

وفي العديد من البلدان، يتمثل الفرق الرئيسي بين العلامة الجماعية وعلامة التصديق في أنه لا يجوز استخدام العلامة الجماعية إلا من قبل مجموعة معينة من المؤسسات (مثل أعضاء الجمعية)، في حين أنه يمكن استخدام علامة التصديق من قبل أي شخص يلتزم بالمعايير التي يحددها مالك علامة التصديق. ولكن، لا تتيح

2 في سبتمبر 1999، اعتمدت الجمعية العامة للويبو وجمعية اتحاد باريس توصية مشتركة بشأن الأحكام المتعلقة بحماية العلامات المشهورة. وتقدم تلك التوصية إرشادات لتحديد ما إذا كانت العلامة التجارية مشهورة، وكذلك لتحديد نطاق الحماية التي تحصل عليه العلامات المشهورة. يرجى الاطلاع على الرابط التالي: www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/marks/833/pub833.pdf

جميع الدول كلا الخيارين، وبالتالي قد يتعين تسجيل العلامة الجماعية في بلد ما كعلامة تصديق في بلد آخر والعكس صحيح.

وقد لا يكون من الممكن تسجيل علامة تجارية تتضمن كلمات أو إشارات جغرافية إذا كانت تشير إلى منطقة جغرافية معينة. وفي مثل هذه الحالات، قد يسعى منتج السلعة للحصول على **مؤشر جغرافي** لتحديد السلع الآتية من منطقة جغرافية معينة والتي تمتلك صفة معينة أو سمعة أو خاصية أخرى تُعزى بشكل أساسي إلى المنشأ. وإن استخدام هذا المؤشر متاح لجميع المنتجين الذين يصنعون منتجاتهم في المنطقة الجغرافية المحددة ووفقاً لخصائص محددة.

تسمية المنشأ هي نوع خاص من المؤشرات الجغرافية.

وهي تتكون بشكل عام من تسمية جغرافية أو تسمية تقليدية تستخدم على السلع التي تمتلك جودة أو خصائص معينة ترتبط بشكل كامل أو أساسي بالبيئة الجغرافية التي يتم إنتاجها فيها، بما في ذلك العوامل الطبيعية والبشرية.

وفي بعض البلدان، لا تتوفر الحماية بموجب المؤشرات الجغرافية وتسميات المنشأ إلا عن طريق العلامات الجماعية أو علامات التصديق. وتتمتع بعض البلدان الأخرى بنظام حماية آخر ذات طابع خاص لتحقيق هذا الغرض.

لا تُعتبر **الأسماء التجارية** بمثابة علامات تجارية، ولكنها تسمح بالتمييز بين مؤسسة وأخرى بغض النظر عن السلع أو الخدمات التي تقوم المؤسسة بتسويقها أو تقديمها. وقد تكون الأسماء التجارية محمية بموجب أطر قانونية مختلفة معتمدة في بلدان مختلفة، بما في ذلك مثلًا القوانين المتعلقة بالمنافسة غير المشروعة أو حق الشخصية أو العلامات التجارية.

1.3 مصادر القانون الدولية

تتعدد مصادر القانون الدولية المتعلقة بالعلامات التجارية.

فإن **اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية (1883)**³، والمعروفة باسم اتفاقية باريس، تنطبق على معظم مجالات الملكية الصناعية، بما في ذلك البراءات والعلامات التجارية والتصاميم الصناعية ونماذج المنفعة والأسماء التجارية والمؤشرات الجغرافية، وتساعد أيضاً على الحد من المنافسة غير المشروعة.

أما **اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (1994)**⁴، المعروف باسم اتفاق تريبس أو ببساطة "تريبس"، والذي تديره منظمة التجارة العالمية (WTO)، فيلزم أعضاء منظمة التجارة العالمية بالزيد من القوانين والالتزامات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية بشكل عام ويتناول القوانين الخاصة بالعلامات التجارية.

وبالنسبة ل**اتفاق مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات (لسنة 1891)**⁵ و**بروتوكول اتفاق مدريد (لسنة 1989)**⁶، فهما يحكمان نظام مدريد للتسجيل الدولي للعلامات. ويتيح النظام حماية العلامة في العديد من البلدان من خلال الحصول على تسجيل دولي واحد معترف به من قبل جميع الأطراف المتعاقدة المعتبرة.

3 اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية، 20 مارس، 1883، بنسختها النقحة في مدينة ستوكهولم في 14 يوليو، 1967، وبصفتها المعدلة في 28 سبتمبر 1979 ("اتفاقية باريس")، متاح على الرابط التالي: <https://www.wipo.int/wipolex/ar/treaties/textdetails/12633>

4 راجع رقم 1

5 اتفاق مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات، 14 أبريل، 1891، بصيغته المعدلة في 28 سبتمبر، 1979، متوفر على الرابط التالي: <https://www.wipo.int/treaties/ar/registration/madrid/index.html>

6 بروتوكول اتفاق مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات، 27 يونيو، 1989، بصيغته المعدلة في 12 نوفمبر، 2007، متاح على الرابط التالي: https://www.wipo.int/treaties/ar/registration/madrid_protocol/index.html

أما اتفاق نيس بشأن التصنيف الدولي للسلع والخدمات لأغراض تسجيل العلامات (1957)⁷، المعروف باسم اتفاق نيس، فهو ينص على نظام دولي لتصنيف السلع والخدمات معروف باسم تصنيف نيس (NCL) وهذا النظام مُعتمد على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم. إن طلب تسجيل علامة تجارية يتضمن علامة محددة تتعلق بسلع أو خدمات معينة، أو رقم تصنيف وفقاً لتصنيف نيس مشيراً إلى فئة من السلع أو الخدمات التي ينوي مقدم الطلب استخدام العلامة من أجلها.

أما البلدان الأطراف في اتفاق نيس، فتستخدم التصنيف لتدوين فئات السلع أو الخدمات المرتبطة بالعلامة التي سيتم تسجيلها. ويمكن استخدام تصنيف نيس كتصنيف إضافي في بعض البلدان.

1.4 الحصول على الحماية للعلامات التجارية المسجلة

يتم الحصول على الحماية القانونية للعلامة التجارية من خلال التسجيل. وفي بعض البلدان، يمكن الحصول عليها أيضاً من خلال الاستخدام. وتعتمد البلدان نظام تسجيل يمنح الأولوية "لأول من يودع طلب التسجيل" ("نظام المودع الأول") (أو نظام تسجيل يمنح الأولوية "لأول من يستخدم العلامة التجارية") ("نظام المستخدم الأول").

- في البلدان التي تعتمد نظام "المودع الأول"، تعود حقوق العلامة التجارية إلى أول من قدم طلب تسجيل لتلك العلامة التجارية، حتى ولو كان طرف آخر يستخدمها أصلاً. وتُستثنى من ذلك العلامات المشهورة، والتي قد تكون محمية حتى لو لم تكن مسجلة (أو حتى لو لم يتم استخدامها) في منطقة معينة.
- أما في البلدان التي تعتمد نظام المستخدم الأول، فيكون مالك العلامة التجارية هو الشخص الأول الذي يستخدم العلامة التجارية في السوق، بغض النظر عما إذا كانت تلك العلامة مسجلة أم لا. وعلى الرغم من كون التسجيل غير إلزامي في هذه البلدان، إلا أن العلامات التجارية المسجلة تحظى بحماية أقوى بكثير.

إن حماية الأسماء التجارية، والتي تختلف عن العلامات التجارية، لا تتطلب التسجيل في البلدان الأعضاء في اتفاقية باريس أو منظمة التجارة العالمية.⁸

1.4.1 تقديم طلب تسجيل علامة تجارية

للحصول على حماية العلامة التجارية، على مقدم الطلب تقديم طلب لتسجيل العلامة التجارية إلى مكتب الملكية الفكرية في البلد العني أو تقديم طلب دولي يحدد فيه البلدان التي يلتبس فيها الحماية، وذلك وفقاً لبروتوكول مدريد.

يقوم مكتب الملكية الفكرية عادةً بدراسة طلب التسجيل للتحقق من صحته، وفي العديد من الأنظمة حول العالم، يقوم المكتب بعد ذلك بنشر الطلب وإتاحته للعامة ليصبح بإمكان أي طرف ثالث تقديم اعتراض على طلب التسجيل هذا.

راجع القسم 1.5 للاطلاع على المتطلبات الموضوعية الرئيسية للتأكد من صحة طلب تسجيل العلامة التجارية.

7 اتفاق نيس بشأن التصنيف الدولي للسلع والخدمات لأغراض تسجيل العلامات، 15 يونيو 1957، بنسخته للنقحة في مدينة ستوكهولم في 14 يوليو 1967، وفي جنيف في 13 مايو 1977، وبصيفته للعدلة في 28 سبتمبر من العام 1979 ("اتفاق نيس")، متاح على الرابط التالي: <https://www.wipo.int/wipolex/ar/treaties/textdetails/12617>

8 اتفاقية باريس، المادة رقم 8؛ اتفاقية تريبس، المادة رقم 2.1

1.4.2 الاعتراض

تتيح أنظمة الاعتراض لأطراف ثالثة فرصة الطعن في تسجيل علامة تجارية خلال فترة زمنية محددة بموجب القانون المعمول به. ويمكن تقديم طلب الاعتراض لمكتب العلامات التجارية، أو إرساله إلى سلطة إدارية قضائية أو شبه قضائية.

في البلدان التي تطبق فيها أنظمة الاعتراض، ترتبط تلك الأنظمة ارتباطًا وثيقًا بإجراءات تسجيل العلامات التجارية الوطنية وتتخذ أشكالًا متنوعة. فقد تشكل جزءًا من إجراء التسجيل الأولي (أي، الاعتراض قبل تنفيذ عملية التسجيل) أو قد يتم اللجوء إلى هذه الأنظمة بعد انتهاء عملية التسجيل مباشرةً (أي الاعتراض بعد التسجيل).

- في أنظمة الاعتراض قبل التسجيل، يمكن تقديم الاعتراضات خلال مراحل مختلفة. ففي بعض الأنظمة، يمكن الاعتراض قبل أو أثناء دراسة طلب التسجيل؛ ورغم ذلك، في كثير من الأحيان، يُسمح بالاعتراض على عملية التسجيل بعد التحقق من الشروط الشكلية أو بعد إجراء فحص لموضوع طلب التسجيل (مما يجيز الرفض لأسباب مطلقة أو نسبية).
- في أنظمة الاعتراض بعد التسجيل، يمكن الاعتراض بعد تسجيل العلامة التجارية.

وفي الكثير من الأحيان، يتوجب على الطرف الذي يقدم اعتراضًا أن يُظهر أن لديه اهتمامًا مشروعًا في التسجيل. وفي حال توفرت أسباب نسبية لرفض التسجيل، يحق للشخص الذي يمتلك حقوقًا سابقة (على سبيل المثال، علامة تجارية سابقة أو حق في التصميم الصناعي) أن يقدم اعتراضًا.

وتنص قوانين العلامات التجارية الوطنية والإقليمية على قوائم مفصلة، وأحيانًا شاملة، لأسباب الاعتراض. وتميّز بعض الأنظمة، ولكن ليس جميعها، بين أسباب الاعتراض المطلقة والنسبية.

1.4.3 دراسة الطلب

فور استلام طلب تسجيل علامة تجارية، يتم دراسته من حيث الشكل للتأكد من أنه يتوافق مع المتطلبات أو الإجراءات الإدارية (للتأكد مثلًا إذا تم دفع رسوم الطلب وملء استمارة الطلب بشكل صحيح). وبعد التأكد من استيفاء الطلب للمتطلبات الشكلية، تجري مكاتب العلامات التجارية في معظم البلدان أيضًا فحصًا لموضوع طلب التسجيل، وذلك لصالح كل من العامة والمنافسين.

وفي بعض البلدان، يجري مكتب العلامات التجارية فحصًا موضوعيًا جزئيًا فقط، يتحقق من خلاله من إمكانية رفض تسجيل العلامة التجارية المقترحة على أسس مطلقة - يشير مصطلح "الأسس المطلقة" إلى فئات العلامات التي لا يمكن تسجيلها بموجب أحكام قانون العلامات التجارية في البلد المعني (راجع القسم 1.5.4). وبعد إجراء فحص موضوعي كامل، يجب أيضًا التحقق من وجود أسباب نسبية لرفض تسجيل العلامة التجارية. ويُقصد بذلك أن على المكتب أن يتأكد أيضًا مما إذا كان تسجيل العلامة التجارية المقترحة يتعارض مع علامة تجارية مسجلة أصلًا ضمن الفئة أو الفئات ذات الصلة (راجع القسم 1.5.4).

وفي العديد من البلدان، تُمنح الأطراف الثالثة الفرصة للاعتراض على تسجيل علامة تجارية، وذلك عن طريق إجراءات الإلغاء أو الإبطال التي تلي تسجيل العلامة. وفي الأنظمة التي تتيح إجراءات الاعتراض والإلغاء أو الإبطال، قد تتشابه أسباب الاعتراض وطرق تقديم البراهين. ورغم ذلك، فقد تُستخدم هذه الإجراءات لغايات مختلفة: فإن إجراءات الاعتراض تكون عادةً سريعة نسبيًا، وذلك من أجل تسوية عدد كبير من القضايا العياريّة، في حين أن إجراءات الإلغاء والإبطال تُعد أكثر شمولاً (راجع أيضًا القسم 1.7).

1.4.4 مدة التسجيل والتجديد

عندما يتضح عدم وجود أسباب للرفض، يتم تسجيل العلامة التجارية وإصدار شهادة تسجيل صالحة لمدة سبع سنوات على الأقل⁹. وفي العديد من البلدان، تبلغ مدة التسجيل 10 سنوات.

لكن من الجدير بالذكر أنه يمكن تجديد العلامة التجارية إلى أجل غير مسمى عن طريق دفع رسوم التجديد المطلوبة كلما حان تاريخ استحقاقها.

1.4.5 إجراءات الاستئناف

وفقاً للنظام القانوني المعتمد في البلد، يمكن استئناف قرار رفض الطلب جزئياً أو كلياً أمام المسجل أو مجلس الاستئناف الإداري أو المحكمة.

وإن قرار رفض الاعتراض يخضع عادة للاستئناف.

1.4.6 - رمز R أو ®

إن استخدام إشعار على السلعة لتحديد العلامة التجارية لا يجوز أن يكون شرطاً للحصول على الحق في الحماية¹⁰. ولا ينص سوى عدد قليل من البلدان على واجب استخدام مثل هذه الإشعارات. وقد أصبح رمز R أو® إشعاراً معترفاً به عالمياً للإشارة إلى علامة تجارية مسجلة. وتستخدم بعض الشركات رمز "TM" إلى جانب العلامات التجارية غير المسجلة، أو رمز "SM" إلى جانب علامات الخدمة غير المسجلة، وذلك للإشارة إلى أنها تطالب بحقوق استثنائية. وفي بعض البلدان، قد يُعد استخدام مثل هذه الرموز إلى جانب العلامات التجارية غير المسجلة بمثابة مخالفة قانونية.

1.5 متطلبات العلامات التجارية الصالحة

1.5.1 الإشارات التي قد تُستخدم كعلامات تجارية

بشكل عام، لا يحدد قانون العلامات التجارية بصورة شاملة أنواع العلامات/الإشارات التي يمكن استخدامها كعلامات تجارية. فمن حيث المبدأ، قد تحتوي العلامات المستخدمة لتمييز السلع أو الخدمات الخاصة بمؤسسة ما على كلمات وحروف وأرقام وأجهزة (بما في ذلك من رسومات وشعارات) أو أي تركيبة مؤلفة من تلك العناصر. ويمكن أن تحتوي أيضاً على علامات ملونة (بما في ذلك تركيبات الألوان وما إلى ذلك) وعلامات ثلاثية الأبعاد وعلامات صوتية معينة وعلامات الشم (الرائحة) وغيرها من العلامات غير المرئية، كتلك التي يتم تحديدها عن طريق اللمس¹¹.

1.5.2 التمييز الفعلي أو المكتسب

بشكل عام، يجب أن تكون العلامة "متميزة"، أي أنها تسمح بتمييز منتجات أو خدمات مؤسسة ما عن منتجات أو خدمات المؤسسات الأخرى إذا كانت ستشكل علامة تجارية وتحصل على الحماية¹². ومن الناحية العملية، لكي تحقق العلامة التجارية الغاية المرجوة منها، يجب أن تكون مميزة بالنسبة للسلع أو الخدمات التي يشملها التسجيل. وتُشير صفة "التمييز" التي تتمتع بها العلامة التجارية إلى قدرتها على تحديد المصدر التجاري للسلع أو الخدمات، وبالتالي فهي تعتمد على نظرة المستهلك العادي للسلع أو الخدمات التي تشملها العلامة التجارية.

9 اتفاق ترييس، المادة 18

10 اتفاقية باريس، المادة 5

11 تحتوي المادة 15.1 من اتفاق ترييس على قائمة غير شاملة من الأمثلة عن العلامات المؤهلة للتسجيل كعلامات تجارية.

12 اتفاق ترييس، المادة 15.1.

إلا أن درجة التميز تتفاوت بين علامة تجارية وأخرى. فيمكن اعتبار بعض أنواع العلامات التجارية قوية أو ضعيفة بطبيعتها، لكن هذا الواقع ليس ثابتاً وقد يتغير. إذ يمكن أن تتحسن درجة "تميز" العلامة نتيجة أفعال وتصرفات المستخدم أو الأطراف الثالثة، ولكن قد تفقد أيضاً العلامة التجارية هذه الصفة مع الوقت.

أنواع العلامات التجارية التي تعتبر بشكل عام من بين أقوى العلامات التجارية بطبيعتها هي:

- **العلامات التجارية المصاغة** وهي كلمات أو علامات/إشارات مبتكرة لا معنى لها؛ و
- **العلامات التجارية الاعتبارية**، وهي كلمات أو علامات/إشارات لها معنى، ولكن لا علاقة منطقية لها بالمنتج الذي تعلن عنه.

إن **العلامات الإيحائية** - التي تشير إلى طبيعة أو جودة أو سمات المنتج ولكنها لا تصفها - تمتلك مستوى منخفضاً من التميز وتُمنح عادة حماية أقل؛ وفي بعض البلدان، قد تُعتبر وصفية للغاية وغير مؤهلة للتسجيل كعلامة تجارية على الإطلاق.

إن أضعف العلامات هي تلك التي تكون وصفية أو عامة.

- يُقصد **بالعلامات الوصفية** تلك التي تصف فقط بعض سمات المنتج المعني، مثل نوعه أو جودته أو الغرض من استخدامه أو قيمته أو مصدره أو وقت إنتاجه أو أي خاصية أخرى للمنتج الذي تُستخدم من أجله العلامة. وتكون تلك العلامات غير مؤهلة للحصول على الحماية إلا إذا كان من الممكن إثبات أنها قد حصلت على صفة "التميز" مع مرور الوقت بعد استخدامها بشكل مكثف في السوق.
- إن **العلامات العامة** هي تلك التي تحدد فئة البضائع أو نوعها. وتفتقر تلك العلامات إلى صفة "التميز" تماماً وهي ليست مؤهلة للحصول على الحماية كعلامة تجارية، إذ أن منحها الحماية سيحرم الشركات المنافسة من حق الإشارة إلى منتجاتها بالاسم.

وفي العديد من البلدان، يمكن مواجهة الادعاء بأن العلامة لا تملك صفة "التميز" عن طريق إثبات أن العلامة قد اكتسبت معنى إضافياً أو درجة من التميز من خلال استخدامها. ويجب إثبات أن المستهلك يعتبر الاسم الوصفي علامة تجارية تشير إلى مصدر/منشأ السلع أو الخدمات. ويحدث هذا عادةً نتيجة الاستخدام الواسع النطاق للسلعة بمرور الوقت أو نتيجة الجهود الكبيرة المبذولة لتسويق السلعة.

1.5.3 الاستثناء من التسجيل لأسباب أخرى

إن العلامات التجارية التي من المحتمل أن تضلل الجمهور فيما يتعلق بطبيعة السلع أو جودتها أو أي من خصائصها الأخرى أو منشأها الجغرافي غير مؤهلة للتسجيل. فإن العلامات التي تصف المنشأ/المصدر الجغرافي أو تشير إليه، والتي تستخدم للدلالة على منتجات لا تأتي من المصدر الموصوف أو المشار إليه، سوف تؤدي على الأرجح إلى تضليل الجمهور.

أما العلامات التي تعتبر منافية للأخلاق أو مخالفة للسياسة العامة، فهي غير مؤهلة للتسجيل أيضاً.

وأخيراً، تمتلك بعض البلدان قائمة بعلامات محددة مستثناة من التسجيل وتتضمن علامات مثل العلم الوطني، واسم الدولة الرسمي، وأسماء المؤسسات الرسمية، وأسماء تجارية معينة، وأسماء المشاهير، وعلامات الشعوب الأصلية وكلمات أو عبارات أجنبية.

ويطلب من أعضاء منظمة التجارة العالمية أيضاً منع بعض الاستخدامات غير المصرح بها للمؤشرات الجغرافية وتسجيلها كعلامات تجارية.¹³

أما الإشارات التي تبلغ عنها الدول الأعضاء الأخرى والمنظمات الحكومية الدولية (مثل الأمم المتحدة) فهي محمية أيضاً من التسجيل أو الاستخدام كعلامات تجارية، أو كعناصر للعلامات التجارية، دون الحصول على إذن من السلطة المختصة.¹⁴

1.5.4 أسباب الرفض المطلقة والنسبية

تشير أسباب الرفض المطلقة إلى فئات الإشارات المستثناة من التسجيل بموجب أحكام محددة من قانون العلامات التجارية، مثل تلك الواردة في الأقسام 1.5.1 و 1.5.2 و 1.5.3.

أما أسباب الرفض النسبية فهي تلك التي تنشأ في حال وجود تضارب بين العلامة التجارية المقترحة وحقوق علامة تجارية سابقة أو علامات أخرى. وتتحقق بعض مكاتب العلامات التجارية من التضارب والتعارض مع العلامات التجارية الحالية، بما في ذلك العلامات التجارية غير المسجلة والعلامات المشهورة، كجزء من عملية التسجيل التي تطبقها عادة؛ ولكن العديد من المكاتب لا تقوم بذلك إلا عندما تعترض شركة أخرى على العلامة التجارية بعد نشرها.

ويجوز أيضاً حظر استخدام علامة تجارية مقترحة في حال تعارضها مع حق آخر قائم أصلاً (مثل الحق في الاسم أو الحق في التصوير الشخصي أو حق المؤلف أو حق الملكية الصناعية)، إلا إذا وافق صاحب هذا الحق على استخدام العلامة التجارية.

وفي بعض البلدان، يتم التأكد فقط من عدم وجود أسباب مطلقة لرفض التسجيل، ويُترك الأمر لصاحب الحقوق السابقة لتقديم اعتراض أو اتخاذ التدابير القانونية اللازمة لإلغاء التسجيل أو اتخاذ أي تدابير أخرى لمواجهة تسجيل العلامة أو استخدامها.

وبالإضافة إلى إجراءات الاعتراض، يُفرض على المكاتب في بعض البلدان الأخرى التحقق من إمكانية وجود أسباب مطلقة أو نسبية قبل منح الحماية.

1.5.5 شرط الاستخدام

تشرط العديد من البلدان استخدام العلامة التجارية للحفاظ على صلاحية التسجيل، على الرغم من أن ضرورة الاستخدام لا يمكن أن تشكل شرطاً مسبقاً لتسجيل العلامة التجارية.¹⁵ وفي بعض البلدان، يتطلب تسجيل العلامة التجارية إثبات استخدام العلامة التجارية أو إقرار الشركة بأنها تنوي استخدام العلامة التجارية في المستقبل. وفي حال عدم استخدام علامة تجارية مسجلة لعدد معين من السنوات (على سبيل المثال، ثلاث سنوات على الأقل بموجب اتفاقية تريبس¹⁶)، فقد يتم إلغاء التسجيل، إلا إذا قدم مالك العلامة التجارية أسباباً وجيهة لعدم استخدامها. فمن الأسباب المبررة لعدم الاستخدام مثلاً، حالات القوة القاهرة أو فرض قيود على عمليات الاستيراد، أو نشوء ظروف أخرى لا قدرة للمالك العلامة التجارية على التحكم فيها وليست نتيجة خطأ ارتكبه أو أي إهمال من قبله.

وقد يؤدي سوء استخدام العلامة التجارية أيضاً إلى فقدان الحقوق المرتبطة بها. فقد يحدث ذلك الأمر، على سبيل المثال، في حال استخدم مالك العلامة التجارية المسجلة (أو سمح باستخدام) العلامة كاسم عام، مما يُفقد أهميتها كعلامة تجارية. وقد يشمل هذا الاستخدام استخدام العلامة التجارية كاسم للمنتج.

14 اتفاقية باريس، المادة 6 (ثالثاً)

15 اتفاق تريبس، المادة 15.3

16 اتفاق تريبس، المادة 16.1

1.6 الحقوق التي يمنحها تسجيل العلامات التجارية

1.6.1 الحق في منع الآخرين من استخدام العلامة التجارية

يتمتع مالك العلامة التجارية المسجلة بالحق الاستثنائي في منع جميع الأطراف الثالثة غير المصرح لها من استخدام علامات متطابقة أو مشابهة لعلامته التجارية عند بيع سلع أو خدمات مماثلة لتلك التي يقدمها، إذا كان هذا الاستخدام قد يؤدي إلى تضليل المستهلك¹⁷. وعند استخدام العلامة التجارية نفسها للإشارة إلى سلع أو خدمات أخرى مطابقة لتلك التي يقدمها مالك العلامة التجارية المسجلة، يفترض احتمال حدوث التباس¹⁸.

وفي البلدان التي يسمح فيها القانون بالاعتراض على تسجيل العلامات التجارية، يحق للمالك العلامة التجارية المسجلة أن يعترض على طلب أي طرف ثالث بتسجيل علامة متطابقة أو مشابهة لعلامته التجارية المستخدمة لمنتجات أو خدمات متطابقة أو مشابهة لتلك التي يوفرها مالك العلامة التجارية المسجلة. ويحق للمالك أيضًا أن يتخذ إجراءات قانونية لإبطال العلامات التجارية المتطابقة أو المشابهة التي تم تسجيلها.

ويمكن للمالك العلامة التجارية أن يمارس حقه الاستثنائي عن طريق اتخاذ إجراءات لمواجهة الانتهاك (راجع القسم 1.8).

1.6.2 الحق في منع الآخرين من استخدام العلامات المشهورة

بالنسبة للعلامات المشهورة، قد لا يقتصر الحق في منع استخدام العلامة التجارية من قبل الآخرين على العلامات المتشابهة المستخدمة لمنتجات متطابقة أو متشابهة، فقد يشمل هذا الحق أيضًا العلامات المشابهة الضللة المستخدمة لمنتجات غير متشابهة، إذا كان استخدام تلك العلامات قد يشير إلى وجود صلة بين هذه المنتجات ومالك العلامة التجارية المسجلة المشهورة، ومن المحتمل أن يضر ذلك بمصالح هذا المالك¹⁹. بمعنى آخر، تُمنح هذه الحماية الواسعة النطاق عندما يؤدي استخدام نفس العلامة أو علامة متطابقة تقريبًا لسلع أخرى مختلفة إلى استغلال العلامة بشكل غير عادل أو يضر بالطابع المميز للعلامة التجارية أو بسمعتها. فعلى سبيل المثال، قد يؤدي استخدام علامة مشابهة لعلامة تجارية مشهورة إلى "تشويه" سمعة هذه الأخيرة أو "إضعاف" طابعها المميز، أو حتى إلى "استغلال" سمعتها لتحقيق الربح.

1.6.3 الحق في التصرف في العلامة التجارية

يحق للمالك العلامة التجارية المسجلة أيضًا التنازل عن العلامة التجارية لطرف ثالث ومنح ترخيص لاستخدام العلامة التجارية لطرف ثالث مع الاحتفاظ بمليكتها.

1.6.3.1 التنازل

غالبًا ما يتم التنازل عن العلامة التجارية من خلال إبرام عقد شراء، وتُباع العلامات التجارية مقابل دفع مبلغ معين من المال. فيحق للمالك العلامة التجارية المسجلة التنازل عنها مع أو بدون نقل الأعمال التجارية التي ترتبط بها العلامة التجارية²⁰. وفي بعض الحالات، قد يُسمح بالتنازل عن العلامة بشكل جزئي عندما تختلف السلع المعنية عن تلك التي يوفرها المالك السابق، وذلك لتجنب تضليل المستهلكين.

17 اتفاق ترييس، المادة 16.1

18 اتفاق ترييس، المادة 16.3 للطبعة للمادة 6 مكرر من اتفاقية باريس.

19 اتفاق ترييس، المادة 16.3، تطبيق اتفاقية باريس، المادة 6 مكرر

20 اتفاق ترييس، المادة 21

1.6.3.2 الترخيص

يمكن ترخيص العلامات التجارية للآخرين. وفي مثل هذه الحالات، يحتفظ مالك العلامة التجارية بالملكية ويسمح لشركة واحدة أو أكثر باستخدام العلامة التجارية. وعادة ما يتم ذلك مقابل دفع إتاوات للمالك ويتم ذكر موافقة مالك العلامة التجارية في عقد ترخيص رسمي.

ويمكن أن تكون التراخيص استثنائية أو غير استثنائية:

- لا تسمح التراخيص الاستثنائية للمُرخص باستخدام العلامة التجارية على منتجاته أو خدماته، على الأقل في المنطقة التي تذكرها الاتفاقية الاستثنائية؛
- أما التراخيص غير الاستثنائية فهي تسمح للمُرخص بالاحتفاظ بالحق في استخدام العلامة التجارية وبمنح تراخيص أخرى لأطراف ثالثة.

ووفقا لطبيعة العقد وخاصة إذا كان الترخيص غير استثنائي، يحتفظ المُرخص غالبا بدرجة معينة من التحكم في طريقة استخدام المُرخص له للعلامة التجارية، وذلك ليتمكن من الحفاظ على جودة معينة والحفاظ على الرابط الذي يربطه بهذه العلامة.

وللحفاظ على دور العلامة التجارية باعتبارها تشير إلى مصدر السلع، يجب وكفي أن يراقب مالك العلامة التجارية سبل استخدام المُرخص له للعلامة، لا سيما فيما يتعلق بجودة السلع والظروف التي يتم تسويقها بموجبها. وفي حال مارس مالك العلامة مراقبة فعالة، فلن يضطر إلى إلغاء العلامة التجارية لأنها أصبحت تضلل المستهلك ومخيبة لأماله (عندما ينص القانون المعمول به على إمكانية إلغاء العلامة التجارية).

1.6.4 اتفاقات تعايش العلامات التجارية

يحق للملكي العلامات التجارية المتطابقة أو المماثلة أن يبرموا اتفاقات تعايش، والتي تحدد إلى أي مدى وتحت أي شروط يمكن لكل مالك استخدام علامته التجارية. ويمكن الأساس القانوني لهذه الاتفاقيات في حق مالك العلامة التجارية في الموافقة على استخدام العلامة.

1.6.5 القيود على الحق الاستثنائي

1.6.5.1 الاستيراد الموازي

قد يكون الحق في منع استخدام العلامة التجارية من قبل أطراف ثالثة مقيدًا بمبدأ استنفاد حقوق الملكية الفكرية أو مبدأ "البيع الأول".

ولا يوجد تعريف دولي لمصطلح "الاستنفاد". ولا يحدد اتفاق تريبس المعايير الدنيا المتعلقة باستنفاد حقوق الملكية الفكرية، مما يترك للدول الأعضاء الحرية في تطبيق أنظمة خاصة بهم.²¹ ونتيجة لذلك، تختلف أنظمة الاستنفاد بين بلد وآخر.

وفي الأنظمة التي ينطبق فيها مبدأ الاستنفاد الوطني، فور عرض السلع في السوق المحلية بشكل قانوني وبموافقة مالك العلامة التجارية المسجلة، لا يحق لهذا الأخير الاعتراض على بيع المزيد من السلع في السوق المحلية. ولكن في بعض الأنظمة القضائية، يتطلب بيع المزيد من السلع استيفاء شرط عدم تغير حالة البضائع أو عدم تراجع جودتها بشكل ملحوظ بعد عرضها في السوق.

وفي أنظمة قضائية أخرى، قد يتم تطبيق مبدأ الاستنفاد الإقليمي أو الاستنفاد الدولي. وتميل هذه البلدان عادة إلى تطبيق شروط وممارسات مختلفة للسماح للمالك العلامة التجارية بالاعتراض على الاستيراد الواسع فيما يتعلق بالسلع التي يتم تسويقها لأول مرة في بلد أجنبي (أي مبدأ البيع الأول).

1.6.5.2 السياسة العامة

يخضع حق استخدام العلامة التجارية لقوانين وحقوق أخرى، فعلى سبيل المثال، إن الأمور المصرح بها بموجب قانون العلامات التجارية قد تكون محظورة بموجب قانون المنافسة أو أي قانون آخر. ولكن، لا يمكن أن يكون استخدام العلامة التجارية مرهوناً بشكل غير مبرر بمتطلبات أو شروط خاصة، مثل استخدامها مع علامة تجارية أخرى أو استخدامها بشكل مُحدّد أو بطريقة تحد من القدرة على التمييز بين السلع أو الخدمات.²²

قد تخضع الحقوق التي تمنحها العلامة التجارية أيضاً لاستثناءات محدودة، مثل الاستخدام العادل للمصطلحات الوصفية، بشرط أن تأخذ هذه الاستثناءات في الاعتبار المصالح المشروعة الخاصة بمالك العلامة التجارية والأطراف الثالثة.²³ فعلى سبيل المثال، تنص العديد من قوانين العلامات التجارية على عدم تمتع مالك العلامة التجارية بصلاحيّة منع الأطراف الثالثة من استخدام بحسن نية مصطلحات لتعريف سلعهم وخدماتهم، في حال كان الهدف من ذلك يقتصر على تقديم المعلومات فقط، من دون تضليل الجمهور فيما يتعلق بمصدر السلع. ولا يحق للمالك العلامة التجارية أيضاً أن يمنع الأطراف الثالثة من الإشارة إلى علامتهم التجارية من خلال مثلاً إدراج العلامة في مجموعة من العلامات التجارية، أو استخدامها في مقالات صحفية أو في كتب أو منشورات أخرى.

1.7 إبطال العلامة التجارية أو إلغاؤها

توفر إجراءات الإلغاء أو الإبطال وسيلة لإزالة العلامات التجارية من السجل. وفي بعض البلدان، يمكن اللجوء إلى النظام القضائي لتنفيذ مثل هذه الإجراءات.

وقد تسمح إجراءات الإلغاء أو الإبطال بتأكيد وجود أسباب مطلقة لرفض تسجيل العلامة، مثل كون العلامة التجارية وصفية أو عامة، وبتأكيد وجود أسباب نسبية للرفض، مثل التضارب مع العلامات التجارية السابقة أو المؤشرات الجغرافية المحمية.

وبما أن إجراءات الإلغاء أو الإبطال تتم بعد تسجيل العلامة التجارية، يحق لأي طرف أن يطالب بإزالة علامة تجارية في الحالات التالية:

- كان ينبغي رفض تسجيل العلامة التجارية على أساس **البطلان** (أي لأنها لا تفي بمعايير الحماية مثل التمييز)
- لم يتم استخدام العلامة التجارية خلال الفترة المحددة، مع عدم تبرير **عدم الاستخدام**،
- فقدت العلامة التجارية طابعها "المميز" **وأصبحت عامة** لأن مالكيها استخدموها بشكل غير لائق أو تغاضى عن استخدامها من قبل أطراف ثالثة؛
- أصبحت العلامة التجارية **مضللة** نتيجة الاستخدام الذي قام به مالكيها في السوق.

يمكن إلغاء التسجيل كلياً أو جزئياً لسلع أو خدمات معينة تنطبق عليها شروط الإبطال أو عدم الصلاحية.

وفي أنظمة العلامات التجارية التي لا تنص على إجراءات الاعتراض، توفر إجراءات الإلغاء أو الإبطال وسيلة بديلة للاعتراض على تسجيل العلامة التجارية.

22 اتفاق ترييس، المادة 20

23 اتفاق ترييس، المادة 17

1.8 الإجراءات القضائية ضد التعدي

تُعتبر الإجراءات القضائية ضد التعدي على العلامات التجارية أكثر الوسائل شيوعًا لإنفاذ حقوق العلامات التجارية.

تُعتبر العلامة التجارية منتهكة إذا كان هناك احتمال حدوث التباس بسبب استخدام علامة متطابقة أو مشابهة لها لسلع متطابقة أو مشابهة.

وقد يحدث الانتهاك في إطار أربعة سيناريوهات مختلفة - أي إذا استخدم المنتهك المزعم:

- علامة/إشارة متطابقة لسلع أو خدمات متطابقة؛
- علامة/إشارة مشابهة لسلع أو خدمات متطابقة؛
- علامة/إشارة متطابقة لسلع أو خدمات مشابهة؛ أو
- علامة/إشارة مشابهة لسلع أو خدمات مشابهة

عندما يتم استخدام إشارة مطابقة للعلامة التجارية المسجلة سابقًا لسلع أو خدمات متطابقة، يكون احتمال حدوث التباس موجود من دون الحاجة إلى إثبات ذلك.²⁴

أما تقييم الأشكال الثلاثة الأخرى للانتهاك فيتطلب أن يقوم صانع القرار بتقييم احتمالية حصول التباس. ويشمل ذلك النظر في مسألتين أساسيتين، وهما:

- مدى تشابه العلامة التجارية التي يُفترض أنها أدت إلى حصول انتهاك مع العلامة التجارية المسجلة؛
- ومدى تشابه السلع أو الخدمات المرتبطة بالعلامة التجارية المسجلة مع تلك التي يُفترض أنها أدت إلى حصول انتهاك.

1.8.1 احتمال حدوث التباس

عند تقييم مدى تشابه العلامتين، يجب تحديد إذا كان المستهلك العادي سيعتقد أن السلع أو الخدمات التي تحمل العلامة التجارية المنتهكة تعود للمالك العلامة التجارية المسجلة سابقًا.

ويتطلب ذلك الأمر تقييم ما يلي:

- مدى التشابه بين العلامة التجارية المسجلة في السابق والعلامة التي يُفترض أنها أدت إلى حصول انتهاك؛
- مدى تشابه السلع أو الخدمات التي تحمل العلامة التجارية المسجلة سابقًا وتلك التي تحمل العلامة التي يُفترض أنها أدت إلى حصول انتهاك؛
- إذا كان استخدام العلامة التي يُفترض أنها أدت إلى حصول انتهاك قد يؤدي إلى حدوث التباس.

وللتأكد من حدوث التباس أو من احتمالية حدوثه، يجب أولاً تحديد فئات المستهلكين المعنيين - أي الأشخاص الذين من المحتمل أن يستهلكوا السلع المعنية.

إن الإجابة على السؤال المتعلق باحتمالية أن يؤدي استخدام العلامة التي تم الاعتراض عليها إلى حدوث التباس لا يتطلب تقديم دليل على حدوث التباس فعلي من قبل مستهلك معين - على الرغم من أن توفير مثل هذه الأدلة قد يساعد صانع القرار في التوصل إلى استنتاج.

ومن النطلق نفسه، على الرغم من أن مالك العلامة التجارية ليس مُلزماً بإثبات بأن المنتهك يسعى إلى خداع المستهلكين، فإن توفير دليل على ذلك قد يساعد صانع القرار في التوصل إلى استنتاج بشأن الانتهاك.

وكلما كانت العلامات التجارية والسلع أو الخدمات متشابهة، زادت احتمالية التباس المستهلك العادي.

1.8.1.1 تشابه العلامات التجارية

لتقييم مدى تشابه علامة تجارية مسجلة سابقاً وعلامة يُفترض أنها أدت إلى حصول انتهاك، ينبغي مراعاة المبادئ العامة التالية.

أولاً، من غير المحتمل أن يرى المستهلك أمامه العلامتين التجاريتين جنباً إلى جنب لكي يتمكن من إجراء مقارنة فعلية بينهما؛ إنما من المتوقع أن يعثر فقط على العلامة التي يُفترض أنها أدت إلى حصول انتهاك وأن يعتمد على ذاكرته لمقارنتها بالعلامة التجارية السابقة. وبالإضافة إلى ذلك، قد ترتبط قدرة تركيز المستهلك على طبيعة السلع أو الخدمات المعنية: فمن المتوقع أن تكون درجة تركيزه عند التعامل مع سلع فاخرة أعلى مما ستكون عليه عند التعامل مع السلع الشائع استخدامها. ولذلك، يكون الانطباع الأول للمستهلك مهمًا في أغلب الأحيان.

ثانياً، يجب المقارنة بين علامة تجارية وأخرى بشكل شامل. ويجب اعتبار أن أي تباينات قد لا يلاحظها المستهلك العادي هي أقل أهمية من العناصر الشائعة التي قد تؤدي بسهولة إلى حدوث التباس. وتُعد طريقة عرض هذه العناصر داخل هيكل أو تصميم العلامة أمراً مهمًا.

ثالثاً، ان العلامة المميزة للغاية أو التي تحتوي على عنصر مميز للغاية، والتي يتعرف عليها المستهلكون بسهولة وعلى مصدر البضائع التي تحملها، هي عُرضة أكثر لحصول التباس بشأنها عندما تُنسخ علامة مخالفة العنصر المميز بشكل تام أو شبه تام. ومن ناحية أخرى، إذا تحتوي علامتان على نفس العنصر الوصفي (الذي يستخدمه مالكون مختلفون مثلاً)، فمن المرجح أن يركز المستهلكون أكثر على الجوانب المميزة الأخرى للعلامة.

رابعاً، قد يؤدي وجود تشابه في عدة جوانب من العلامة إلى حدوث التباس - سواء كان ذلك التشابه في الكتابة (بما في ذلك في تصميم الأحرف)، أو اللفظ (بما أن العلامات المكتوبة بشكل مختلف يمكن لفظها بنفس الطريقة) أو المعنى (نظراً إلى أن العلامات التجارية التي تتشابه في الشكل لا تحدث التباساً عندما تحمل معاني متباينة). أما الأهم من ذلك، فهو أن وجود تشابه في أي من هذه الجوانب قد يزيد من احتمالية حدوث التباس ويمكن أن يؤدي إلى انتهاك.

1.8.1.2 تشابه السلع أو الخدمات

لا يمكن تحديد مدى تشابه السلع أو الخدمات من خلال الاستناد فقط إلى الفئات التي تنتمي إليها، لأن هذا التصنيف هو مجرد إجراء إداري. ففي الواقع، قد يتم أحياناً إدراج سلع مختلفة للغاية ضمن الفئة نفسها، في حين أن السلع المتشابهة قد تنتمي إلى فئات مختلفة.

لذا، يجب تحديد مدى تشابه السلع أو الخدمات المتنافسة من خلال الأخذ في الاعتبار مدى إمكانية اعتقاد المستهلك أنها تنتمي إلى المصدر نفسه، في حال تم عرضها للبيع تحت علامات متطابقة أو مشابهة. ويتم تحديد درجة التشابه على أساس كل حالة على حدة، مع الأخذ في الاعتبار جميع العوامل ذلت الصلة - ليس فقط طبيعة السلع، والمواد التي تتألف منها، والغرض من استخدامها والقنوات التجارية الخاصة بها، ولكن أيضاً مصدرها ونقاط بيعها.

يُعد تقليد العلامات التجارية شكل من أشكال التعدي على العلامات التجارية: فأى تقليد للعلامة التجارية يعد انتهاكاً للعلامة التجارية - ولكن العكس ليس صحيحاً²⁵. يعد تقليد العلامة التجارية انتهاكاً "أساسياً" (حيث تتطابق العلامة السلع والخدمات). وفي هذه الحالة، يكون احتمال حدوث التباس مفترصاً. ويختلف هذا النوع من الانتهاك عن الانتهاك "الثانوي" للعلامة التجارية، إذ أن هذا الأخير يتطلب إثبات احتمال حدوث التباس (راجع القسم 1.8).

تُعرّف "السلع التي تحمل علامات تجارية مقلدة" عمومًا بأنها "السلع، بما في ذلك العبوات، التي تحمل بدون ترخيص علامة تجارية مطابقة للعلامة التجارية المسجلة بصورة مشروعة والمربطة بهذا النوع من السلع، أو التي لا يمكن تمييزها في جوانبها الأساسية عن هذه العلامة التجارية المسجلة [...]".²⁶

وبالنسبة لمسألة تقليد العلامات التجارية، فإن احتمال حدوث ارتباك غير كافٍ بشكل عام: إذ يجب أن تكون العلامتان متطابقتين أو أن يعجز المستهلك عن التمييز بينهما. وإن التقليد يعطي انطباعاً بأن المنتج أصلي وأن مصدره الصانع أو التاجر الأصلي.

يُفترض عادة أن التقليد يطال السلع الفخمة التي تحمل علامات تجارية مشهورة، ولكن في الواقع يحدث التقليد في جميع القطاعات الصناعية. ويمكن أيضاً أن يتم تقليد السلع والخدمات المتخصصة التي لا تمتلك سوى عدد قليل من المستهلكين. وتحدد القوانين الخاصة بكل بلد ما إذا كان استخدام العلامة التجارية نفسها على سلع أو خدمات مختلفة يُعدّ تقليداً.

بموجب اتفاق تريبيس، يجب تطبيق الإجراءات الجنائية والعقوبات على الأقل في الحالات التي يتم فيها تقليد العلامات التجارية بشكل متعمد في الأسواق التجارية.²⁷ لكن هذا الالتزام هو الحد الأدنى، وقد يختار أعضاء منظمة التجارة العالمية تطبيق الإجراءات والعقوبات الجنائية على مجموعة أوسع من الحالات.²⁸ إن اتفاق تريبيس لا يلزم الدول بتجريم تقليد العلامات التجارية غير المسجلة في الأنظمة القضائية التي تستورد السلع أو التي يتم فيها الاتجار بالسلع (أي تقليد العلامات التجارية الأجنبية المشهورة).

وعلى الرغم من أن اتفاقية تريبيس لا تتطلب حماية السلع من التقليد فقط، بل تتطلب أيضاً حماية علامات الخدمة، إلا أن أساليب التعامل مع علامات الخدمة المقلدة تختلف عملياً بين نظام قضائي وآخر.

25 راجع تقرير هيئة تسوية المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية (DSB) بشأن القضية DS362 (الصين - التدابير التي تؤثر على حماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها)، الفقرة 7.520، متاح على الرابط التالي: https://www.wto.org/english/tratop_e/dispu_e/cases_e/ds362_e.htm

26 اتفاق تريبيس، الحاشية 14.

27 اتفاق تريبيس، المادة 61

28 اتفاق تريبيس، المادة 1

الفصل الثاني البراءات

2.1 مقدمة

إن الحماية التي تمنحها البراءات هي حق احتكاري قوي يُمنح لصاحب البراءة، والذي يكون عادةً مخترعًا أو شخصًا يستمد ملكية الاختراع من المخترع، ويتم منح هذه الحماية لمدة محددة كمكافأة على الكشف عن الاختراع للعامة. وتُمنح البراءات من خلال عملية التسجيل، ويجب أن تمثل الطلبات لطلبات الصلاحية الصارمة.

وتشير المادة 27.1 من اتفاق تريبس إلى أنواع الاختراعات التي يمكن أن تكون مؤهلة للحصول على الحماية بموجب براءة على النحو التالي:

مع مراعاة أحكام الفقرتين 2 و3، يمكن منح البراءات لأي اختراع وفي جميع مجالات التكنولوجيا، سواء كانت الاختراعات عبارة عن منتجات أو عمليات، بشرط أن تكون جديدة وتنطوي على نشاط ابتكاري وتكون قابلة للتطبيق الصناعي. ومع مراعاة الفقرة 4 من المادة 65 والفقرة 8 من المادة 70 والفقرة 3 من هذه المادة، تُمنح البراءات وحقوق البراءات دون أي تمييز يتعلق بمكان الاختراع أو مجال التكنولوجيا أو كون المنتجات مستوردة أو منتجة محليًا.

وبموجب اتفاق تريبس، يحق لأعضاء منظمة التجارة العالمية أن يستثنوا اختراعات معينة من الحصول على البراءات عندما يكون ذلك ضروريًا لحماية النظام العام أو الأخلاق العامة، بما في ذلك حماية حياة أو صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات أو لتجنب إلحاق ضرر جسيم بالبيئة.²⁹ ويمكنهم أيضًا أن يستثنوا من الحصول على البراءات طرق معينة لعلاج البشر أو الحيوانات أو النباتات.³⁰

تتناول المادة 28.1 من اتفاق تريبس الحقوق الممنوحة بموجب البراءات:

تمنح البراءة مالكيها الحقوق الاستثنائية التالية:

(أ) إذا كان موضوع البراءة منتجًا، منع الأطراف الثالثة التي لم تحصل على موافقة المالك من القيام بالأعمال التالية: صنع هذا المنتج أو استخدامه أو عرضه للبيع أو بيعه أو استيراده لهذه الأغراض؛

(ب) إذا كان موضوع البراءة عملية، منع الأطراف الثالثة التي لم تحصل على موافقة المالك من استخدام العملية ومن القيام بالأعمال التالية: استخدام المنتج الذي تم الحصول عليه مباشرة من خلال تلك العملية أو عرضه للبيع أو بيعه أو استيراده لهذه الأغراض.

يحق للمالك البراءة التنازل عنها أو نقلها عن طريق الخلافة، أو ترخيص بعض أو جميع الحقوق الممنوحة بموجب البراءة.³¹

29 اتفاق تريبس، المادة 27.2.

30 اتفاق تريبس، المادة 27.3.

31 اتفاق تريبس، المادة 28.2.

2.2 ما هي البراءة؟

البراءة هي حق استثنائي (مسجل في مستند يسمى "البراءة" يتضمن المواصفات والمطالبات) يمنحه مكتب البراءات الوطني في البلد أو مكتب البراءات الإقليمي التابع لمجموعة من البلدان، للاختراع الذي:

- يُعتبر جديدًا؛
- ينطوي على نشاط ابتكاري؛
- قابل للتطبيق الصناعي

وتمنح البراءة لصاحبها الحق القانوني في استبعاد الآخرين أو منعهم من صنع أو استخدام أو عرض للبيع أو بيع أو استيراد منتج أو عملية استناداً إلى الاختراع المحمي بموجب براءات.

والبراءة هي حق إقليمي يقتصر على الحدود الجغرافية للبلد أو المنطقة المعنية. وتكون البراءة صالحة لفترة زمنية محدودة، تصل عموماً إلى 20 عاماً من تاريخ الإيداع، بشرط أن يدفع مالك البراءة في الوقت المحدد الرسوم المطلوبة للحفاظ على البراءة سارية المفعول.

ومقابل الحصول على الحق الاستثنائي الذي توفره البراءة، يتعين على مقدم الطلب الكشف عن الاختراع للعامة من خلال تقديم مواصفات البراءة، وهي عبارة عن وصف كتابي مفصل ودقيق وكامل للاختراع المذكور في طلب الحصول على البراءة. وتُنشر البراءة الممنوحة (وفي العديد من البلدان، يُنشر طلب البراءة أيضاً) في الجريدة الرسمية.

وبالتالي، فإن الاتفاق الأساسي بين الدولة وصاحب البراءة هو أن الأخير سيُمنح حق احتكاري مقابل كشفه للعامة عن اختراع جديد وابتكاري (بدلاً من إفائه سرّاً). وإن متطلبات الصلاحية المشار إليها أدناه تعكس هذا الاتفاق.

2.2.1 ما هي نماذج المنفعة؟

في بعض الدول، يمكن حماية بعض الإضافات على الاختراعات الموجودة سابقاً أو التعديلات الطفيفة على المنتجات الحالية باعتبارها نماذج منفعة. وقد تقتصر نماذج المنفعة على مجالات تقنية معينة وقد تكون متاحة فقط للمنتجات بدلاً من العمليات/طرائق الصنع وذلك بحسب كل بلد.

ترتبط أوجه الاختلاف بين نماذج المنفعة والبراءات بالنظام القضائي، إلا أن خصائصها الرئيسية بشكل عام هي التالية:

- عند تطبيق نماذج المنفعة، قد يكون شرط "النشاط الابتكاري" أقل أهمية مما هو عليه عند التقدم بطلب للحصول على براءة أو قد لا يكون هذا الشرط موجوداً.
- إن إجراءات منح نماذج المنفعة هي عادة أسرع وأبسط من تلك المتبعة لمنح البراءات.
- رسوم الاستحواذ والصيانة هي بشكل عام أقل بالنسبة لنماذج المنفعة مما هي عليه بالنسبة للبراءات.
- إن المدة القصوى للحماية الممنوحة بموجب نماذج المنفعة هي عادة أقصر من مدة الحماية الممنوحة بموجب البراءات.

يمكن عادة تحويل طلب الحصول على الحماية بموجب نماذج المنفعة أو نموذج المنفعة الممنوح، إلى طلب عادي للحصول على براءة.

وفي بعض البلدان، يمكن إيداع طلب براءة وطلب نموذج منفعة لنفس الاختراع، وبالتالي يمكن لمقدم الطلب الاستفادة من الحماية بموجب نموذج المنفعة ريثما يتم منحه البراءة، نظراً إلى أن معالجة طلب نموذج المنفعة هي عادة أسرع.

2.3 مصادر القانون الدولية

تنطبق اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية (1883)³² على نطاق واسع من الملكية الصناعية، بما في ذلك البراءات ونماذج المنفعة. وتنقسم الأحكام الموضوعية الخاصة بالاتفاقية إلى ثلاث فئات رئيسية: العاملة الوطنية وحق الأولوية والقواعد العامة.

- بموجب الأحكام المتعلقة بالعاملة الوطنية³³ تنص اتفاقية باريس على أنه يجب على كل دولة متعاقدة أن تمنح مواطنيها وراعياء الدول المتعاقدة نفس الحماية فيما يتعلق بحقوق الملكية الصناعية. وبموجب اتفاقية باريس، يحق لمواطني الدول غير المتعاقدة أيضاً الحصول على نفس العاملة الوطنية إذا كانوا يقيمون في دولة متعاقدة أو يمتلكون مؤسسة صناعية أو تجارية حقيقية وفعالة فيها.
- تنص اتفاقية باريس على حق الأولوية³⁴ فيما يتعلق بالبراءات (ونماذج المنفعة في البلدان التي تُطبّق فيها). وبناء على هذا الحق، يُمنح أي شخص يقوم بإيداع أول طلب قانوني في إحدى الدول المتعاقدة مهلة معينة (12 شهراً للبراءات ونماذج المنفعة) يحق له خلالها التقدم بطلب للحصول على الحماية في أي دولة متعاقدة أخرى. وسيتم التعامل مع هذه الطلبات اللاحقة وكأنه قد تم تقديمها في نفس تاريخ تقديم الطلب الأول. وبالتالي، ستمتع بالأولوية على أي طلبات قد يقدمها الآخرون لنفس الاختراع أو نموذج المنفعة خلال الفترة الفاصلة. ولن تتأثر عملية تقييم الطلبات ذات الأولوية، على سبيل المثال، بعوامل مثل نشر الاختراع أو بيع المقالات التي تحتوي على النموذج الصناعي خلال الفترة الفاصلة.
- وتنص القواعد العامة لاتفاقية باريس على استقلالية البراءات الممنوحة في دول متعاقدة مختلفة³⁵ وعلى حق المخترع في أن يسمى مخترعاً في البراءة³⁶، وعلى الشروط لوضع تدابير تشريعية وطنية لمنح التراخيص الإجبارية.³⁷

تنص معاهدة التعاون بشأن البراءات (1970)³⁸ على إمكانية طلب الحماية بموجب نظام البراءات لاختراع ما في عدد كبير من الدول المتعاقدة في نفس الوقت من خلال إيداع طلب "دولي" واحد للحصول على البراءة. ويجوز لأي مواطن في دولة متعاقدة أو مقيم فيها أن يقدم مثل هذا الطلب³⁹ إلى مكتب البراءات الوطني الخاص بتلك الدولة أو أن يودع طلبه لدى المكتب الدولي للويبو في جنيف.⁴⁰ إن منظمة الويبو لا تمنح بحد ذاتها البراءة المودعة بهذه الطريقة، ولا يوجد ما يسمى "براءة عالمية"؛ فإن مفعول الطلب الدولي في كل دولة معيّنة هو نفس مفعول طلب البراءة الوطني المودع لدى مكتب البراءات الوطني.⁴¹

أما اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (1994)⁴² الذي تديره منظمة التجارة العالمية، فهو يُلزم أعضاء منظمة التجارة العالمية بقواعد والتزامات أخرى خاصة بحقوق الملكية الفكرية. وفيما يتعلق بالبراءات، يحدد اتفاق تريبس الموضوع الذي ينبغي حمايته، والحقوق التي يجب منحها، والاستثناءات المسموح بها لتلك

32 راجع، في هذا الإصدار، الفصل 1، رقم 3

33 اتفاقية باريس، اللادتين 2 و3.

34 اتفاقية باريس، المادة 4

35 اتفاقية باريس، المادة 4 (ثانياً)

36 اتفاقية باريس، المادة 4 (ثالثاً)

37 اتفاقية باريس، المادة 5 (2)-(5)

38 معاهدة التعاون بشأن البراءات (1970) للبرمة في واشنطن في 19 يونيو 1970، وللعدلة في 28 سبتمبر 1979 وفي 3 فبراير 1984، وكذلك في 3 أكتوبر 2001، متاحة على الرابط التالي: <https://www.wipo.int/wipolex/ar/treaties/textdetails/12635>

39 معاهدة التعاون بشأن البراءات، المادة 9.

40 معاهدة التعاون بشأن البراءات، اللادتان 2 و15 و10.

41 معاهدة التعاون بشأن البراءات، المادة 11 (3).

42 راجع، في هذا الإصدار، الفصل 1، رقم 1

الحقوق، والمدة الدنيا للحماية⁴³. وبالإضافة إلى ذلك، فهو يحدد الحد الأدنى من الحماية التي يتعين على كل دولة توفيرها لمواطني الدول الأخرى الأعضاء في منظمة التجارة العالمية⁴⁴. ويتناول اتفاق تريبس أيضًا "مواطن الرونة" التي تسمح بشكل خاص للبلدان النامية والأقل نمواً باستخدام معايير متوافقة مع اتفاق تريبس بطريقة تمكنها من اعتماد سياسات حكومية ملائمة للظروف الوطنية. وقد وُصِّح إعلان الدوحة⁴⁵ الذي اعتمده أعضاء منظمة التجارة العالمية في عام 2001، مواطن الرونة هذه بالنسبة للبلدان الأقل نمواً وفي المسائل التي تتعلق بالمستحضرات الصيدلانية، بما في ذلك طريقة تطبيقها على استنفاد الحقوق والتراخيص الإجبارية وتمديد الفترة الانتقالية.

2.4 الحصول على الحماية بموجب البراءات

تُمنح البراءات لأول شخص يتقدم بطلب بشأن الاختراع.

2.4.1 تقديم طلب للحصول على البراءة

يتعين على الفرد إيداع طلب للحصول على البراءة إما لدى مكتب البراءات الوطني أو وفقاً لشروط معاهدة التعاون بشأن البراءات. ويتضمن الطلب ما يلي:

- وصف للبراءة يكشف عن الاختراع
- المطالبات التي تحدد نطاق الحماية الاحتكارية المطلوبة.

وسيناقش في أقسام لاحقة من الفصل المسائل التالية المتعلقة بالإجراءات المتخذة لمواجهة أي تعدي على البراءات:

- تحديد وجود تعدي بالاستناد إلى نطاق المطالبات
- وسيتم النظر في المسائل المتعلقة **بالصلاحية** بالاستناد إلى المواصفات (أي وصف الاختراع) ونطاق المطالبات اعتباراً من تاريخ الأولوية الذي ينطبق على تلك المطالبات.

وترد المتطلبات العامة لمواصفات البراءات في المادة 29.1 من اتفاق تريبس:

على البلدان الأعضاء أن تشترط من مودع طلب البراءة أن يكشف عن الاختراع بطريقة واضحة وكاملة تكفي لتمكين أي شخص من أهل المهنة من تنفيذ الاختراع، ويسمح الاتفاق للأعضاء بمطالبة مودع الطلب ببيان أفضل طريقة لتنفيذ الاختراع يعرفها المخترع في تاريخ الإيداع أو، عند المطالبة بالأولوية، في التاريخ ذي الأولوية للطلب.

يُعتبر التاريخان الرئيسيان في طلبات البراءات هما تاريخ الإيداع وتاريخ الأولوية.

- **تاريخ الإيداع** هو التاريخ الذي تُحَسَّب منه فترات معينة، مثل مدة البراءة.
- عند الحاجة، يحدد تاريخ الإيداع أيضاً **تاريخ الأولوية** لأي طلب يتم تقديمه لاحقاً في بلد آخر، وذلك بموجب أحكام اتفاقية باريس (راجع القسم 2.3).

ويعد تاريخ الأولوية أيضاً مهماً عند تقييم الجودة والنشاط الابتكاري.

43 في مجال البراءات، فإن الأحكام ذات الصلة لاتفاق تريبس هي المواد 27 - 34.

44 اتفاق تريبس، المادة 3.

45 إعلان الدوحة الصادر عن منظمة التجارة العالمية بشأن اتفاقية تريبس والصحة العامة في 14 نوفمبر 2001، متوفر على الرابط التالي: www.wto.org/english/thewto_e/minist_e/min01_e/mindecl_trips_e.htm

2.4.2 الفحص

عادة، يخضع طلب البراءة إلى المراحل الإدارية التالية:

1. **الفحص الشكلي** - يتأكد مكتب البراءات أولاً من أن الطلب يتوافق مع المتطلبات الإدارية أو الإجراءات الشكلية.
2. **البحث** - في العديد من البلدان، يجري مكتب البراءات بحثاً لتحديد حالة التقنية الصناعية السابقة. ويتم الاستناد إلى تقرير البحث خلال إجراء الفحص الموضوعي.
3. **الفحص الموضوعي** - قد يتحقق مكتب البراءات من أهلية الطلب للحصول على براءة. ولكن، لا تقوم جميع مكاتب البراءات بذلك، وبعضها لا يقوم بذلك إلا عند الطلب وفي غضون فترة زمنية محددة. ويُمنح مقدم الطلب الفرصة للرد على أي اعتراض وتعديل الطلب في حال تبين وجود أي مشكلة.
4. **النشر** - في معظم البلدان، يتم نشر طلب البراءة بعد انقضاء 18 شهراً من تاريخ الإيداع الأول. وبشكل عام، تقوم مكاتب البراءات أيضاً بنشر البراءة بمجرد منحها.
5. **منح البراءة** - إذا توصلت عملية الفحص إلى نتيجة إيجابية، يمنح مكتب البراءات البراءة ويصدر شهادة منح للمودع.
6. **الاعتراض** - تمنح العديد من مكاتب البراءات فترة إضافية يمكن خلالها للغير الاعتراض على منح البراءة. وقد يكون من الممكن الاعتراض قبل منح البراءة و / أو بعد منحها (راجع القسم التالي).

2.4.3 أنظمة الاعتراض (قبل منح البراءة وبعد منحها)

توفّر العديد من الدول آليات للاعتراض ضمن إطار أنظمة البراءات الخاصة بها. وبالتالي، تتيح أنظمة الاعتراض للأطراف الثالثة فرصة الاعتراض على منح البراءة.

وترتبط إجراءات الاعتراض ارتباطاً وثيقاً بإجراءات منح البراءات. فيجوز تقديم طلب الاعتراض قبل وقت قصير من منح البراءة (**الاعتراض قبل منح البراءة**) أو بعد منح البراءة (**الاعتراض بعد منح البراءة**). ويمكن أن يسمح نفس نظام البراءات بالاعتراض قبل منح البراءة وبعد منحها.

وبشكل عام، تتم إجراءات الاعتراض بين الأطراف أمام مكتب البراءات، وليس أمام المحكمة. ولكن، يمكن تنفيذ إجراءات الاعتراض أمام هيئة اعتراض خاصة، قد يكون بعض أعضائه أو جميع أعضائه من القضاة.

في بعض البلدان، يؤدي الاعتراض الإداري إلى وقف الإجراءات المدنية. أما في بلدان أخرى، فيمكن متابعة الإجراءات الإدارية والمدنية بشكل مستقل ومتوازي.

يجوز بشكل عام استئناف القرار النهائي الصادر عن هيئة الاعتراض، إما أمام هيئة استئناف في مكتب الملكية الفكرية المعني أو أمام المحكمة.⁴⁶

وبالإضافة إلى نظام الاعتراض تسمح بعض الآليات للأطراف الثالثة بالتدخل في عملية فحص البراءة قبل منح البراءة أو الطعن في البراءة بعد منحها. وتشمل هذه الآليات الأخرى ما يلي:

46 تنص المادة 62.5 من اتفاق تريبس على أن السلطة القضائية أو شبه القضائية هي التي يجب أن تقوم بمراجعة القرارات الإدارية النهائية المتخذة في الإجراءات المتعلقة باكتساب حقوق الملكية الفكرية والحفاظ عليها، وكذلك في إجراءات الإلغاء الإداري والإجراءات المشتركة بين الأطراف.

- **ملاحظات الأطراف الثالثة -** في بعض البلدان، قد تقدم أطراف ثالثة معلومات حول حالة التقنية الصناعية السابقة، وتكون هذه المعلومات مهمة لتحديد أهلية الحصول على براءة.
- **إعادة الفحص -** في بعض البلدان، يمكن أن يطبق مكتب البراءات إجراءات بعد منح البراءة تهدف إلى إعادة فحص صلاحية البراءة بناءً على طلب صاحب البراءة أو طرف ثالث. وتتم إجراءات إعادة الفحص في غياب الأطراف في بعض البلدان، كما تتم فيما بين الأطراف في بلدان أخرى. ولا يسمح نظام إعادة الفحص عادة للطرف الذي يطلب إعادة الفحص من التماس مراجعة قضائية بالاستناد إلى الأسس نفسها.
- **آليات الإبطال والإلغاء الإداري -** توفر هذه الآليات إجراءات بحضور الأطراف المعنية لمراجعة صلاحية البراءة. وفي العديد من البلدان، تكون تلك الآليات غير محدودة بإطار زمني محدد بعد منح البراءة. وعلى الرغم من امتلاك هذه المراجعة الإدارية عناصر شبه قضائية في بعض البلدان، إلا أن الإجراء يختلف عن المراجعة القضائية ويتم خارج المحكمة. ورغم ذلك، يجوز أن تضم الهيئة التي تجري المراجعة الإدارية قضاة إداريين.

2.4.4 منح البراءة ومدة الحماية

تسري حقوق البراءات اعتبارًا من تاريخ منح البراءة. وفي العديد من البلدان، يوفر طلب البراءة حماية مؤقتة لمقدم الطلب عند نشره. ولكن مقدم الطلب يصبح مالك للبراءة ويمكنه إنفاذ حق البراءة بعد منحه البراءة فقط.

إن المعيار الدولي الحالي لفترة الحماية هو 20 سنة اعتبارًا من تاريخ إيداع الطلب،⁴⁷ شرط أن يتم دفع رسوم التجديد أو الصيانة في الوقت المحدد وألا ينجح أطراف في إبطال البراءة أو إلغائها خلال هذه الفترة. وإذا أصبح الاختراع قديم وغير مفيد مع مرور الوقت أو لا يمكن تسويقه بنجاح، فيحق للمالك البراءة اختيار عدم الحفاظ على البراءة أو تجديدها، وبالتالي تنتهي صلاحية البراءة في وقت أبكر.

وفور انتهاء صلاحية البراءة، يصبح الاختراع ملكًا عامًا.

وفي بعض البلدان، يمكن تمديد مدة حماية البراءات لما بعد 20 عامًا إذا تأخر تسويق الاختراع بسبب التأخر في الحصول على الموافقة من السلطات الحكومية المعنية لتسويقه (على سبيل المثال، للمستحضرات الصيدلانية أو الكيماويات الزراعية).

وبدلاً من تمديد فترة البراءة بهذا الشكل، يتجه مكتب الملكية الفكرية في بعض البلدان إلى منح شهادة حماية تكميلية لتمديد فترة الحماية. وتكون هذه الشهادات عادة متاحة للبراءات من النوع المذكور أعلاه، والتي تأخر تسويقها بسبب شروط الترخيص.

تتمتع شهادات الحماية التكميلية بصلاحية محدودة ولا يمكن أن تتجاوز بشكل عام خمس سنوات.

2.4.5 إجراءات الاستئناف

في العديد من الأنظمة، يوفر مكتب البراءات إجراءات إدارية داخلية لاستئناف القرار الذي اتخذته الشخص الذي قام بفحص البراءة، وذلك من خلال مجالس الاستئناف مثلاً. أما في أنظمة أخرى، فتتولى المحاكم مهمة النظر في طلبات الاستئناف المقدمة ضد قرارات مكتب البراءات، سواء عن طريق إجراء مراجعة قضائية أو إجراء جلسات استماع جديدة.

وبغض النظر عن هذه الإجراءات الداخلية، تؤدي المحاكم في كثير من الأحيان دورًا مهمًا في مراجعة القرارات الصادرة عن مكتب البراءات، بما في ذلك تلك الصادرة خلال إجراءات إيداع الطلب (مثل تحديد تاريخ إيداع

الطلب)، أو عدم قبول طلب البراءة أو رفض منح البراءة، أو عندما لا يدفع صاحب البراءة الرسوم بشكل صحيح أو سريع.

وعند البت في دعاوى الاستئناف، تكون عدة خيارات مُتاحة أمام المحكمة، بإمكانها أن:

- ترفض طلب الاستئناف؛
- أو توافق على الاستئناف؛
- أو تُحيل القضية مجددًا إلى مكتب البراءات لكي يعيد النظر فيها؛
- أو في الحالات التي يكون فيها القرار المستأنف هو قرار رفض الطلب، بإمكانها أن تسمح للمالك البراءة بتعديل المطالبات وأن تقدم توجيهات لمكتب البراءات لمنح البراءة للاختراع.

وإذا أحالت المحكمة القضية مرة أخرى إلى مكتب البراءات، فيحق لها أن تقدم توصيات لتعديل المطالبات أو الوصف أو الرسومات.

2.5 شروط البراءة الصالحة

لكي يُعد الاختراع مؤهلاً للحصول على الحماية بموجب براءة، يجب أن:

- يكون موضوع الاختراع قابل للحماية بموجب براءة
- ويكون جديدًا (شرط الجودة)؛
- وينطوي على نشاط ابتكاري (شرط "عدم البدهة")؛
- ويكون قابلاً للتطبيق الصناعي (أو مفيدًا)⁴⁸؛
- ويتم الكشف عنه بشكل كامل وواضح في طلب البراءة (شرط الكشف)؛ و
- ويتضمن مطالبات تحدد نطاق الاختراع

إن المطالبات هي التي تحدد نطاق الحماية بموجب البراءات. وبالتالي، فإن المسائل المتعلقة بمدى امتثال الاختراع للشروط المرتبطة بموضوع الحماية والجدة والنشاط الابتكاري (عدم البدهة) وقابلية التطبيق الصناعي (فائدة الاختراع) تتمحور حول تلك المطالبات.

وكثيرًا ما تُثار الأسئلة التقنية في قضايا البراءات لأن البراءات غالبًا ما ترتبط بمجالات العلوم أو التكنولوجيا. وفي معظم الأحيان تستند المحاكم والأشخاص الذين يفحصون البراءات للتحقق من صلاحيتها أو تحديد أي انتهاك، إلى أدلة الخبراء. وبشكل عام، تهدف أدلة الخبراء إلى تزويد المحكمة، أو من يجري الفحص، بالمعلومات التي يمتلكها الخبراء في المجال، وذلك لكي يفهموا المطالبات والمسائل المتعلقة بصلاحية البراءة مثلما يفهمها هؤلاء الخبراء.

2.5.1 المواضيع القابلة للحماية بموجب البراءات

يحمي نظام البراءات "الاختراعات"، لكن النطاق الذي يغطيه مصطلح "الاختراع" وتعريفه بحسب التشريع الوطني يختلفان بين دولة وأخرى.

فيُعتبر الاختراع عادة منتجًا أو عملية تمثل طريقة جديدة للقيام بأمر ما أو تقدم حلاً تقنيًا جديدًا لمشكلة تقنية. وبالتالي، فإن الأعمال غير التقنية مثل التصميمات أو الأعمال الأدبية أو الفنية أو الموسيقية لا تعتبر موضوعًا

قابلاً للحماية بموجب نظام البراءات. ويجب توفير الحماية بموجب البراءات للاختراعات في جميع مجالات التكنولوجيا⁴⁹، سواء كانت هذه الاختراعات عبارة عن منتجات أو عمليات.

وفي العديد من الأنظمة القضائية، لا تتضمن القوانين تعريفاً لمصطلح "الاختراع" ولكنها توفر قائمة غير شاملة بالمواضيع التي لا يمكن اعتبارها اختراعات. وبالرغم من وجود اختلافات كبيرة بين البلدان، نقدم فيما يلي بعض الأمثلة على أنواع المواضيع التي قد تندرج في مثل هذه القائمة:

- الاكتشافات المتعلقة بالمواد الموجودة أصلاً في الطبيعة؛
- والنظريات العلمية أو الأساليب الرياضية؛
- وخطط أو قواعد أو أساليب لممارسة الأعمال التجارية أو ممارسة الأنشطة الفكرية أو للألعاب؛

بالإضافة إلى ذلك، قد تعتبر القوانين الوطنية المواضيع التالية غير مؤهلة للحصول على براءة:

- الأساليب التشخيصية والعلاجية والجراحية المستخدمة لعلاج البشر أو الحيوانات (دون أن يشمل ذلك المنتجات التي تستخدمها مثل هذه الأساليب)؛
- والنباتات والحيوانات باستثناء الكائنات الحية الدقيقة، وبشكل أساسي العمليات البيولوجية المعتمدة لإنتاج النباتات والحيوانات، باستثناء العمليات غير البيولوجية والميكروبيولوجية.⁵⁰

(لكن من الجدير بالذكر أن اتفاق تريبس ينص على ضرورة حماية الأصناف النباتية إما بواسطة نظام البراءات أو عن طريق نظام فعال وفريد من نوعه أو أي مزيج منهما.⁵¹)

وينص اتفاق تريبس أيضاً على أنه يحق للأعضاء استثناء الاختراعات إذا كان استغلالها التجاري يتعارض مع النظام العام أو الأخلاق العامة.⁵²

البرامج الحاسوبية

في بعض البلدان، يمكن حماية الخوارزميات الرياضية، التي تستخدم كأساس لتطوير وظائف لبرامج حاسوبية، بواسطة البراءات. أما في بلدان أخرى، فيتم استثنائها من الحماية باعتبارها من بين المواضيع الغير قابلة للحماية بموجب براءة، وعلى الرغم من ذلك، قد يكون من الممكن حماية الاختراعات المتعلقة ببرامج حاسوبية بموجب براءة في هذه البلدان، بشرط أن تُقدم هذه البرامج مساهمة تقنية في حالة التقنية الصناعية الراهنة.

وفي معظم البلدان، يمكن حماية شفرة المصدر وشفرة الهدف للبرامج الحاسوبية بواسطة حق المؤلف. وتحمي العديد من الشركات شفرة الهدف للبرامج الحاسوبية بواسطة حق المؤلف، في حين تحتفظ بشفرة المصدر كسر تجاري.

علوم الحياة

شهدت السنوات الأخيرة ارتفاعاً كبيراً في عدد البراءات المطلوبة في مجال علوم الحياة - لا سيما في مجال التكنولوجيا الحيوية. وهناك تباين بين البلدان فيما يتعلق بأنواع المواضيع التي تُعد مؤهلة للحصول على الحماية بموجب البراءات في هذا المجال. وعلى الرغم من أن الحماية بموجب البراءات يجب أن تكون متاحة بشكل متساوٍ للاختراعات في جميع مجالات التكنولوجيا⁵³، فإن تطبيق قانون البراءات على الاختراعات في مجال علوم الحياة قد يولد بعض التعقيدات.

49 اتفاق تريبس، المادة 27.1.

50 اتفاق تريبس، المادة 27.3.

51 اتفاق تريبس، المادة 27.3 (ب). إن الاتفاقية الدولية لحماية الأصناف النباتية الجديدة، التي تم اعتمادها في 2 ديسمبر 1961 ("اتفاقية UPOV")، توفر نظاماً فريداً لحماية الأصناف النباتية الجديدة التي تستخدمها العديد من البلدان. إن الاتفاقية متاحة على الرابط التالي: <https://www.wipo.int/wipolex/ar/treaties/details/27>

52 اتفاق تريبس، المادة 27.2.

53 اتفاق تريبس، المادة 27.1.

أولاً، إن نطاق المواضيع البيولوجية المؤهلة للحصول على الحماية بموجب نظام البراءات يختلف بين الأنظمة القضائية. فعلى سبيل المثال، يوجد تباين في النهج العُتْمدة لتحديد إذا كانت المواد البيولوجية، المعزولة أو المشتقة من كائنات حية طبيعية، تُعتبر "اكتشافات" أو "اختراعات"، وفي حال اعتُبرت كذلك، في ظل أي ظروف يجوز تصنيفها على هذا النحو.

ثانياً، في البلدان التي تُعتبر فيها النباتات مؤهلة للحصول على الحماية بموجب نظام البراءات ولكنها تستثني الأصناف النباتية، يُصبح التمييز بين الفئتين ضرورياً من الناحية القانونية. وقد يُعتبر منع الاستغلال التجاري لبعض اختراعات التكنولوجيا الحيوية، مثل عمليات استنساخ البشر أو تعديل الهوية الوراثية للخطوط الجرثومية للبشر، ضرورياً لحماية النظام العام والأخلاق، وبالتالي، يمكن اعتبار هذه الاختراعات غير مؤهلة للحصول على الحماية بموجب نظام البراءات. وفي البلدان التي لا تُمنح البراءات للأساليب التشخيصية والعلاجية والجراحية المُستخدمة لعلاج البشر أو الحيوانات، من المحتمل عدم اعتبار العلاج الجيني المُستخدم لمعالجة السرطان اختراعاً مؤهلاً للحصول على الحماية بموجب نظام البراءات.

وفي ظل التقدم التكنولوجي المستمر الذي يشهده مجال علوم الحياة، تبقى القضايا المتعلقة بالأهلية مرتبطة بالتطور القانوني والقضائي في بعض الأنظمة القضائية.

2.5.2 الجودة

إن الجودة لا يمكن إثبات وجودها، ويمكن فقط إثبات غيابها.

ويعني ذلك أن الاختراع يعدّ جديداً (أو يتسم بالجدة) إذا لم يكن جزءاً من حالة التقنية الصناعية السابقة. وعلى الرغم من أن تعريف "حالة التقنية الصناعية السابقة" قد يختلف بين بلد وآخر، إلا أنه يشير بشكل عام إلى جميع المعارف التقنية الأساسية المتاحة للعامة في أي مكان في العالم قبل تاريخ الإبداع الأول لطلب البراءة المعني. وهي تشمل البراءات وطلبات الحصول عليها وجميع أنواع المستندات غير المتعلقة بالبراءات.

ويمكن أن يصبح الاختراع جزءاً من حالة التقنية الصناعية السابقة من خلال الكشف العلني عنه بثلاث طرق - وهي:

- من خلال إدراج وصف مكتوب للاختراع في منشور (منشور في مجلة علمية، والمنشورات الرقمية، على سبيل المثال)؛
- ومن خلال وصف شفهي للاختراع بشكل علني (مثلاً خلال تقديم عرض في مؤتمر أو خلال محاضرة أو برنامج إذاعي)؛
- ومن خلال عرض الاختراع أو استخدامه بشكل علني (مثل استخدامه في مجال التجارة أو عرضه في كتالوج الشركة).

عند التحقق من اتسام الاختراع بالجدة، يجب بشكل عام دراسة عناصر حالة التقنية الصناعية السابقة بشكل منفصل. بعبارة أخرى، إذا كان أحد مستندات حالة التقنية الصناعية السابقة ينفي الجدة، فيجب أن يحتوي المستند على جميع الخصائص الواردة في طلب الحصول على البراءة. ويُعرف هذا الإجراء باستباق موضوع الطلب.

فقد يبين أحد المستندات المكتوبة أن الاختراع ليس حديثاً إذا كان الموضوع وارداً صراحةً في المستند. وللتوصل إلى هذا الاستنتاج، فإن الموضوع المُطالب بحمايته في طلب ما قيد الفحص يُقَارَن عنصراً تلو الآخر بمحتويات كل منشور فردي. ولا يمكن إثبات افتقار الاختراع للجدة إلا إذا كان المنشور يحتوي على جميع الخصائص المذكورة في الطلب (أي إذا كان المنشور يَسْتَبِقُ الموضوع المُطالب بحمايته).

يمكن أيضاً افتراض أن الاختراع يفتقر إلى الجدة إذا كان بإمكان شخص يتمتع بمعرفة ضئيلة في المجال ذي الصلة (راجع القسم 2.5.3)، ومن خلال اتباع التعليمات الواردة في المنشور أي عند "تدرسه" للمنشور، أن يصل حتماً إلى نتيجة تقع ضمن نطاق مطالبة البراءة. إن مسألة انعدام الجدة على هذا النحو لن تُثار إلا في حالة عدم وجود شك منطقي في الأثر العملي "للتدرس" السابق لمحتويات المنشور.

وفي العديد من الحالات، إذا قام الفرد بالكشف عن اختراعه للعامة قبل تقديم طلب البراءة، فقد يفقد اختراعه صفة الجدة ويصبح غير قابل للحماية بموجب البراءة. إلا إذا كان القانون المعمول به ينص على فترة سماح تتراوح مدتها بين ستة أشهر وعام واحد. وفي البلدان التي تنص فيها القوانين على مثل هذه الفترة، لا يفقد الاختراع أهلية الحصول على براءة نتيجة الكشف عنه للعامة قبل إيداع طلب البراءة، بشرط أن يقدم المخترع الطلب خلال فترة السماح هذه. لكن من الجدير بالذكر أن فترة السماح هذه لا تنطبق في جميع بلدان العالم. لذلك، فإن استغلال فترة السماح في بلد ما قد يحول دون تسجيل البراءات في أسواق أخرى.

2.5.3 النشاط الابتكاري (عدم البدهة)

على الرغم من أنه يمكن اعتبار الاختراع جديداً (شرط الجدة) في حال وجود فرق بين الاختراع وحالة التقنية الصناعية السابقة، إلا أن ذلك الأمر لا يكفي لإثبات وجود نشاط ابتكاري. يُعتبر الاختراع مُنطوياً على نشاط ابتكاري-أو غير بديهي-إذا كان غير بديهي لشخص عادي من أهل المهنة (أي خبير في هذا المجال المحدد من التكنولوجيا)، مع مراعاة حالة التقنية الصناعية السابقة.

- تُستخدم عبارة "شخص عادي من أهل المهنة" للإشارة إلى شخص:
 - يُمكنه الحصول على جميع المعلومات المتعلقة بالتقنية الصناعية السابقة ذات الصلة وفهمها؛
 - ويمتلك معارف ومهارات عامة في المجال ذي الصلة؛
 - ولديه القدرة على توظيف التفكير المنطقي في المجال ذي الصلة مثل أي شخص يعمل في هذا المجال.
- يُقصد بالمعرفة العامة بشكل عام المعلومات التي يمتلكها عادة العاملون في المجال المرتبط بالاختراع في تاريخ الأولوية الخاص بطلب البراءة قيد الفحص. ويُنظر إلى هؤلاء الأشخاص على أنهم يتمتعون بقدرة ابتكارية محدودة ومن غير المتوقع أن يمتلكوا خيالاً إبداعياً كبيراً.

وبالتالي، قد يكون النشاط الابتكاري من بين أصعب المعايير التي ينبغي تقييمها خلال عملية فحص طلب البراءة.

وعند تحديد ما إذا كان الاختراع يتمتع بنشاط ابتكاري، يجب التعامل مع الخبراء وآرائهم بحذر، في حال تبين أن هؤلاء يتمتعون بالقدرة على الابتكار والإبداع. ويجب عدم الاقتناع بأي دليل يتم تقديمه لإثبات بدهة الاختراع، إلا عندما يقيّم الاختراع شخص لديه مستوى متوسط من المهارة في المجال ذي الصلة وفي البلد المعني.

وعلى عكس إجراءات تقييم جدة الاختراع حيث لا يمكن النظر في عدة أدلة في نفس الوقت، يحق لمن يجري الفحص، بناء على قانون البراءات المُعتمد في الدولة، أن يسمح للشخص العادي من أهل المهنة بالنظر في المستندات المتعلقة بحالة التقنية الصناعية السابقة والجمع بينها لتحديد ما إذا كان الاختراع بديهيًا أم لا.

وفي العديد من البلدان، من المفيد تقييم النشاط الابتكاري من خلال النظر في المسائل التالية:

- المشكلة المراد حلها؛
- والحل لتلك المشكلة الذي تم تقديمه؛
- وفوائد الاختراع إن وجدت بالاستناد إلى حالة التقنية الصناعية السابقة؛

إذا كانت المشكلة بديهية، سيركز الفحص على مدى أصالة الحل المقترح. وإذا لم يتضمن الحل نشاطًا ابتكاريًا، تصبح المسألة متعلقة بما إذا كانت النتيجة بديهية أم مفاجئة من حيث طبيعتها أو نطاقها.

وفي حال كان بإمكان شخص عادي من أهل المهنة تحديد المشكلة وحلها بالطريقة المزعومة وتوقع النتيجة، فمن المحتمل ألا ينطوي الاختراع على نشاط ابتكاري.

2.5.4 قابلاً للتطبيق الصناعي (أي أن تكون له "منفعة" أو "فائدة")

يُعتبر الاختراع قابلاً للتطبيق الصناعي إذا كان من الممكن صنعه أو استخدامه في أي نوع من أنواع الصناعة.

هذا يعني، أولاً، أن الاختراع يجب أن يكون قابلاً للاستخدام لغرض صناعي أو تجاري وألا يكون نظريًا فحسب:

- إذا كان الغرض من الاختراع أن يكون منتجًا أو جزءًا من منتج، فيجب أن يكون من الممكن صنع ذلك المنتج؛
- وإذا كان الغرض من الاختراع أن يكون عملية أو جزءًا من عملية، فيجب أن يكون من الممكن تنفيذ هذه العملية أو استخدامها في الممارسة العملية.

ثانيًا، يجب فهم مصطلح "صناعي" بمعناه الأوسع الذي يغطي أي نشاط يختلف عن الأنشطة الفكرية المجردة أو الأنشطة الفنية. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، الزراعة وصيد الأسماك.

في بعض البلدان، يُعرف معيار "قابل للتطبيق الصناعي" بمعيار. وعلى الرغم من أن معيار المنفعة قد يختلف بين بلد وآخر، إلا أن الاختراع يفي عمومًا بمعيار المنفعة إذا كانت هذه المنفعة:

- محددة أو خاصة؛
- وكبيرة أو عملية (مفيدة "للعالم الحقيقي")
- وموثوقة

بمجرد النظر إلى الخصائص العامة المشتركة بين قابلية التطبيق الصناعي ومعيار المنفعة، يتبين أن الاختراعات التي يبدو أنها تتعارض مع قوانين الطبيعة مثل آلة دائمة الحركة، لا تتوافق مع معيار قابلية التطبيق الصناعي أو معيار المنفعة.

2.5.5 شرط الكشف عن الاختراع

يجب أن يكشف طلب البراءة عن الاختراع بشكل واضح وكامل بطريقة تسمح لأي شخص يعمل في المجال، أو أي شخص عادي من أهل المهنة، باستنساخ الاختراع.⁵⁴ ويُقصد بتعبير "شخص عادي من أهل المهنة" أي شخص يتمتع بالقدر الكافي من المعلومات الأساسية التي تسمح له بفهم وصف الاختراع الوارد في طلب البراءة حتى عندما لا يذكر المخترع التفاصيل الأساسية للاختراع.

وينبغي لوصف الاختراع أن يتضمن طريقة واحدة على الأقل لتنفيذ الاختراع، وأن يحتوي على بعض الأمثلة وأن يشير إلى الرسومات ذات الصلة عند الحاجة. وفي بعض البلدان، يتطلب قانون البراءات أن يكشف المخترع عن "أفضل طريقة" لتنفيذ الاختراع في تاريخ الإيداع أو الأولوية.⁵⁵

وبالنسبة للبراءات المتعلقة بالكائنات الدقيقة التي لا يمكن الكشف عنها كما يجب بشكل خطي، تشترط دول عديدة أن يتم إيداع عينة من الكائن الدقيق لدى إحدى مؤسسات الإيداع المعتمدة.

54 اتفاق ترييس، المادة 29.1.

55 اتفاق ترييس، المادة 29.1.

تقوم معظم قوانين البراءات بتحديد عدد الاختراعات التي يمكن تضمينها في طلب براءة واحد وتتطلب أن تستوفي هذه الاختراعات شرط وحدة الاختراع. وفي حال غياب شرط وحدة الاختراع، قد يُطلب من المودع تعديل طلب البراءة أو تقسيم الطلب إلى طلبين أو أكثر.

وفي حين أن بعض البلدان (مثل الولايات المتحدة) تفرض هذا الشرط بشكل صارم، فإن البعض الآخر (مثل البلدان الموقعة على الاتفاقية الأوروبية للبراءات⁵⁶) يسمح بالربط بين مجموعات من الاختراعات لتكوين "مفهوم ابتكاري" واحد يُدرج في طلب واحد. ونظرا للتباينات الموجودة بين القوانين المطبقة، فقد يكفي إيداع طلب براءة واحد في بعض البلدان بينما يتعين إيداع طلبين أو أكثر في بلدان أخرى.

2.6 الحقوق التي تمنحها الحماية بموجب براءات

2.6.1 الحق الاستثنائي في منع الآخرين من استغلال الاختراع المحمي

إثر الحصول على البراءة، يصبح صاحب البراءة قادرًا على منع الآخرين من إنتاج الاختراع المحمي أو استخدامه أو عرضه للبيع أو بيعه أو استيراده.⁵⁷ ويحتفظ صاحب البراءة بهذا الحق طوال فترة الحماية الممنوحة بموجب البراءة، بشرط دفع أي رسوم تجديد أو صيانة ضرورية.

ويُعتبر حق صاحب البراءة استثنائيًا، طالما لم يُصرَّح للآخرين باستغلال الاختراع، عن طريق منحهم ترخيصًا مثلًا (راجع القسم 2.6.2). وإن الحق الاستثنائي هو الأساس لحماية صاحب البراءة من أي انتهاك أو تعدي (راجع القسم 2.8).

وبالرغم من ذلك، قد تكون الحقوق القانونية التي يتمتع بها صاحب البراءة محدودة لعدة أسباب.

- قد تخضع المطالبات التي تحدد نطاق الحماية للتعديل أو الإبطال من قبل المحاكم، إذا كانت تحتوي على عيوب لم يتم اكتشافها قبل منح البراءة.
- عندما يكون الاختراع المحمي براءة هو عبارة عن نسخة محسنة أو مطورة لاختراع سابق محمي ببراءة وبالتالي لا يمكن استغلاله دون انتهاك البراءة السابقة، فقد يحتاج مالك البراءة إلى الحصول على ترخيص من مالك البراءة السابقة وإلى دفع الإتاوات له.
- تنص القوانين الوطنية على بعض الاستثناءات والقيود التي تحد من إمكانية إنفاذ الحقوق الاستثنائية الممنوحة بموجب البراءات من أجل خدمة المصلحة العامة (راجع القسم 2.8.3.2).

وأحد هذه القيود هو "استنفاد" الحقوق (راجع القسم 2.8.2).

2.6.2 التنازل عن البراءة ومنح التراخيص

قد يختار أصحاب الاختراع عدم استغلال البراءة بأنفسهم؛ فبدلاً من ذلك، يمكنهم بيعها أو ترخيص الحقوق المتعلقة بها.⁵⁸

56 الاتفاقية الأوروبية لنح البراءات المؤرخة 5 أكتوبر 1973، بصيغتها المعدلة بموجب القانون للعدل للمادة 63 من قانون حماية البيئة الصادر في 17 ديسمبر 1991، والقانون للعدل للاتفاقية الأوروبية لنح البراءات بتاريخ 29 نوفمبر 2000 ("الاتفاقية الأوروبية للبراءات")، متوفرة على الرابط التالي: <https://www.wipo.int/wipolex/ar/treaties/details/226>

57 اتفاق تريبس، المادة 28.1

58 اتفاق تريبس، المادة 28.2

يتم بيع البراءة من خلال التنازل عنها، ويتم نقل ملكية البراءة إلى شخص آخر. ويتطلب عادةً التنازل عن البراءة دفع مبلغ مالي متفق عليه لمرة واحدة، دون الحاجة إلى دفع إتاوات في المستقبل، وذلك بغض النظر عن الأرباح المستقبلية التي قد يحققها الاختراع.

إن **منح التراخيص** يمكّن صاحب البراءة من منح الإذن لشخص آخر لاستخدام الاختراع المحمي ببراءة لأغراض متفق عليها بشكل متبادل. وتعتبر التراخيص التي يمنحها مالك البراءة "طوعية" (على عكس التراخيص "الإجبارية" أو "غير الطوعية"). وفي مثل هذه الحالات، يتم بشكل عام توقيع اتفاقية ترخيص بين الطرفين، تُحدّد من خلالها شروط الاتفاقية ونطاقها.

بشكل عام، هناك ثلاثة أنواع من اتفاقيات الترخيص المُعتمَدة وفقاً لعدد الأشخاص المرخص لهم باستخدام البراءة: الترخيص الاستثنائي والترخيص الحصري والترخيص غير الاستثنائي.

- **الترخيص الاستثنائي** - يحق لشخص واحد مرخص له استخدام التكنولوجيا المحمية ببراءة، ويُمنع صاحب البراءة من استخدامها.
- **الترخيص الحصري** - يحق لشخص واحد مرخص له ولصاحب البراءة استخدام التكنولوجيا المحمية ببراءة.
- **الترخيص غير الاستثنائي** - يحق للعديد من الأشخاص المرخص لهم ولصاحب البراءة استخدام التكنولوجيا المحمية ببراءة.

قد تحتوي اتفاقية ترخيص واحدة على عدة أحكام، وقد تمنح البعض من هذه الأحكام حقوقاً استثنائية والبعض الآخر حقوقاً حصرية أو غير استثنائية.

عادة ما يكافأ صاحب الحق، في صفقات الترخيص، من خلال دفع مبلغ إجمالي له و / أو دفع إتاوات بشكل منتظم قد يتم تحديدها انطلاقاً من حجم مبيعات المنتج ذي الصلة (إتاوة على كل وحدة) أو على صافي المبيعات (إتاوة على أساس صافي المبيعات). وفي العديد من الحالات يكون الدفع مقابل ترخيص البراءة كناية عن دفع مبلغ إجمالي واحد ومن ثم دفع إتاوات. وقد تعوّض الإتاوات في بعض الأحيان بنصيب عادل من شركة المرخص له. وفي بعض الحالات، قد يتم الاتفاق على منح المرخص له حصة في الشركة بدلا من دفع الإتاوات له.

بشكل عام، يحق لأطراف اتفاقية الترخيص تحديد قيمة الإتاوات بحرية وذلك بناءً على عوامل محددة تتعلق بالاختراع وحجم الأعمال ذات الصلة. وعلى الرغم من ذلك، خلال وضع الاتفاقية، يجب أن يحرص الأطراف على عدم مخالفة قواعد المنافسة (قانون مكافحة الاحتكار) التي تهدف إلى تحقيق المنافسة العادلة. وينطبق ذلك بشكل خاص على مجال التوحيد التقني، إذ قد يلزم ترخيص البراءات المعيارية الأساسية (SEPs) بشروط ترخيص عادلة ومنطقية وغير تمييزية. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه لهذا السبب، في بعض البلدان، يجب تسجيل اتفاقيات الترخيص لدى هيئة تنظيمية حكومية.

2.7 الإلغاء أو الإبطال

تُعتبر إجراءات الإلغاء أو الإبطال وسيلة لشطب البراءات من السجل. وفي بعض البلدان، قد تكون هذه الإجراءات متوفرة على المستوى القضائي.

وخلال دعاوى إنفاذ البراءات، من الشائع أن يقوم المدعى عليه (بالإضافة إلى محاولة إثبات عدم حصول أي تعدي) بمحاولة إثبات أن البراءة المعنية غير صالحة وأنها، بالتالي، غير قابلة للإنفاذ حتى في حال تم التعدي عليها.

وفي بعض الأنظمة القضائية، يُنظر في مسألتي التعدي والصلاحية معاً. وتعتمد أنظمة قضائية أخرى نظاماً متفرعاً، فتتظر محكمة أخرى في المسألتين بشكل منفصل (غالباً بحضور خبراء قانونيين وتقنيين مثل القضاة) أو تتم إحالة الدعوى إلى مكتب البراءات الوطني. وعندما يتم الاستماع إلى المسألتين معاً، يجوز دمج دفاع عدم الصلاحية في دعوى التعدي على شكل ادعاء مقابل. أما عندما يتم الاستماع إلى المسألتين بشكل منفصل، يحتاج المدعى عليه بشكل عام في دعوى التعدي إلى رفع دعوى عدم صلاحية منفصلة (تُعرف أيضاً باسم دعوى بطلان) في المحكمة المختصة والتقدم بطلب لتعليق دعوى التعدي حتى يتم اتخاذ قرار بشأن دعوى عدم الصلاحية. إن الشروط التي يُسمح فيها بتعليق دعوى التعدي تعتمد على القوانين الوطنية أو الإقليمية المتعلقة بالدعاوى المدنية.

إن مسؤولية إثبات عدم الصلاحية تقع بشكل عام على الطرف الذي يدعي بأن البراءة غير صالحة.

2.8 دعوى التعدي

هناك عدة طرق قد يتم من خلالها التعدي على الحقوق الممنوحة بموجب البراءات.

أولاً، قد يقوم طرف ثالث بالتعدي على البراءة بشكل متعمد ومن دون بذل أي محاولة لتفادي حصول ذلك. وقد يتم هذا الانتهاك بكل بساطة من خلال نسخ الاختراع أو إضفاء بعض التغييرات أو التعديلات الطفيفة عليه، وقد يحدث بسبب كون للتعدي عديم الضمير أو بسبب إبلاغه بأن البراءة (أو المطالبة) المعنية غير صالحة. وفي مثل هذه النزاعات، قد يكون من السهل تحديد وجود تعدي، وتُعتبر المسألة الرئيسية التي يتعين حلها هي ما إذا كانت البراءة صالحة.

ثانياً، قد يكون التعدي متعمداً ولكن قد يكون الطرف الثالث قد قام ببعض المحاولات لتجنب أو "الالتفاف حول" نطاق مطالبات البراءة وبالتالي تفادي التعدي. وعلى الرغم من أن بعض الأطراف الثالثة قد تحاول بصدق تصميم اختراع يستند إلى فكرة المخترع الأساسية ولكنه مختلف عن الاختراع المحمي، إلا أن النتيجة قد لا تقع دائماً خارج نطاق مطالبات البراءة. وفي معظم الحالات، يتعرض أصحاب البراءات لهذا النوع من التعدي الذي يشكل موضوع العدد الأكبر من الدعاوى القضائية.

ثالثاً، قد يحصل التعدي بشكل عرضي. فنظراً إلى احتمالية وجود العديد من الجهات الفاعلة التي تعمل على حل مسألة معينة في نفس الوقت، من الممكن أن تقدم أطراف ثالثة أفكاراً مماثلة لتلك الواردة في الاختراع المحمي ببراءة. وعلى الرغم من أن مالك البراءة قد يظن أن الأطراف الثالثة قد قامت بنسخ اختراعه، إلا أن هناك احتمال أن تكون قد توصلت إلى حل مشابه، أو متطابق مع الذي قدمه، من خلال اتباع مسار مختلف.

2.8.1 العناصر التي تثبت حصول تعدي

من أجل إثبات أي تعدي، يجب بشكل عام أن يثبت مالك البراءة وجود العناصر التالية:

- ارتكب منتهك مزعوم فعلاً محظوراً؛
- يتعلق هذا الفعل باختراع يندرج ضمن مطالبات البراءة؛
- تم تنفيذ الفعل المحظور بعد نشر طلب البراءة أو منح البراءة وإصدارها، حيث لم يتم النشر المبكر؛
- تم تنفيذ الفعل المحظور في البلد الذي مُنحت فيه البراءة

2.8.1.1 الأفعال المحظورة

العنصر الأهم لإثبات حصول تعدي هو إثبات قيام المدعى عليه بسلوك محظور.

- عندما يكون الاختراع المطلوب حمايته **منتجًا**، يُحظر عادةً صنع المنتج الحاصل على براءة أو استخدامه أو عرضه للبيع أو بيعه أو استيراده.⁵⁹
- عندما يكون الاختراع المطلوب حمايته عبارة عن **عملية**، فإن استخدام العملية المحمية ببراءة، أو صنع المنتج الذي تم الحصول عليه مباشرة من خلال تلك العملية أو استخدامه أو عرضه للبيع أو بيعه أو استيراده، يعتبر تعديًا.⁶⁰

بالإضافة إلى ذلك، في العديد من الأنظمة القضائية، قد يُحظر أيضًا التعدي غير المباشر على سبيل المثال، توفير أي من الوسائل التي تعتبر ضرورية لتنفيذ الاختراع المحمي ببراءة.

تختلف التعريفات المتعلقة بالأفعال التي تشكل تعديا بحسب القوانين الوطنية أو الإقليمية الخاصة بكل بلد. ورغم ذلك، يمكن أن تكون التفسيرات التالية مفيدة لتعريف الأفعال المخالفة بشكل عام.

يشير مصطلح "**صنع المنتج**" بشكل عام إلى التنفيذ العملي للمنتج المحمي ببراءة. وغالبًا ما يعني ذلك المصطلح تجسيد الاختراع المحمي ببراءة. ويُستخدم أيضًا ضمن هذا الإطار مصطلح التصنيع، لا سيما عندما يتم إنتاج المنتج على نطاق تجاري. ولا تعد طريقة التصنيع وكمية المنتجات المصنعة من العوامل ذات الصلة في تحديد ما إذا كان قد تم التعدي على منتج محمي ببراءة أم لا.

وتحمي **براءة المنتج** بشكل عام جميع أنواع الاستخدامات والمبيعات للمنتج الحاصل على براءة.

إن مصطلح "**استخدام منتج حاصل على براءة**" لا يشير دائمًا إلى استخدامه بشكل متكرر أو مستمر. فإن استخدامه، ولو لمرة واحدة فقط، يُعد عملاً محظورًا بغض النظر عن هوية المستخدم والغرض من الاستخدام.

يمكن اعتبار **عرض منتج للبيع** فعلًا من أفعال التعدي المستقل.⁶¹ ويتطلب ذلك الأمر عادةً إتاحة المنتج لأي شخص لديه القدرة على الحصول عليه والتصرف به؛ وليس من الضروري أن يكون المنتج المعروض قد تم إنتاجه بالفعل أو جاهز للتسليم. ونظرًا لأن الحقوق المتعلقة بالبراءات هي حقوق إقليمية، يجب أن يكون عرض المنتج للبيع قد تم في النظام القضائي حيث تم منح البراءة لاعتباره تعديًا. وينطبق ذلك بشكل عام على عملية عرض المنتج للبيع في بلد يتمتع فيه المنتج بحماية بموجب نظام البراءات. لكن في حال كان العرض يستهدف مستهلكين متواجدين في بلد آخر يطبق فيه نظام البراءات، فيمكن اعتباره فعلًا مخالفًا في ظل ظروف معينة ووفقًا للقانون الوطني أو الإقليمي ذي الصلة.

يُعرّف **بيع المنتج** بشكل عام بأنه البيع الفعلي للمنتج بعد عرضه للبيع.

ويُقصد بمصطلح "**استيراد منتج**" بشكل عام أنه سيتم إحضار منتج يقع في نطاق مطالبات البراءة إلى بلد مُنحت فيه الحماية. ويشير الاستيراد إلى عملية نقل المنتج عبر الحدود إلى المنطقة المحمية. ولا يهم من أي دولة يتم استيراد المنتج أو إذا كان المنتج المستورد يتمتع بحماية بموجب براءة في البلد الذي صُنِع فيه أو في البلد الذي تم استيراده منه.

59 راجع اتفاق تريبس، المادة 28.1 (أ).

60 راجع اتفاق تريبس، المادة 28.1 (ب).

61 راجع اتفاق تريبس، المادة 28.1 (أ).

فيما يتعلق بالعمليات المحمية بموجب براءة، فإن صنع المنتجات التي يتم الحصول عليها مباشرة من خلال العملية المحمية براءة هو عمل محظور. ويُقصد بكلمة "مباشرة"، في هذا السياق، "فوراً" أو "بدون إجراء أي تعديل". وتتمثل إحدى تحديات إثبات وجود التعدي في مثل هذه الحالات في إثبات أن العملية المحمية براءة قد استُخدمت لصنع المنتج. ولواجهة هذا التحدي، تعكس بعض القوانين الوطنية قاعدة عبء الإثبات فيما يتعلق بالبراءات الممنوحة للعمليات من خلال إدراج الافتراض التالي: إذا كان المنتج الذي تم الحصول عليه مباشرة من خلال استخدام العملية المحمية براءة جديداً في تاريخ الإبداع أو تاريخ الأولوية لطلب البراءة، وفي حالة عدم وجود دليل على عكس ذلك، يُفترض أن أي منتج مطابق تم تصنيعه من قبل طرف ثالث قد تم الحصول عليه بواسطة نفس العملية. وتنص قوانين أخرى على أنه إذا كان هناك احتمال كبير بأنه قد تم تصنيع المنتج المطابق باستخدام العملية المحمية براءة، وفي حال كان مالك البراءة قد بذل الجهود اللازمة لتحديد العملية المستخدمة لكنه فشل في القيام بذلك، فمن المفترض أن المنتج المطابق الذي تم تصنيعه من قبل طرف ثالث قد تم الحصول عليه باستخدام نفس العملية.⁶²

2.8.1.2 نطاق المطالبة

إن طلبات البراءات متشابهة في جميع أنحاء العالم، وهي تحتوي بشكل عام على الطلب ووصف الاختراع والمطالبات والرسومات (إذا لزم الأمر) وعلى الملخص. وتحدد المطالبات نطاق الحماية التي توفرها براءة ما. ومن أجل تفسير المطالبات، يمكن استخدام المواصفات أو الوصف والرسومات التي يجب أن تساعد على توضيحها بشكل كامل.

في أي دعوى قضائية تتعلق بالبراءات، تكون عادةً النقطة الحاسمة هي تحديد ما إذا كانت المنتجات أو العمليات التي تم تنفيذ فعل محظور مرتبط بها تقع ضمن نطاق مطالبات البراءة. وتأخذ المحاكم على عاتقها مسؤولية "تفسير هذه المطالب". أما طريقة قيامها بذلك، فتعتمد بدورها على القانون المحلي، وإلى حد ما، على القواعد أو اللوائح. وبالتالي، فإن ما تعنيه المطالبة سيستند إلى النظام القضائي المُفسّر لها.

لتحديد إذا كان اختراع معين ينتهك مطالبة براءة معينة، يمكن النظر إلى العناصر الفردية للمطالبة ومقارنتها بعناصر الانتهاك المزعم.

وعند مقارنة العناصر الفردية للمطالبة بالعناصر المقابلة للانتهاك المزعم، قد تكون الأسئلة التالية مفيدة:

- هل ترد جميع عناصر المطالبة في الانتهاك المزعم؟
- هل تتخذ جميع العناصر الشكل نفسه؟
- هل تؤدي جميع العناصر نفس الوظيفة؟
- هل تتمتع العناصر بالعلاقة نفسها مع العناصر الأخرى؟

إذا كانت الإجابة على كل سؤال من هذه الأسئلة هي "نعم"، فمن المحتمل أن يتم إثبات الانتهاك، بشرط أن تكون المطالبة المعنية صالحة.

ويجب أن يتضمن المنتج المخالف أو العملية المخالفة جميع عناصر الاختراع المحددة في المطالبة لكي يشكل انتهاكاً.

ورغم ذلك، نادراً ما يكون إثبات الانتهاك أمراً سهلاً. فعلى سبيل المثال، حتى عندما يختلف اختراع عن آخر من حيث الشكل، لا يزال من الممكن اعتباره يشكل انتهاكاً له إذا كان يحقق وظيفة أو نتيجة مماثلة له. ومن المنطوق نفسه، إن تغيير ترتيب الخطوات في عملية لا يعني أنها لن تشكل انتهاكاً لعملية أخرى إذا كانت نتيجة الخطوات واحدة. علاوة على ذلك، فإن مجرد وجود عناصر إضافية في منتج أو عملية مزعومة منتهكة لا يلغي وجود انتهاك إذا كانت جميع عناصر المطالبة البراءة موجودة أيضاً.

في كثير من الأحيان، سيكون من الصعب تحديد ما إذا كانت اللغة المستخدمة في المطالبات (والتي يتم تفسيرها بالاستناد إلى المواصفات (أو الوصف والرسومات) عند الحاجة تغطي اختراعًا يشمل موضوع الانتهاك المزعم. فمن أصعب جوانب تفسير مطالبة البراءات تحديد ما إذا تم استبدال العناصر المماثلة الواردة في الانتهاك المزعم. فعلى سبيل المثال، إذا تضمنت المطالبة خاصية "الزنبك"، لكن الجهاز المخالف للمزعم قد استبدل "الزنبك" بأنبوب مطاطي صلب يؤدي وظائف مماثلة للزنبك، فهل يعتبر ذلك انتهاكًا؟

وفي العديد من البلدان، يتم تطبيق "مبدأ التكافؤ" الذي يحظر الاستفادة المنتهك من الاختراع المحمي ببراءة عبر استبدال عنصر الاختراع الوارد في المطالبة ببراءة ببديل مطابق له من الناحية التقنية والوظيفية، بغض النظر عما إذا كان البديل الذي يستخدمه المنتهك أفضل أو أسوأ من العنصر الأساسي. وتختلف طريقة معالجة هذه المسألة بين الأنظمة القضائية، ووفقًا للنهج المعتمد لتحديد نطاق المطالبات. فبالنسبة لبعض البلدان، لا يشمل هذا المبدأ إلا الحالات التي يكون فيها البديل (أو البدلاء) المُستخدَم يعمل بطريقة مشابهة كثيرًا للعنصر المذكور في المطالبة أو المطالبات ويحقق النتيجة نفسها تقريبًا. بالإضافة إلى ذلك، تطلب العديد من المحاكم أو تتوقع الحصول على المساعدة من خبير متخصص لتقديم النصائح بشأن الجدارة التقنية لمثل هذه الحجة، ففي المثال المذكور سابقًا قد تستعين المحكمة بخبير لتحديد إذا كان الأنبوب المطاطي يمكن اعتباره "زنبك" أم لا.

تحتوي معظم البراءات على أكثر من مطالبة واحدة. وعندما تحتوي البراءة التي هي موضوع الدعوى القضائية على عدة مطالبات يعتبر صاحب البراءة بأن تم التعدي عليها، ينبغي أن تدرس المحكمة كل عنصر على حدة لتحديد ما إذا كان قد تعرض للتعدي. وإذا تم اعتبار مطالبة واحدة باطلة أو لم يتم انتهاكها، فمن الممكن أن ينجح صاحب البراءة في الحد من التعدي إذا ثبت أن مطالبة أخرى صحيحة وتم انتهاكها.

2.8.2 الاستثناءات والتقييدات

تخضع الأفعال المحظورة لاستثناءات وتقييدات معيّنة. وتنص معظم القوانين الوطنية على حالات محددة يُسمح فيها للأطراف الثالثة بالقيام ببعض الأفعال غير المصرح بها فيما يتعلق بالاختراع المحمي ببراءة والتي من شأنها أن تشكل انتهاكًا في حالات أخرى.⁶³ وعلى الرغم من أن الاستثناءات والتقييدات تختلف بين بلد وآخر، إلا أنها تشمل عادة:

- أفعال لأغراض خاصة وغير تجارية؛
- أفعال لأغراض البحث والتجارب فقط؛
- أفعال تتعلق باختراع محمي ببراءة تم طرحه في السوق من قبل المالك أو بموافقة المالك؛
- استخدام الاختراع المحمي ببراءة على متن الطائرات أو المركبات البرية أو السفن التابعة لدول أخرى والتي تدخل بشكل مؤقت أو عرضي المجال الجوي أو الإقليم أو المياه التابعة للدولة التي تسري فيها البراءة؛
- استمرار استخدام الاختراع المحمي ببراءة من قبل طرف ثالث، في حال كان قد استخدم الاختراع ضمن عمله وبحسن نية قبل تاريخ الإيداع (أو تاريخ الأولوية)، أو في حال كان قد قام باستعدادات فعالة أو جادة لهذا الغرض.
- أفعال مفيدة فقط للاستخدامات المتعلقة بوضع وتقديم المعلومات المطلوبة للحصول على موافقة رسمية – لا سيما للمنتجات الصيدلانية (استثناء بولار⁶⁴)؛
- إعداد بشكل ارتجالي دواء حاصل على براءة من قبل صيدلي لشخص ما وفقًا لوصفة طبية يقدمها طبيب ممارس؛
- الحالات حيث يتم استخدام المنتج الحاصل على براءة بموجب ترخيص غير طوعي أو بموجب إذن ممنوح من الحكومة لأسباب تتعلق بالمصلحة العامة (راجع القسم 2.8.3.3).

63 تنص المادة 30 من اتفاق تريبس على أنه يحق للدول الأعضاء وضع استثناءات محدودة للحقوق الاستثنائية الممنوحة بموجب البراءة، شرط ألا تتعارض هذه الاستثناءات بشكل غير منطقي مع الاستغلال العادي للبراءة وألا تضر بالمصالح المشروعة الخاصة بمالك البراءة، مع مراعاة المصالح المشروعة للأطراف الثالثة.

64 راجع قرار محكمة الاستئناف الأمريكية للدائرة الفيدرالية في دعوى شركة Roche Products, Inc ضد شركة Bolar Pharmaceutical Co., Inc., 733 F.2d 858 (Fed. Cir., 1984).

2.8.3 الدفاع ضد ادعاءات التعدي

من الناحية العملية، يشمل الدفاع الأكثر شيوعًا في دعاوى التعدي على البراءات ما يلي:

- عدم الصلاحية؛
- عدم وجود تعدي؛
- حق الاستخدام المسبق؛
- استنفاد الحقوق؛
- الترخيص؛
- الاستخدام التجريبي والامتيازات الأخرى؛
- الدفاع غير المتعلق بالبراءات (مثل المنازعات المتعلقة بتحديد شروط الترخيص العادلة والمعقولة وغير التمييزية (FRAND)).

بالإضافة إلى المسائل التي تم تناولها في القسمين 2.6.2 و 2.8.1، يتم شرح بعض وسائل الدفاع بمزيد من التفصيل فيما يلي.

2.8.3.1 عدم الصلاحية

كما هو مذكور في القسم 2.7، من الشائع أن نجد في قضايا إنفاذ البراءات أن المدعى عليه، بالإضافة إلى أي دفاع بعدم الانتهاك، يلجأ أيضًا إلى دفاع إضافي يسعى فيه إلى إثبات عدم صلاحية البراءة، وبالتالي بأنها غير قابلة للإنفاذ حتى لو انتهكت. ونظرًا لمبدأ عدم إمكانية إنفاذ براءة غير صالحة، يُسمح عادةً للمدعى عليه في دعوى البراءة بتقديم دليل على عدم صلاحيتها في أي مرحلة من مراحل الإجراءات القضائية، وفي بعض الأنظمة القضائية، يمكن أن يقوم بذلك خلال المحاكمة نفسها. ونتيجة لذلك، قد لا يتمكن صاحب البراءة من إنفاذها إثر توصل المدعي عليه إلى أدلة تشير إلى عدم صلاحيتها.

2.8.3.2 استنفاد الحقوق والاستيراد الموازي

يُعتبر "الاستنفاد" أحد التقييدات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية. فما إن يُطرح في السوق منتج محمي بموجب حق من حقوق الملكية الفكرية، سواء من قبل صاحب الحق أو من قبل غيره بعد الحصول على موافقة صاحب الحق، لم يعد بإمكان صاحب الحق ممارسة حقه في الاستغلال التجاري لهذا المنتج، لأن حقوق الملكية الفكرية حينئذ تكون "مستنفدة".

في بعض الأحيان، يُطلق على "الاستنفاد" أيضًا اسم مبدأ البيع الأول، نظرًا إلى أن الحقوق في الاستغلال التجاري لمنتج معين تنتهي عند بيع المنتج لأول مرة. وما لم ينص القانون على خلاف ذلك، لن يعد بإمكان مالك الحق التحكم أو معارضة الأفعال اللاحقة التي تقوم بها أطراف ثالثة، بما في ذلك إعادة البيع أو الإيجار أو الإقراض أو غيرها من أشكال الاستخدام التجاري. ويوجد توافق كبير إلى حد ما في الآراء على أن هذا المبدأ يسري على الأقل في سياق الأسواق المحلية.

ولكن، هناك توافق أقل فيما يتعلق بمدى تطبيق مبدأ استنفاد الحقوق على المستوى الدولي - أي ما إذا كان بيع منتج محمي في بلد ما يمكن أن يؤدي إلى استنفاد حقوق الملكية الفكرية لهذا المنتج في بلد آخر. وتصبح هذه المسألة مهمة في حالات الاستيراد الموازي. وتشير عبارة الاستيراد الموازي إلى استيراد سلع أصلية أو مشروعة إلى بلد ما من قبل رجل أعمال مستقل خارج قنوات التوزيع التي تم التفاوض عليها وإبرام عقود بشأنها من قبل صانع المنتج المعني أو صاحب الحقوق المتعلقة بالمنتج المعني.

ويختلف أثر مبدأ الاستنفاد بحسب تطبيق بلد الاستيراد لمفهوم الاستنفاد الوطني أو الإقليمي أو الدولي أو عدم تطبيقه له.

- لا يسمح مبدأ **الاستنفاد الوطني** لصاحب الحق بالتحكم في الاستغلال التجاري للسلع التي يطرحها في السوق المحلية أو التي يوافق على طرحها. ورغم ذلك، لا يزال بإمكان صاحب الحق (أو المرخص له المعتمد) الاستفادة من حق الاستيراد الذي يخوله معارضة استيراد البضائع الأصلية التي يتم تسويقها في الخارج.
- وفي حالة **الاستنفاد الإقليمي**، فإن البيع الأول للمنتج المحمي من قبل مالك الحق أو بموافقة يؤدي إلى استنفاد حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالمنتج ليس فقط على الصعيد المحلي ولكن أيضاً داخل المنطقة بأكملها، ولا يمكنه معارضة الاستيراد الموازي داخل المنطقة.
- عندما يطبق بلد ما مبدأ **الاستنفاد الدولي**، يتم استنفاد حقوق الملكية الفكرية بمجرد بيع مالك الحق أو موافقته على بيع المنتج في أي جزء من العالم.

2.8.3.3 التراخيص الإجبارية والاستخدام الحكومي

في العديد من البلدان، تنص التشريعات الوطنية على أنه في ظل ظروف وشروط معينة، يجوز للحكومة و / أو الأطراف الثالثة استخدام اختراع محمي ببراءة دون إذن مالك الحق. وتختلف أحكام هذا الترخيص الإجباري أو غير الطوعي عن الاستثناءات والتقييدات المتعلقة بحقوق البراءات: فعلى الرغم من أن الحق في الانتصاف محدود بشكل كبير، إلا أنه يحق للمالك الحصول على مكافأة مقابل استخدام الاختراع المحمي ببراءة.

وتسمح العديد من البلدان أيضاً للحكومة، في ظل ظروف معينة، باستغلال الاختراعات أو مطالبة أطراف ثالثة باستغلال الاختراعات نيابة عنها، دون موافقة مالك البراءة. وتخدم تلك الظروف عادة مصلحة الدفاع الوطني والاقتصاد الوطني والصحة العامة.

على غرار التراخيص الإجبارية، عندما تستخدم حكومة أو وكيل معتمد من الحكومة براءة دون إذن من صاحب البراءة، يتم تطبيق ضمانات إجرائية وأحكام تتعلق بالتعويض لصاحب البراءة.

ولكن من الناحية العملية، في الأنظمة القضائية التي تتوفر فيها مثل هذه الأحكام، نادراً ما يتم تطبيقها.

2.9 الأدلة

وفقاً لقانون الإجراءات و / أو قانون البراءات الوطني أو الإقليمي، قد تكون هناك قيود على أنواع الأدلة المستخدمة في الدعاوى المتعلقة بالبراءات. وبشكل عام، يمكن أن تشمل هذه الأدلة ما يلي: الأدلة الوثيقة والأدلة التي يقدمها الشهود والخبراء. ويجب تقديم جميع الأدلة بشكل دقيق في المرافعات الخطية والشفهية.

- وقد تشمل **الأدلة الوثيقة** ما يلي:
 - يمكن أن تكون سجلات القرارات الإدارية التي يتخذها مكتب البراءات مهمة عندما يتعلق الأمر بتفسير مطالبات البراءات أو تقييم صحتها.
 - إذا رفض مكتب البراءات الطلب بناءً على منشور سابق، في حالة التقنية الصناعية السابقة، يجعل الاختراع يفتقر إلى الجدة، فإن ملاحظات المكتب ستشمل عادةً المنشور نفسه وتعليقه على أهميته، فضلاً عن القرار الذي اتخذه والأسباب الكامنة وراءه.
 - يمكن أن تقدم التقارير بشأن التجارب التي أجريت على المنتج المنتهك دليلاً لإثبات حدوث الانتهاك. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تقديم إيصالات شراء هذا المنتج كدليل.
 - يمكن أن توفر النسخ المطبوعة لقوائم المنتجات المعروضة على الإنترنت أو في المجلات دليلاً على المنتج الذي يتم عرضه والذي يُفترض بأنه يشكل انتهاكاً.
 - ومن أجل احتساب الأضرار الناجمة عن الانتهاك، يمكن تقديم دراسات للسوق وأرقام المبيعات كدليل.

• قد يتم تقديم **أدلة حقيقية** أمام المحكمة، بما في ذلك مثلاً الكشف البصري عن المنتجات المخالفة للزعمومة التي تم شراؤها. وفي حال لم يكن من الممكن إحضار المنتج إلى المحكمة بسبب نوعه، فيمكن تقديم صور عن المنتج المخالف للزعموم.

- غالبًا ما يتم الاستعانة بآراء الخبراء في دعاوى التعدي على البراءات لمعالجة المسائل التقنية المعقدة المتنازع عليها بين الأطراف والمهمة في تحديد وجود انتهاك أم لا. وفي البلدان حيث يكون الدفاع القائم على عدم صلاحية البراءة ممكنًا، يقدم الشهود الخبراء الأدلة التالية:
 - الاستخدام المسبق؛
 - وما إذا كانت مواصفات البراءة واضحة وشاملة بما يكفي لخبير عادي في المجال ذي الصلة؛
 - وفائدة الاختراع أو المنفعة منه؛
 - وحالة المعارف العامة المشتركة في التواريخ المهمة؛
 - ومعنى المصطلحات التقنية المستخدمة؛
 - ومدى استيفاء الاختراع لشرط الجودة، لا سيما عند دراسة حالة التقنية الصناعية السابقة والمعارف السابقة.
- وفي الكثير من الأحيان، يجري الخبير تجارب معينة للإجابة على أسئلة تقنية معينة ويقدم الاستنتاجات التي توصل إليها في تقرير. وقد يقدم الخبير أيضًا شهادته في المحكمة، ويمكنه الإجابة عن أسئلة حول تقريره مثلًا.

الفصل الثالث

حق المؤلف

3.1 مقدمة

يسعى نظام حق المؤلف إلى خلق نوع من التوازن بين المصالح المختلفة من خلال منح مؤلفي المصنفات الأصلية حقوق استثنائية محدودة كمكافأة على جهودهم الفكرية، مع إتاحة في نفس الوقت لأي شخص إمكانية الوصول إلى المصنف للنهوض بالعلوم والثقافة والفنون.

يمنح قانون حق المؤلف مبتكر أو مؤلف المصنف مجموعة متنوعة من الحقوق الاستثنائية في مصنفه لفترة من الزمن. وتمكّن تلك الحقوق المؤلف من التحكم في الانتفاع المالي بمصنفه بطرق عديدة والحصول على مقابل مالي. وينص قانون حق المؤلف أيضا على "الحقوق المعنوية" التي تحمي سمعة المؤلف وشرفه من بين أمور أخرى.

ويحدد قانون حق المؤلف أنواع الممتلكات التي يجوز التنازل عنها وترخيصها لأطراف ثالثة. وفي بعض البلدان، عندما ينجز الموظف مصنفا خلال عمله، يكون المالك الأول لحق المؤلف في هذا المصنف هو رب العمل.

3.2 ما هو حق المؤلف والحقوق المجاورة؟

يمنح قانون حق المؤلف المؤلفين والملحنين ومبرمجي الكمبيوتر ومصممي مواقع الانترنت وغيرهم من المبدعين الحماية القانونية لإبداعاتهم الأدبية والفنية والدرامية وغيرها، والتي يشار إليها عادةً بـ"المصنفات". ويحمي قانون حق المؤلف مجموعة متنوعة من المصنفات الأصلية مثل الكتب والمجلات والصحف والموسيقى واللوحات الزيتية والصور الشمسية والمنحوتات وأعمال الهندسة المعمارية والأفلام والبرامج الحاسوبية وألعاب الفيديو وقواعد البيانات الأصلية (للاطلاع على القائمة المفصلة، راجع القسم 3.5.1)

أما الحقوق المجاورة فهي فئة من الحقوق الممنوحة لبعض الأشخاص أو الشركات التي تلعب دورًا مهمًا في أداء المحتوى أو نقله إلى الجمهور أو تعميمه، سواء كان هذا المحتوى محميًا بموجب حق المؤلف أم لا. وفي العديد من البلدان، لا سيما تلك المتأثرة بتقاليد القانون المدني، تشكل الحقوق المجاورة مجالًا قانونيًا منفصلًا عن حق المؤلف، على الرغم من ارتباطه به. وفي بلدان أخرى، لا سيما تلك المتأثرة بتقاليد القانون العام، تُعد بعض أو جميع هذه الحقوق جزءًا من حق المؤلف.

وقد تم الاعتراف بما لا يقل عن ثلاث فئات من مالكي الحقوق المجاورة، وهي:

- فنانون الأداء (مثل الممثلين والموسيقيين)؛
- ومنتجو التسجيلات الصوتية؛
- وهيئات البث

3.3 مصادر القانون الدولية

تتناول **اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية (1886)**⁶⁵ حماية المصنفات وحقوق مؤلفيها. وهي توفر للمبدعين، مثل المؤلفين والموسيقيين والشعراء والرسامين، وسائل للتحكم في طريقة استخدام مصنفاتهم وشروط استخدامها وهوية مستخدميها.

تقوم **اتفاقية برن** على ثلاثة مبادئ عامة:

- ينص مبدأ **العاملة الوطنية** على أن المصنفات التي منشؤها إحدى الدولة المتعاقدة يجب أن تحظى بنفس الحماية في جميع الدول المتعاقدة الأخرى التي تمنحها هذه الجدول لمصنفات مواطنيها.⁶⁶
- ينص مبدأ **الحماية التلقائية** على أن الحماية يجب ألا تكون مشروطة بالامتنال لأي إجراء شكلي⁶⁷
- ينص مبدأ **الطابع المستقل للحماية** على كون الحماية مستقلة عن الحماية الممنوحة في بلد منشأ المصنف⁶⁸

وتحتوي **الاتفاقية** أيضاً على سلسلة من الأحكام التي تحدد المعايير الدنيا للحماية المتعلقة بالمصنفات والحقوق المطلوب حمايتها ومدة الحماية.

- **الحقوق الاقتصادية** - مع مراعاة بعض التحفظات أو التقييدات أو الاستثناءات المسموح بها، فإن الحقوق الاقتصادية التي يجب الاعتراف بها على أنها حقوق استثنائية للترخيص تشمل الحق في:
 - ترجمة المصنف؛⁶⁹
 - استنساخ المصنف بأي طريقة أو شكل؛⁷⁰
 - أداء المصنف أو تلاوته بشكل علني ونقل هذا الأداء أو تلاوته أمام الجمهور؛⁷¹
 - بث المصنف أو نقله لاسلكياً إلى الجمهور؛⁷²
 - تحوير المصنف وترتيبه؛⁷³
 - التحوير السينمائي للمصنفات ونسخ المصنفات السينمائية، وتوزيعها، بالإضافة إلى الأداء العلني لها ونقلها السلكي إلى الجمهور؛⁷⁴
 - الحصول على حصة عند إعادة بيع بعض المصنفات، في بعض البلدان.⁷⁵

- **الاستخدامات المجانية** - تتطلب **الاتفاقية** أو تسمح بتطبيق بعض التقييدات والاستثناءات على هذه الحقوق، مما يسمح بتحديد ظروف معينة يمكن فيها استخدام المصنفات المحمية دون إذن من مالك حق المؤلف ودون دفع تعويض مالي له.⁷⁶ ويشار إلى هذه التقييدات والاستثناءات عادة بالاستخدامات المجانية للمصنفات المحمية.

- **الحقوق المعنوية** - تنص **الاتفاقية** أيضاً على الحق في المطالبة بنسب المصنف إلى مؤلفه والحق في الاعتراض على أي تشويه للمصنف أو تحريف له أو أي تعديل آخر عليه أو أي مساس آخر بالمصنف من شأنه أن يضر بشرف المؤلف أو سمعته.⁷⁷

65 اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية، المؤرخة في 9 سبتمبر 1886، بصيغتها للنقحة في باريس في 24 يوليو 1971 والعدلة في 28 سبتمبر 1979 (<https://www.wipo.int/wipolex/ar/treaties/textdetails/12214>)، متاحة على الموقع التالي: <https://www.wipo.int/wipolex/ar/treaties/textdetails/12214>

66 اتفاقية برن، المادة 5 (3).

67 اتفاقية برن، المادة 5 (2).

68 اتفاقية برن، المادة 5 (2).

69 اتفاقية برن، المادة 8.

70 اتفاقية برن، المادة 9.

71 اتفاقية برن، اللادتان 11 و 11 (ثالثاً).

72 اتفاقية برن، المادة 11 (ثانياً).

73 اتفاقية برن، المادة 12.

74 اتفاقية برن، المادة 14.

75 اتفاقية برن، المادة 14 (ثالثاً).

76 اتفاقية برن، المادة 9 (2).

77 اتفاقية برن، المادة 6 (ثانياً).

كما تتيح الاتفاقية للبلدان النامية أحكاماً خاصة تتعلق بترجمة المصنفات المرتبطة بالأنشطة التعليمية واستنساخها.⁷⁸

أما الاتفاقية الدولية لحماية فنانى الأداء ومنتجى التسجيلات الصوتية وهيئات الإذاعة (1961)⁷⁹، والمعروفة باسم "اتفاقية روما"، فهي توسع نطاق الحماية ليشمل الحقوق المجاورة:

- يحظى فنانو الأداء بحقوق على أوجه أدائهم؛
- ويحظى منتجو التسجيلات الصوتية بحقوق على تسجيلاتهم الصوتية؛
- وتحظى هيئات البث والتلفزيون بحقوق على برامجها الإذاعية.

يُلزم اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (1994)⁸⁰ الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بمزيد من القواعد والالتزامات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية بشكل عام. وفيما يتعلق بكل مجال من مجالات حقوق الملكية الفكرية، يحدد اتفاق تريبس الموضوع المطلوب حمايته، والحقوق الواجب منحها والاستثناءات المسموح بها لهذه الحقوق، والحد الأدنى لمدة الحماية⁸¹. وبالإضافة إلى ذلك، فهو يرفع الحد الأدنى من مدة الحماية التي يتعين على كل دولة توفيرها لمواطني الدول الأعضاء الأخرى.

وفي مجال حق المؤلف، يتضمن اتفاق تريبس الحماية المتاحة بموجب اتفاقية برن لجميع أعضاء منظمة التجارة العالمية.⁸² وبالإضافة إلى اشتراط الامتثال للمعايير الأساسية لـ اتفاقية برن، يوضح اتفاق تريبس ويضيف بعض النقاط المحددة - فهو:

- يؤكد أن الحماية بموجب حق المؤلف تسري على أشكال التعبير وليس على الأفكار أو الإجراءات أو أساليب التشغيل أو المفاهيم الرياضية؛⁸³
- وينص على أن البرامج الحاسوبية، سواء كانت على شكل شفرة المصدر أو شفرة الهدف، تحظى بالحماية باعتبارها مصنفات أدبية. كما ينص على أن الشكل الذي يتخذه البرنامج (شفرة المصدر أو شفرة الهدف) لا يؤثر على هذه الحماية؛⁸⁴
- ويوضح الحماية الممنوحة لقواعد البيانات وغيرها من مجموعات البيانات؛⁸⁵
- ويحدد الحد الأدنى من مدة الحماية المطبقة عندما يتم احتساب مدة الحماية على أساس يختلف عن حياة الشخص الطبيعي؛⁸⁶
- ويشترط أن تقتصر التقييدات أو الاستثناءات المتعلقة بالحقوق الاستثنائية على حالات خاصة معينة لا تتعارض مع الاستغلال العادي للمصنف ولا تضر بشكل غير مقبول بالمصالح المشروعة لصاحب الحق.⁸⁷

إن معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف (1996)⁸⁸ و معاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي (1996)⁸⁹ - ويُعرفان باسم WCT و WPPT، ومجموعة تُعرف بمعاهدتي الويبو للإنترنت - هي قواعد دولية ترمي إلى منع النفاذ غير المصرح به إلى المصنفات الإبداعية أو الانتفاع بها على شبكة الإنترنت أو غيرها من الشبكات الرقمية دون تصريح مسبق.

78 اتفاقية برن، الملحق والمادتان الثانية والثالثة

79 الاتفاقية الدولية لحماية فنانى الأداء ومنتجى التسجيلات الصوتية وهيئات الإذاعة ("اتفاقية روما")، النسخة في 26 أكتوبر 1961، متاحة على الرابط التالي: <https://www.wipo.int/wipolex/ar/treaties/textdetails/12656>

80 راجع، في هذا المصنف، الفصل 1، رقم 1.

81 في مجال حق المؤلف، إن الأحكام المتعلقة باتفاق تريبس هي المواد 9-14.

82 اتفاق تريبس، المادة 9 (1). ورغم ذلك، لا يتم فرض أي حقوق أو التزامات فيما يتعلق بالمادة 6 (ثانياً) من اتفاقية برن (للحقوق المعنوية).

83 اتفاق تريبس، المادة 9 (2).

84 اتفاق تريبس، المادة 10 (1).

85 اتفاق تريبس، المادة 10 (2).

86 اتفاق تريبس، المادة 12.

87 اتفاق تريبس، المادة 13.

88 معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف، للتعتمد في 20 ديسمبر 1996، متاحة على: <https://www.wipo.int/wipolex/ar/text/295166>

89 معاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي، للتعتمد في 20 ديسمبر 1996، وهي متاحة على الرابط التالي: <https://www.wipo.int/wipolex/ar/treaties/textdetails/12743>

- تتناول معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف WCT حماية للمصنفات الأدبية والفنية، بما في ذلك البرامج الحاسوبية وقواعد البيانات الأصلية.
- وتتناول معاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي WPPT حقوق فنانى الأداء ومنتجى التسجيلات الصوتية.

أما الغرض من المعاهدتين فهو مواكبة التطورات في مجال التكنولوجيا وفي السوق والاستجابة لها، وإبلاغ القيمين على معاهدات الويبو الرئيسية بشأن حق المؤلف والحقوق المجاورة بآخر المستجدات في هذا المجال.

تتناول معاهدة بيجين بشأن الأداء السمعي البصري (2012)⁹⁰ حقوق فنانى الأداء السمعي البصري ضمن الإطار الدولي لحق المؤلف، وذلك من خلال توسيع نطاق الحقوق الاقتصادية والمعنوية الخاصة بالممثلين وبفنانى الأداء السمعي البصري، ليشمل الأفلام ومقاطع الفيديو والبرامج التلفزيونية.

تُعد معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة المكفوفين أو معاقى البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات (2013)⁹¹، أحدث إضافة إلى المعاهدات الدولية المعنية بحق المؤلف التي تُديرها الويبو. ولتلك المعاهدة بُعد إنساني واجتماعي واضح، فهدفها الرئيسي هو تحديد مجموعة من التقييدات والاستثناءات الإلزامية لصالح الأشخاص المكفوفين ومعاقى البصر وذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات.

وقد انضم عدد كبير من البلدان إلى عدة معاهدات دولية هامة مما ساهم بشكل كبير في تعزيز التنسيق بين البلدان في المسائل المتعلقة بالحماية الممنوحة بموجب حق المؤلف والحقوق المجاورة.⁹² ورغم ذلك، تختلف الإجراءات المتعلقة بحماية المصنفات وفقاً للقوانين الوطنية المعتمدة في مختلف البلدان.

3.4 الحصول على الحماية بموجب حق المؤلف

3.4.1 غياب شرط التسجيل

على عكس قانون العلامات التجارية والبراءات، فإن حق المؤلف لا يعتمد على إجراءات شكلية مثل التسجيل⁹³. لكن هذا الأمر قد يؤدي إلى نشوب نزاعات حول مسائل معينة مثل ملكية الحقوق وبقائها سارية، وهي مسائل غالباً ما يتم تجنبها في حال تم تسجيل حقوق الملكية الفكرية.

تعتمد العديد من البلدان نظاماً لدعم التسجيل الطوعي للمصنفات. ويمكن أن تكون تلك الأنظمة مفيدة في حل النزاعات المتعلقة بملكية المصنفات أو ابتكارها، كما يمكنها أن تسهل المعاملات المالية والمبيعات ونقل الحقوق أو التنازل عنها: فعندما يتم تسجيل المصنف بشكل طوعي، يخلق ذلك الأمر افتراضاً بأن التسجيل صالح وبأن المالك المسجل يتمتع بالفعل بحق المؤلف في المصنف الودع أو اللوصوف. وفي بعض البلدان، قد تكون سبل الانتصاف ضد التعدي - وحتى رفع دعاوى التعدي - مرتبطة بتسجيل المصنف أو بمحاولة تسجيله.

واتخذت بعض البلدان خطوات معينة للحد من الصعوبات التي تنشأ بسبب غياب شرط تسجيل المصنف، وذلك من خلال افتراض الملكية في ظروف معينة.

وللمؤلف حق منفصل في المصنف الواحد في كل بلد، وعندما تنتهي صلاحية حق المؤلف في بلد ما، فإن ذلك لا يعني أن حق المؤلف في المصنف المعنى قد انتهت صلاحيته في البلدان الأخرى.

90 معاهدة بيجين بشأن الأداء السمعي البصري، المعتمدة في 24 يونيو 2012، متاحة على الرابط التالي: <https://www.wipo.int/wipolex/ar/treaties/textdetails/12213>

91 معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة المكفوفين أو معاقى البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات، المعتمدة في 27 يونيو 2013، متاحة على الرابط التالي: <https://www.wipo.int/wipolex/ar/treaties/textdetails/13169>

92 على سبيل المثال، إن اتفاقية برن شبه عالية، حيث بلغ عدد الدول المتعاقدة 181 دولة في أغسطس 2022.

93 اتفاقية برن، المادة 5 (2).

وبموجب اتفاقية برن، إن وضع إشعار على المصنف يشير إلى حق المؤلف ليس شرطًا للحصول على الحماية. ورغم ذلك، في بعض الأنظمة القضائية، قد يتم الاعتماد على إشعار حق المؤلف لأغراض أخرى، مثل اعتبار أن التعدي على علم بأن المصنف محمي بموجب حق المؤلف.

3.4.2 التحديات المتعلقة بملكية حق المؤلف وبقائه ساريًا

على الرغم من أن حماية حق المؤلف تتم بشكل تلقائي ولا تتطلب أي تسجيل، عندما يرغب المالك في إنفاذ هذا الحق في المحاكم، يجب أن يتمكن من إثبات أن مصنفه يستوفي متطلبات الحماية. وفي الإجراءات القانونية، قد يقوم المعتدي المزعم على حق المؤلف بالاعتراض على الادعاء بحجة أن الشخص الذي يرفع الدعوى ليس له الحق في تأكيد وجود حق مؤلف، إما لأنه لا يمتلك المصنف المعني أو لأنه لا يمكنه إثبات أن حق المؤلف ما زال ساري المفعول.

3.5 المتطلبات للحصول على الحماية بموجب حق المؤلف

3.5.1 المصنف مؤهل للحماية بموجب حق المؤلف

للحصول على الحماية بموجب حق المؤلف، ينبغي أن يكون "المصنف" مؤهلاً للحماية بموجب حق المؤلف بالاستناد إلى تعريف "المصنفات الأدبية والفنية" الوارد في المادة 2 من اتفاقية برن، والذي يشمل "كل إنتاج في المجال الأدبي والعلمي والفني أيا كانت طريقة أو شكل التعبير عنه."

وفي حين أن القوانين الوطنية المتعلقة بحق المؤلف نادراً ما تتضمن قائمة مغلقة أو شاملة للمصنفات المؤهلة للحماية، إلا أنها تحدد بعض فئات المصنفات التي غالباً ما تكون واسعة النطاق ومرنة للغاية. وتشمل فئات أو أنواع المصنفات المحمية في معظم البلدان ما يلي:

- المصنفات الأدبية (مثل الكتب والمجلات والصحف والبحوث المتخصصة وكتيبات التعليمات والكتالوجات والجداول ومجموعات المصنفات الأدبية)؛
- المصنفات أو المؤلفات الموسيقية ومجموعاتها؛
- المصنفات الدرامية (على سبيل المثال، المسرحيات والأفلام السينمائية والبرامج التلفزيونية أو الإذاعية التي تعتبر أعمالاً درامية، بالإضافة إلى مصنفات أخرى مثل برامج التدريب على البيع المسجلة على شرائط فيديو)؛
- المصنفات الفنية أو الفنون المرئية (مثل الرسومات واللوحات الزيتية والمنحوتات والتصاميم المعمارية والرسوم المتحركة والأعمال الفنية على الحاسوب)؛
- المصنفات الفوتوغرافية (على الورق وفي شكل رقمي)؛
- المصنفات التي تؤدي بحركات أو خطوات فنية (الرقص)؛
- البرامج الحاسوبية (راجع القسم 3.5.1.1)؛
- بعض أنواع قواعد البيانات (راجع القسم 3.5.1.2)؛
- الخرائط ومجسمات الكرة الأرضية والرسوم البيانية والأشكال البيانية والمخططات والرسومات التقنية؛
- الإعلانات والمطبوعات التجارية؛
- المصنفات السمعية والبصرية، بما في ذلك الأفلام والبرامج التلفزيونية والبرامج التي تُبث على الإنترنت؛
- ألعاب الفيديو (راجع القسم 3.5.1.3).

إن مصنفات الفن التطبيقي هي مصنفات فنية تُستخدم لأغراض عملية مثل المنتجات المفيدة التي تستخدم في الحياة اليومية (مثل الجواهرات وورق الجدران والسجاد). ونتيجة لهذه الطبيعة المزدوجة، فهي تقع على الحد الفاصل بين قوانين حق المؤلف وقوانين التصميم الصناعي.

تعتمد الحماية الممنوحة لمصنفات الفن التطبيقي وشروط هذه الحماية على التشريعات الوطنية،⁹⁴ وتختلف من بلد إلى آخر. فإن الحماية بموجب حق المؤلف غير متوفرة في بعض البلدان لمصنفات الفن التطبيقي؛ بدلاً من ذلك، قد تشمل الحماية بموجب حق المؤلف السمات التصويرية أو الرسومية أو النحتية التي يمكن تحديدها بشكل منفصل عن الجوانب النفعية للمنتج. وبالإضافة إلى ذلك، قد تحظى الجوانب الزخرفية للمصنف بالحماية بموجب قانون التصاميم الصناعي. أما في بلدان أخرى، فيمكن تطبيق الحماية بموجب قانون حق المؤلف وبموجب قانون التصاميم الصناعية على نفس المصنف.

يحمي حق المؤلف المصنفات التي يتم تخزينها في الوسائط الإلكترونية أو الرقمية، وكذلك تلك التي تتم طباعتها. وإذا كان المصنف في شكله الرقمي وبالتالي لا يمكن قراءته إلا باستعمال الحاسوب، فإن ذلك لا يؤثر على الحماية الممنوحة للمصنف بموجب حق المؤلف.

إن حق المؤلف لا يحمي ما يلي:

- **الأفكار أو المفاهيم** - لا يحمي قانون حق المؤلف إلا الطريقة التي يتم التعبير بها عن الأفكار أو المفاهيم في مصنف معين. فهو لا يحمي الفكرة الأساسية أو الاكتشاف أو طريقة العمل أو المبدأ أو الإجراء أو العملية أو النظام بغض النظر عن كيفية وصفه أو تجسيده في المصنف. وبالرغم من أن حق المؤلف لا يشمل مفهوم أو طريقة القيام بأمر ما، فإن التعليمات المكتوبة أو الرسومات التوضيحية التي تشرح أو توضح مفهومًا أو طريقة عمل ما، يمكن حمايتها بموجب حق المؤلف.
- **الوقائع أو المعلومات**: لا يحمي حق المؤلف الوقائع أو المعلومات - سواء كانت علمية أو تاريخية أو إخبارية أو تعبر عن السيرة الذاتية - وتقتصر الحماية بموجب حق المؤلف على حماية الطريقة التي تم التعبير بها عن هذه الوقائع أو المعلومات وطريقة اختيارها أو ترتيبها (راجع القسم 3.5.1.2 بشأن قواعد البيانات).

وقد لا يحمي حق المؤلف ما يلي:

- **الأسماء والعناوين والشعارات والجمل القصيرة الأخرى** - لا يحمي حق المؤلف هذه العناصر بشكل عام، لكن بعض البلدان تسمح بحمايتها إذا كانت تتميز بمستوى عالٍ من الإبداع. لا يحظى اسم منتج ما أو شعار إعلاني بالحماية بموجب حق المؤلف عادة، بل يحظى بالحماية بموجب قانون العلامات التجارية أو قانون المنافسة غير المشروعة. وفي المقابل، قد يحظى شعار ما بالحماية بموجب حق المؤلف، إلى جانب قانون العلامات التجارية، إذا استوفى شروط الحماية ذات الصلة.
- **المصنفات الحكومية الرسمية** لا تحظى بالحماية بموجب حق المؤلف في بعض البلدان مثل النظام الأساسي أو الآراء القضائية.

3.5.1.1 البرامج الحاسوبية والبرمجيات

يحمي حق المؤلف التعبير الأصلي للمؤلف في البرنامج الحاسوبي باعتباره "مصنفاً أدبياً". وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار شفرة المصدر مصنفاً أدبياً يمكن للإنسان قراءته، وهي تعبر عن أفكار مهندسي البرمجيات الذين قاموا بتأليفها. وإن التعليمات الحاسوبية الثنائية والتي يمكن للآلة قراءتها فقط (شفرة الهدف) تعتبر أيضاً مصنفات أدبية أو "تعبير مكتوبة"، وبالتالي فهي تحظى بالحماية بموجب حق المؤلف. لكن بعض عناصر البرمجيات، مثل الأفكار أو الإجراءات أو مفاهيم الرياضيات، لا تحظى بالحماية بموجب حق المؤلف. أما طرق التشغيل (مثل أزرار التحكم بقائمة الوظائف) أو الجوانب الوظيفية لواجهات المستخدم المصورة فهي غير قابلة للحماية بموجب حق المؤلف إلا إذا احتوت على عناصر تتحلل بخصائص تعبيرية حقيقية.

وبالتالي، يمنح قانون حق المؤلف حماية محدودة للبرامج الحاسوبية، ولا يغطي إلا الطريقة المعينة التي يتم بها التعبير عن الأفكار والأنظمة والعمليات في البرمجيات. وفي بعض الأحيان، تكون الفكرة أو النظام أو العملية نفسها محمية ببراءة أو من خلال الحفاظ على البرنامج كسر تجاري.

ما زالت مسألة أهلية البرمجيات للحصول على براءات غير منسقة على الصعيد الدولي، ولكن معظم البلدان إما تبنت أهلية البرامج الحاسوبية للحصول على براءة أو تبنت مناهج تعترف بالاختراعات التي يتم تنفيذها بمساعدة البرامج الحاسوبية.

3.5.1.2 قواعد البيانات

قاعدة البيانات هي مجموعة من المعلومات تم تنظيمها بطريقة منهجية لتيسير النفاذ إليها وتحليلها. وقد يتم تسجيل هذه المعلومات على الورق أو في شكل إلكتروني. ويُعتبر حق المؤلف الوسيلة القانونية الرئيسية لحماية قواعد البيانات. ولكن، لا يمكن حماية كافة قواعد البيانات بموجب حق المؤلف وحق الحماية التي يوفرها لبعض تلك القواعد فهي حماية محدودة جدا.

وفي بعض البلدان (مثل الولايات المتحدة الأمريكية)، لا يحمي حق المؤلف إلا قواعد البيانات التي تم اختيار المعلومات المسجلة فيها وتنسيقها وترتيبها بطريقة تجعلها أصلية بدرجة كافية. أما قواعد البيانات الشاملة وقواعد البيانات التي تُنظم فيها البيانات وفقا لقواعد شائعة الاستخدام (مثل الترتيب الأبجدي في دليل الهاتف)، فلا تحظى عادة بالحماية بموجب قانون حق المؤلف في هذه البلدان.

وفي بلدان أخرى، وأغلبها في أوروبا، تحظى قواعد البيانات غير الأصلية بالحماية بموجب حق خاص يسمى حق قواعد البيانات. وهو يسمح لمنشي قواعد البيانات بملاحقة المنافسين قضائيا إذا قاموا باستخراج أجزاء كبيرة (كما ونوعا) من قاعدة البيانات أو أعادوا استخدامها، شرط أن يكون أصحاب قاعدة البيانات الأصلية قد قاموا باستثمار جهد كبير للحصول على محتويات قاعدة البيانات أو للتحقق منها أو لعرضها. وإذا تميزت بنية قاعدة البيانات بمستوى كاف من الأصالة، فإنها تحظى بالحماية بموجب حق المؤلف.

ومتى ما حظيت قاعدة البيانات بالحماية بموجب حق المؤلف، فإن هذه الحماية تشمل طريقة اختيار البيانات وعرضها فقط ولا تشمل البيانات بحد ذاتها.

3.5.1.3 ألعاب الفيديو

تجمع ألعاب الفيديو بشكل عام بين عدة أنواع من المصنفات، مثل البرامج والنصوص والقصص والشخصيات والرسوم المتحركة والمصنفات الفنية الأخرى والرسومات والفيديو والموسيقى. وقد يكون كل عنصر من هذه العناصر مؤهلا للحماية بموجب حق المؤلف في حال تم استيفاء شروط الحصول على الحماية. ويُعرف هذا باسم حماية حق المؤلف "الموزعة"، حيث تتم حماية كل عنصر من عناصر لعبة الفيديو بشكل منفصل. وتعترف العديد من الأنظمة القضائية بهذه الحماية لألعاب الفيديو. وقد تحمي الحقوق المجاورة أيضاً المساهمات التي قدمها الفنانون الذين شاركوا في التسجيلات الصوتية أو الأفلام المستخدمة في لعبة فيديو.

وبالإضافة إلى ذلك، قد تحظى لعبة الفيديو نفسها أيضاً بالحماية بموجب حق المؤلف في الأنظمة القضائية التي تعتمد على تعريفات غير محددة لمفهوم "مصنف". وقد يكون الحصول على هذه الحماية أصعب في البلدان التي تعتمد قوانين خاصة لحق المؤلف تحتوي على قوائم تحدد فئات المصنفات المؤهلة للحماية.

وفي معظم الأنظمة القضائية، تتم حماية البرنامج الحاسوبي الأساسي للعبة الفيديو باعتباره مصنفاً أدبيًا.

3.5.2 الأصالة

يجب أن يكون المصنف أصليا لكي يكون مؤهلا للحماية بموجب حق المؤلف. والمصنف الأصلي هو المصنف "النابع" من المؤلف، أي أن المصنف قد جرى إبداعه بشكل مستقل وليس منسوخا عن مصنف مؤلف آخر أو أي مواد تعد ملكا عاما. وترتبط الأصالة بطريقة التعبير وليس بالفكرة الأساسية.

يختلف المعنى الدقيق لكلمة "الأصالة" بناء على قانون حق المؤلف من بلد إلى آخر، وقد تبلور هذا المعنى بالاستناد إلى السوابق القضائية.

- وفي بلدان **القانون العام**، يتم عادة تحديد مستوى الإبداع الذي يجعل المصنف مؤهلاً للحماية بموجب حق المؤلف من خلال تحديد الحد الأدنى من متطلبات "المهارة والعمل".
- في المملكة المتحدة، يعترف حق المؤلف بالعمل أو المهارة أو الوقت أو البراعة أو الاختيار أو الجهد الذهني الذي يتطلبه ابتكار مصنف، وذلك من خلال تطبيق مبدأ "بذل الجهد".
- أما في أنظمة قضائية أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية، فتشترط المحاكم توفر حد أدنى من الإبداع لحماية المصنفات بموجب حق المؤلف.

- في بلدان **القانون المدني**، فيلزم عادة أن يعكس المصنف بطريقة ما شخصية المؤلف من أجل الحصول على الحماية بموجب حق المؤلف.

ترتبط أصالة المصنف بطريقة إنتاجه وليس بوجوده. فيحظى المصنف بالحماية بموجب حق المؤلف بغض النظر عن جودة أو قيمة عناصره الفنية أو الإبداعية.

وبناء على التشريعات الوطنية، قد ينطبق حق المؤلف أيضاً على العناصر الإبداعية للمصنفات الوظيفية، مثل ملصقات العبوات والتغليف ووصفات الطعام والدلائل التقنية وكتيبات التعليمات والرسومات الهندسية.

3.5.3 التثبيت

تتطلب بعض البلدان تثبيت المصنف على دعامة مادية لنحه الحماية. ويشكل التثبيت أحد شروط الحماية فقط في تلك البلدان التي تنص قوانينها على ذلك صراحة.

وقد يتخذ التثبيت أشكالاً متعددة، بما في ذلك، على سبيل المثال، كتابة المصنف على ورق أو تخزينه على قرص أو رسمه على لوحة أو تسجيله على شريط. أما الرقصات أو الخطابات أو العروض الموسيقية المرتجلة التي لم يتم تسجيلها فلا تحظى بالحماية.

ويستثنى تعريف التثبيت عادة النسخ العابرة مثل تلك التي تعرض على الشاشة لفترة وجيزة، أو التي تعرض إلكترونياً على التلفزيون أو جهاز مشابه، أو تلك التي تخزن بشكل مؤقت في "ذاكرة" الحاسوب.

ويمكن تثبيت المصنف من قبل المؤلف أو تحت إشرافه.

ويُعتبر المصنف الذي يحتوي على أصوات أو صور، أو على الإثنين معاً، "مثبتاً" إذا تم تسجيله في نفس الوقت الذي يتم بثه. ويمكن تثبيت هذا النوع من المصنفات في التسجيلات الصوتية والتسجيلات السمعية البصرية.

وقد يتخذ كلا النوعين من التثبيت شكلاً مادياً (نسخ مطبوعة أو مسجلة على دعامة مثل رقائق الكمبيوتر) أو شكلاً رقمياً (برامج حاسوبية أو مجموعات قواعد البيانات).

وفي البلدان التي لا تتطلب تثبيتاً، تحظى جميع المصنفات بالحماية، سواء كانت مسجلة أو شفوية وسواء كانت في شكل مادي أو غير مادي.

3.6 الحقوق الممنوحة بموجب حق المؤلف والحقوق المجاورة

يوفر حق المؤلف نوعين من الحقوق.

- **الحقوق الاقتصادية** التي تحمي المصالح المالية للمؤلف أو للمالك المتمثلة في إمكانية تحقيق مكاسب تجارية.
- **الحقوق المعنوية** التي تحمي سمعة المؤلف وسلامته إبداعه التي تتجلى من خلال المصنف.

3.6.1 الحقوق الاقتصادية

تمنح الحقوق الاقتصادية مالك حق المؤلف الحق الاستثنائي في السماح باستخدامات معينة للمصنف أو حظرها. ويُقصد بكلمة "استثنائي" أنه لا يجوز لأحد ممارسة هذه الحقوق بدون الحصول على إذن مسبق من مالك حق المؤلف. ويختلف نطاق هذه الحقوق وتقييداتها واستثناءاتها بحسب نوع المصنف المعني والقانون الوطني لحق المؤلف ذات الصلة.

وتنص معظم قوانين حق المؤلف على أن المؤلفين أو غيرهم من مالكي الحقوق لهم الحق في السماح ببعض الأفعال المتعلقة بالمصنف أو حظرها. فيمكن لمالكي الحقوق السماح بالأفعال التالية أو حظرها:

- نسخ المصنف في أشكال مختلفة، مثل المطبوعات أو الملفات الرقمية؛
- توزيع نسخ عن المصنف؛
- أداء المصنف بشكل علني؛
- بثّ المصنف أو نقله إلى الجمهور؛
- إتاحة المصنف على الإنترنت كي يتمكن الجمهور من النفاذ إليه عند الطلب؛
- ترجمة المصنف إلى لغات أخرى؛
- تحويل المصنف، مثل تحويل رواية إلى سيناريو (لفيلم سينمائي).

وتمنح بعض البلدان المؤلفين الحق في الحصول على نسبة مئوية من سعر البيع إذا تم إعادة بيع أنواع معينة من المصنفات.

3.6.1.1 الحق في استنساخ المصنف والحقوق المجاورة

يُعتبر **الحق في استنساخ المصنف** من أهم الحقوق الممنوحة بموجب حق المؤلف. و"الاستنساخ" هو نسخ مصنف ما أو صنع نسخة مطابقة له بأي شكل أو أسلوب. فتشمل الأمثلة نسخ قرص مضغوط أو نسخ كتاب أو تنزيل برنامج حاسوبي أو رقمنة صورة وتخزينها على قرص ثابت ومسح نص وطبع شخصية من شخصيات الصور المتحركة على قميص ودمج جزء من أغنية في أغنية جديدة أو الطباعة الثلاثية الأبعاد لنسخة من منحوتة. ولا يهم ما إذا كان استنساخ المصنف قد اتخذ شكلاً مادياً أم لا. فإن أعمال الاستنساخ العابرة أو العرضية، مثل تخزين المصنف في ذاكرة الوصول العشوائي (RAM) لجهاز الحاسوب، تعتبر أيضاً استنساخاً، على الرغم من أنه عادة يُطبّق تقييد أو استثناء على عملية التخزين هذه. ويُسمح باستنساخ المصنف عندما يسمح المؤلف بذلك.

أما **الحق في توزيع نسخ من تلك المصنفات على الجمهور**، فيسمح لمالك المصنف بمنع الآخرين من بيع أو تأجير أو ترخيص نسخ غير مصرح بها من المصنف. ولكن هناك استثناء مهم في هذا المجال: ففي معظم البلدان، يستنفذ الحق في التوزيع بعد بيع نسخة من المصنف للمرة الأولى أو نقل ملكيتها. وبعبارة أخرى، يمكن لصاحب حق المؤلف التحكم فقط في "عملية البيع الأولى" لنسخة من المصنف بما في ذلك تحديد توقيتها والشروط والأحكام الأخرى المرتبطة بهذه العملية. أما بعد بيع النسخة للمرة الأولى فيقال إن الحق قد استنفذ، مما يعني أن مالك حق المؤلف يصبح عاجزاً عن تحديد طريقة توزيع هذه النسخة المعينة في النظام القضائي ذات الصلة. والأهم من ذلك، فهو أن الشاري يمكنه إعادة بيع النسخة أو التنازل عنها، لكنه لا يمكنه إعداد أي نسخ منها أو القيام بأفعال تدرج ضمن الحقوق الاستثنائية للمالك (مثل تحميلها على الإنترنت). لطالما كان مبدأ الاستنفاد ينطبق على النسخ المادية، لكن مسألة تطبيقه على مصنف في تنسيق رقمي هي موضع جدل.

أما **الحق في تأجير نسخ من المصنفات** فينطبق بشكل عام على أنواع معينة من المصنفات فقط، مثل المصنفات السينمائية أو الموسيقية أو، في بعض الحالات، البرامج الحاسوبية. ويُقصد بكلمة "تأجير" بشكل عام إتاحة نسخ من المصنف للجمهور لكي يستخدمها، وذلك لفترة زمنية محدودة ومقابل رسوم أو فوائد اقتصادية أخرى. وكقاعدة عامة، يشمل هذا الحق النسخ المادية وليس الإلكترونية.

3.6.1.2 حقوق الأداء العلني والبث والنقل إلى الجمهور والإتاحة للجمهور

بموجب اتفاقية برن، يتمتع المؤلفون بالحق الاستثنائي في السماح بأداء مصنفاتهم بشكل علني وبثها ونقلها إلى الجمهور.

والقصد من أداء المصنف بشكل علني هو تأديته في مكان متاح للجمهور أو في مكان يحضر فيه العديد من الأشخاص الذين ليسوا من أفراد عائلة المؤدي أو أصدقائه المقربين. ويقتصر عادة حق الأداء على المصنفات الأدبية والدرامية والموسيقية والسمعية البصرية أو السينمائية، سواء كان أداؤها حيا (مثل أداء مسرحية أو حفلة موسيقية) أو مسجلا (مثل تشغيل تسجيل للمصنف الموسيقي في مكان عام مثل المقهى).

وعلى عكس حق التوزيع، يركز حق نقل المصنف إلى الجمهور على نشر المصنفات بشكل غير ملموس. وعلى عكس حق الأداء العلني، يركز هذا الحق على نقل المصنف للجمهور عن بُعد. لذلك فهو يشمل البث السلبي (أي البث الكلي) أو اللاسلكي. ويشمل ذلك الإرسال الأرضي والأقمار الصناعية، سواء كان البث بصيغة تناظرية أو رقمية. ويمتد نطاق هذا الحق ليشمل البث الإذاعي والتلفزيوني، وكذلك البث (غير التفاعلي) عبر الإنترنت.

وبالإضافة إلى ذلك، يتمتع مالك حق المؤلف في معظم البلدان بالحق الاستثنائي في إتاحة المصنف للجمهور للنفاذ إليه " عند الطلب " (نفاذ تفاعلي). ويُقصد بذلك أن الجمهور سوف يتمكن من النفاذ إلى المصنف من المكان وفي الوقت الذي يختاره هو.⁹⁵ وفي العديد من البلدان، يؤدي تحميل مصنف على الإنترنت أو إتاحة المصنف للجمهور للنفاذ إليه عند الطلب (مثل أنظمة الفيديو عند الطلب أو مدونات الفيديو أو منصات مشاركة الفيديو) إلى انتهاك حق نقل المصنف إلى الجمهور. وبالمقابل، يُعتبر البث المباشر في معظم البلدان بمثابة وسيلة لنقل المصنف للجمهور ولا يُعتبر ذلك شكلا من أشكال إتاحة المصنف للجمهور، لأن البث سيكون متاحًا لفترة محدودة من الوقت فقط.

وبحسب البلد، قد يُعتبر حق إتاحة المصنف جزءًا من حق نقله للجمهور أو حق قائم بحد ذاته. وفي بعض البلدان، قد يتم دمجها أيضًا مع حق مختلف (مثل حق التوزيع).

3.6.1.3 حق التحويل

يتمتع مالك حق المؤلف بالحق الاستثنائي في تحويل المصنف وتكييفه، بما في ذلك مثلًا ترجمة دليل من لغة إلى أخرى أو تحويل رواية إلى فيلم أو إعادة كتابة برنامج حاسوبي بلغة حاسوبية مختلفة، أو توزيع مقطوعة بطريقة مختلفة أو صنع لعبة مستوحاة من إحدى شخصيات الصور المتحركة. ومن أشكال التحويل الأخرى: الحكاكة الساخرة، والرسوم الكاريكاتورية، وأنواع أخرى من "إعادة الكتابة" حيث يتم تحويل المصنف لكي يناسب غرضًا آخر.

وفي بعض البلدان، يُعد حق التحويل حقًا عامًا يسمح بالتحكم في جميع المصنفات المشتقة - أي جميع المصنفات التي تستند إلى مصنف قائم أصلًا ومحمي بموجب حق المؤلف. وفي بلدان أخرى، ينطبق هذا الحق فقط على أنواع معينة من المصنفات (الأدبية والدرامية والموسيقية) ويشمل أنواعا معينة فقط من عمليات التحويل (مثل ترجمة مصنف أدبي أو تحويل رواية إلى مصنف مسرحي). لكن الحد الفاصل بين حق الاستنساخ وحق التحويل قد يختلف بين بلد وآخر، وقد لا يكون واضحًا حق داخل البلد نفسه. وبالتالي، وفقًا للقانون الوطني، قد يؤدي إنتاج مصنف مشتق إلى انتهاك حق التحويل أو حق الاستنساخ أو الحقين معًا، أو قد لا ينتهك أي منهما.

يمكن أن تحصل المصنفات المشتقة على الحماية بموجب حق المؤلف، وذلك بشكل مستقل عن الحماية المنوطة للمصنف الأصلي الذي اشتقت منه.

وقد أدى انتشار التقنيات والمنصات التي تسمح للمستخدمين بالتحويل الرقمي للمصنفات إلى تسريع إنشاء المحتوى الذي ينتجه المستخدمون. ويفضل جاذبية المحتوى الذي ينتجه المستخدمون وإمكانية كسب أموال هائلة من خلال إنشاء مثل هذا المحتوى، تحول إنتاجه إلى صناعة قائمة بحد ذاتها. ويتخذ هذا المحتوى أشكالاً عديدة مثل الجمع بين عدة مصنفات، والبرامج التعليمية، والفيديوهات التي تشرح طريقة استخدام السلع، وألعاب الفيديو. ورغم أن المحتوى الذي ينتجه المستخدمون لا يتعدى دائماً على المصنفات المحمية بحق المؤلف، فإن بعض صانعي المحتوى يستخدمون مصنفات صوتية أو مرئية محمية بموجب حق المؤلف دون الحصول على ترخيص بذلك أو دون أن يكون استخدامهم خاضعاً لاستثناء ما، الأمر الذي قد يُعتبر "تعدياً" في بعض الأنظمة القضائية. أما في أنظمة قضائية أخرى، فيُسمح للمستخدمين بالقيام بذلك شرط ألا يهدف المحتوى الخاص بهم إلى تحقيق أرباح تجارية.

وتستمر المناقشات المتعلقة بتحقيق التوازن المناسب بين حق التحويل الخاص بمالك حق المؤلف وحقوق المستخدمين في استخدام المصنف الرقمي.

3.6.1.4 حق إعادة البيع

إن حق إعادة البيع، المسمى أيضاً "حق التتبع"، هو حق المؤلف في الحصول على حصة من عائدات المبيعات اللاحقة لمصنفه الأصلي. وهذا الحق متوفر في بعض البلدان فقط ويقتصر عادة على أنواع معينة من المصنفات الفنية المرئية (مثل اللوحات الزيتية والرسومات والمطبوعات وفنون اللصق والمنحوتات والنقوشات والفخاريات والزجاجيات والمخطوطات الأصلية). ويشمل هذا الحق جميع عمليات البيع التي تلي البيع الأول، بغض النظر عما إذا كانت هذه عمليات بيع عامة أو خاصة، أو إذا ارتفعت أو انخفضت قيمة المصنف الأصلي المعني.

وقامت العديد من البلدان التي اعتمدت حق إعادة البيع بتقييده بطرق مختلفة، على سبيل المثال، من خلال تغطية عمليات إعادة البيع التجاري و/أو المزايدات العلنية فقط. وقد يكون حق المبدع في الحصول على حصة من أرباح إعادة بيع المصنف مرهوناً بالطريقة الممتدة لإعادة بيع المصنف. وتتراوح هذه الحصة بشكل عام بين 2 و5 في المائة من إجمالي سعر البيع.

3.6.2 الحقوق المعنوية

تنص اتفاقية برن أيضاً على حماية نوعين من الحقوق المعنوية، وذلك بصورة مستقلة عن الحقوق المالية للمؤلف.

- **حق المؤلف في نسبة المصنف إليه** - عندما يُنسخ مصنف مؤلف ما أو يُنشر أو يُتاح للجمهور أو يُنقل إليه أو يُعرض عليه، فعلى الشخص المسؤول عن ذلك التأكد من أن اسم المؤلف يظهر على المصنف أو يقترن به، متى كان ذلك ممكناً.
- **الحق في حماية سمعة المؤلف** - يمنع هذا الحق إجراء أية تغييرات على المصنف من شأنها إلحاق الضرر بسمعة المؤلف أو شرفه.⁹⁶

توفر هذه الحقوق المعنوية الحد الأدنى من معايير الحماية. ويمكن للبلدان أيضاً توفير حماية أوسع عن طريق إضافة المزيد من الحقوق المعنوية، مثل:

- الحق في النفاذ إلى المصنف حتى بعد التنازل عنه؛
- حق الكشف عن المصنف غير المنشور (أي القدرة على أخذ قرار بعدم نشر المصنف أو القدرة على تحديد متى وكيف سيتم نشره)؛
- حق المؤلف في سحب المصنف في حال تغير رأيه.

بموجب اتفاقية برن، توفر البلدان الحقوق المعنوية "على الأقل حتى انتهاء صلاحية الحقوق الاقتصادية".⁹⁷

وخلافاً للحقوق الاقتصادية، وفي معظم الأنظمة القضائية، لا يمكن نقل الحقوق المعنوية إلى شخص آخر لأنها تعود للمبدع (ولكن يمكن نقلها إلى ورثة المبدع في بعض الحالات). وتظل الحقوق المعنوية في المصنف ملكاً للمبدع حتى إذا تم بيع الحقوق الاقتصادية في المصنف إلى شخص آخر. ولكن يجوز للمؤلف أو المبدع في عدة بلدان التنازل عن حقوقه المعنوية من خلال اتفاق مكتوب يوافق بموجبه على عدم ممارسة بعض حقوقه المعنوية أو جميعها.

3.6.3 الحقوق المجاورة

الفئات الأكثر شيوعاً للحقوق المجاورة هي تلك الخاصة بحقوق:

- **فناي الأداء** (مثل الممثلين والمغنين والموسيقيين والراقصين) في أدائهم، والتي تشمل العروض الحية للمصنفات الفنية أو الدرامية أو الموسيقية الموجودة أصلاً، والقراءات الحية للمصنفات الأدبية الموجودة أصلاً، وأي أداء مرتجل، سواء كان أصلياً أو قائماً على مصنف موجود مسبقاً؛
- **ومنتجات التسجيلات الصوتية** في تسجيلاتهم (مثل أسطوانات الفينيل أو الأقراص المضغوطة أو الملفات الرقمية)؛ و
- **هيئات البث** في برامجها الإذاعية والتلفزيونية التي تبثها عبر الهواء، وفي بعض البلدان، حقوقها في نقل المصنفات عبر الأنظمة السلكية

وقد تعترف قوانين حق المؤلف الوطنية أيضاً بأنواع أخرى من الحقوق المجاورة.

وفي جميع الأحوال، لا يحتاج المصنف الذي تم أدائه أو تسجيله أو بثه إلى تثبيت مسبق على أي دعامة أو بأي شكل ويمكن أن يكون محمياً بموجب حق المؤلف أو ملكاً عاماً.

3.6.3.1 حقوق فناي الأداء

في معظم البلدان، يتمتع فنانو الأداء بالحماية ضد "التسريب"، أي ضد تثبيت (أي تسجيل) أدائهم الحي "غير المثبت" في أي وسيط من دون موافقتهم، كما يتمتعون بالحماية ضد نقل هذه العروض إلى الجمهور وبثها.

وفيما يتعلق بالأداء "المثبت" (أي العروض المسجلة في تسجيل صوتي أو فيلم)، يتمتع فنانو الأداء عادةً بالحق في التصريح باستنساخ الأداء المثبت وتوزيع أو تأجير النسخ سواء كانت أصلية أو لا وإتاحة العروض المثبتة للجمهور. ويختلف حق فناي الأداء الاستثنائي في السماح ببث عروضهم المثبتة ونقلها إلى الجمهور بين بلد وآخر وفقاً لشروط وقوانين كل بلد.

ويجوز نقل حقوق فناي الأداء، كلياً أو جزئياً، إلى شخص آخر (إلى منتج التسجيل مثلاً). ولكن، قد يحتفظ فنان الأداء بالحق في تلقي الإتاوات أو مكافآت عادلة مقابل الانتفاع بأدائه حتى لو قام بنقل حقوقه.

3.6.3.2 حقوق منتج التسجيلات الصوتية

يتمتع منتج التسجيلات الصوتية بشكل عام بالحق الاستثنائي في التصريح باستنساخ تسجيلاتهم الصوتية وتوزيعها وتأجيرها، فضلاً عن إتاحة تلك التسجيلات الصوتية للجمهور بوسائل سلكية أو لاسلكية بطريقة تمكن أي شخص من النفاذ إليها في المكان والزمان اللذين يختارهما.

97 اتفاقية برن، المادة 6 ثانياً (2).

وكما هو الحال مع فناني الأداء، قد يتمتع منتج التسجيلات الصوتية بحق استثنائي في بث تسجيلاتهم الصوتية أو نقلها إلى الجمهور، أو قد يتمتعون بالحق في تلقي مكافأة عادلة مقابل الانتفاع بتسجيلاتهم الصوتية التي يتم بثها أو نقلها إلى الجمهور. وفي هذه الحالة الأخيرة، قد يتعين تقاسم الأجر مع فناني الأداء. وكما هو الحال بالنسبة لفناني الأداء، قد يكون هذا الحق مقيّدًا في بعض البلدان أو قد لا يتم تطبيقه على الإطلاق.

3.6.3.3 حقوق هيئات البث

تتمتع هيئات البث، في معظم البلدان، بحقوق استثنائية تتيح لها السماح بإعادة بث برامجها اللاسلكية (أي البث المتزامن من قبل هيئة إذاعية أخرى)، وبثبيت بثها اللاسلكي وباستنساخ هذه التثبيات.

ويشمل البث اللاسلكي عادةً كل من الإرسال الأرضي والأقمار الصناعية، سواء كان البث بصيغة تناظرية أو رقمية.

تتمتع هيئات البث أيضًا بحق استثنائي يتيح لها السماح أو حظر، مثل نقل البث اللاسلكي في أماكن متاحة للجمهور (على سبيل المثال، من خلال عرض البرامج على جهاز تلفزيون أو أي جهاز آخر موجود في حانة) ومقابل دفع رسم للدخول.

وتشهد القوانين المتعلقة بإنتاج المحتوى وبثه عبر الإنترنت من قبل هيئات البث تطورًا سريعًا وتختلف هذه القوانين بشكل كبير بين بلد وآخر.

3.6.4 التقييدات والاستثناءات على حق المؤلف

لحفاظ على نوع من التوازن بين مصالح أصحاب الحقوق والمنتفعين بالمنتجات المحمية، تسمح قوانين حق المؤلف بتطبيق بعض التقييدات والاستثناءات على الحقوق المالية، وذلك في حالات معينة يمكن فيها الانتفاع بمصنفات محمية من دون الحصول على ترخيص من صاحب الحق، سواء مقابل دفع تعويض له أو دون دفعه.

تختلف التقييدات والاستثناءات على حق المؤلف والحقوق المجاورة بين بلد وآخر بحسب الظروف الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية الخاصة بكل بلد. وتقر المعاهدات الدولية بهذا النوع من خلال توفير شروط عامة لتطبيق الاستثناءات والتقييدات، مما يترك الحرية للمشرعين الوطنيين لاختيار الاستثناءات أو التقييدات المحددة التي يمكن تطبيقها وكيفية ذلك (مثلًا تحديد نطاقها).

وبموجب اتفاقية برن، يُسمح بتطبيق شكلين رئيسيين من التقييدات والاستثناءات. أولاً، تسمح اتفاقية برن ببعض الاستخدامات المجانية المحددة في الحالات التالية:

- الاقتباس؛⁹⁸
- الانتفاع بالمصنفات على سبيل التوضيح لأغراض التعليم؛⁹⁹
- استنساخ جريدة أو مقالات واستخدام بالمصنفات من أجل الإبلاغ بالأحداث الجارية؛¹⁰⁰
- التسجيلات المؤقتة لأغراض البث؛¹⁰¹

وتحتوي الاتفاقية أيضًا على قاعدة عامة مفادها أن الدول الأعضاء قد تسمح بالاستنساخ المجاني- ويمكن أن تُطبق على حقوق أخرى في المعاهدات اللاحقة- في (أ) "بعض الحالات الخاصة" حيث لا يتعارض الاستنساخ (ب) مع الاستغلال العادي للمصنف (ج) لا يؤثر بشكل غير معقول بالمصالح المشروعة للمؤلف.¹⁰² وتُعرف هذه الشروط معًا باسم اختبار الخطوات الثلاث.

98 اتفاقية برن، المادة 10.

99 اتفاقية برن، المادة 10.

100 اتفاقية برن، المادة 10 ثانياً.

101 اتفاقية برن، المادة 11 ثانياً (3).

102 اتفاقية برن، المادة 9 (2).

وفيما يلي بعض الأمثلة على أساليب الانتفاع التي تفي بشكل عام بشروط اختبار الخطوات الثلاث والتي تنص عليها العديد من القوانين الوطنية لحق المؤلف:

- نسخ مصنف واستخدامه لأغراض شخصية بحتة (على الرغم من أن بعض البلدان قد اعتمدت آلية للدفع لأصحاب الحقوق، يُشار إليها أحيانا برسوم النسخ الشخصي)؛
- الاستخدام القضائي والإداري؛
- الاستخدام لأغراض تعليمية وبحثية وعلمية؛
- الاستخدام لأغراض التدريس؛
- الاستخدام من قبل المكتبات ودور المحفوظات؛
- الاستخدام لأغراض إنسانية معينة (على سبيل المثال، للقراء المعوقين أو المكفوفين)؛
- استخدام المصنف لأغراض ثقافية (اجتماعية ودينية).

وفي العديد من البلدان، بالإضافة إلى (أو في بعض الحالات بدلا من) التقييدات والاستثناءات المحددة المنصوص عليها صراحةً في القانون الوطني، يمكن أيضاً استخدام الأحكام المتعلقة بمبدأ "الاستخدام العادل" أو مبدأ "التعامل العادل".

ويختلف مفهوم "الاستخدام العادل" و"التعامل العادل" عن بعضهما البعض. فعلى سبيل المثال، تحدد القوانين المتعلقة بمبدأ التعامل العادل عادةً فئات الاستخدام التي ينطبق عليها الاستثناء، في حين أن القوانين المتعلقة بمبدأ الاستخدام العادل لا تقوم بذلك. وبالإضافة إلى ذلك، يختلف نطاق كل منهما بحسب البلدان التي يتم تطبيقها فيها. وبشكل عام، يسمح المبدأ بتقييم وقائع معينة بشأن إمكانية استخدام المصنف المحمي بموجب حق المؤلف. وقد يشمل ذلك التحقق من الغرض من الاستخدام أو التعامل وطابعه، وطبيعة المصنف، ومقدار الاستخدام أو التعامل وجوهره، وبدائل التعامل، وأثر الاستخدام أو التعامل على المصنف الأصلي.

ثانياً، تعترف اتفاقية برن بالتراخيص غير الطوعية (الإجبارية)، والتي تسمح باستخدام المصنفات في ظروف معينة دون إذن من مالك الحق ولكن مقابل دفع تعويض أو رسم. وتسمح اتفاقية برن بمنح تراخيص غير طوعية فيما يتعلق بـ المصنفات الموسيقية¹⁰³ وتسجيلها.¹⁰⁴

أما معاهدة مراكش فهي أول صك متعدد الأطراف لحق المؤلف يركز على التقييدات والاستثناءات. وتشترط المعاهدة على الأطراف المتعاقدة اعتماد تقييدات واستثناءات تسمح باستنساخ مصنفات منشورة معينة وإتاحتها للجمهور وتوزيعها في أنساق مصممة للأشخاص المكفوفين ومعاقي البصر وذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات، ويجب أن تسمح هذه التقييدات والاستثناءات أيضاً بتبادل هذه المصنفات عبر الحدود من قبل المنظمات التي تُعنى بهؤلاء الأشخاص.

3.6.5 مدة الحماية

تدوم حماية الحقوق المالية بالنسبة لأغلب المصنفات وفي معظم البلدان طيلة حياة المؤلف ولفتره إضافية لا تقل عن 50 سنة على الأقل.¹⁰⁵ وهذا هو الحد الأدنى لمدة الحماية، وبالتالي قد تكون مدة الحماية بموجب حق المؤلف أطول في بعض البلدان.

وبمجرد انتهاء مدة الحماية التي يحظى بها المصنف بموجب حق المؤلف، يعد المصنف ملكاً عاماً - أي مجموعة المصنفات التي لا ينطبق حق المؤلف عليها.

103 اتفاقية برن، المادة 11 ثانياً (2).

104 اتفاقية برن، المادة 13 (1).

105 اتفاقية برن، المادة 7 (1).

ويمكن أن تطبق بعض الأحكام الخاصة على مدة حماية بعض فئات المصنفات، مثل:

- المصنفات السينمائية؛¹⁰⁶
- المصنفات التي لا تحمل اسم المؤلف أو تحمل اسماً مستعاراً أو المنشورة بعد وفاة المؤلف؛¹⁰⁷
- مصنفات التصوير الفوتوغرافي؛¹⁰⁸
- المصنفات المشتركة التأليف¹⁰⁹

وقد تنص القوانين الوطنية على فئات خاصة أخرى.

وبموجب اتفاقية برن، يجب أن تمتد مدة حماية الحقوق المعنوية على الأقل حتى انتهاء صلاحية الحقوق المالية.¹¹⁰ وفي بعض البلدان، تكون الحقوق المعنوية (سواء تلك الخاصة بالمؤلفين أو فناني الأداء) محمية إلى الأبد - أي أن الحماية الممنوحة لهذه الحقوق لا تنتهي بعد انقضاء فترة محددة.

وتكون مدة الحماية بموجب الحقوق المجاورة عادة أقصر من مدة حماية المصنفات المحمية بموجب حق المؤلف.

3.6.6 ملكية حق المؤلف

مؤلف المصنف هو الشخص الذي قام بابتداعه. وتُعتبر مسألة التأليف مهمة بالنسبة للحقوق المعنوية (التي تخص المؤلف دائماً) ولتحديد تاريخ انتهاء الحماية.

أما مالك حق المؤلف في المصنف فهو الشخص الذي يتمتع بالحقوق المالية الاستثنائية الممنوحة بموجب قانون حق المؤلف. وفي العديد من البلدان، يجب أن يكون المؤلف إنساناً، إلا أن المالك يمكنه أن يكون شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً.

بشكل عام، يكون مؤلف المصنف هو المالك الأول لهذا المصنف. ولكن هذا الأمر لا ينطبق في جميع الدول أو في بعض الظروف المحددة، مثل الحالات التي يقوم فيها موظف بإنشاء المصنف كجزء من وظيفته، أو في حال تم تكليف جهة ما بإنشاء المصنف. وبالإضافة إلى ذلك، وفي معظم البلدان، قد تلغي الاتفاقات التعاقدية القواعد المنصوص عليها في القانون بشأن ملكية حق المؤلف أو توضيحها.

وتنص اتفاقية برن على بعض الافتراضات المهمة لإثبات الملكية.¹¹¹

- يُنسب المصنف إلى مؤلفه إذا ظهر اسم المؤلف (أو اسمه المستعار، إذا كان الاسم المستعار لا يدع مجالاً للشك بهوية المؤلف) على المصنف بالطريقة المعتادة.
- يجب افتراض أن الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يظهر اسمه على المصنف السينمائي بالطريقة المعتادة هو من ابتدع المصنف، إلا إذا توفر دليلاً يثبت عكس ذلك.
- بالنسبة للمصنفات المجهولة المؤلف والمنشورة تحت اسم مستعار، يجب اعتبار الناشر الذي يظهر اسمه على المصنف بمثابة ممثل للمؤلف، إلا في حال توفر دليلاً يثبت عكس ذلك أو في حال كشف المؤلف عن هويته وأثبت صفته.

وفي عصرنا الرقمي هذا، ازداد عدد المصنفات التي يبتدعها أو يعدلها مؤلفان أو أكثر. وبشكل عام، عندما يبتدع مؤلفان أو أكثر المصنف معاً، يُطلق عليه اسم "مصنف مشترك التأليف". لكن تجدر الإشارة إلى أن الشخص

106 اتفاقية برن، المادة 7 (1).

107 اتفاقية برن، المادة 7 (2).

108 اتفاقية برن، المادة 7 (3).

109 اتفاقية برن، المادة 7 ثانياً.

110 اتفاقية برن، المادة 6 ثانياً (2).

111 اتفاقية برن، المادة 15.

الذين ينحصر دوره في مساعدة شخص آخر على إنشاء المصنف، أو في تقديم الأفكار، أو حتى في مراجعة النسخة النهائية من المصنف، لن يُعتبر بشكل عام بمثابة مؤلف مشترك. ويجب أن يقوم المؤلفون المشتركون في تأليف المصنف بممارسة حقوقهم بالتراضي، لا سيما إذا لم يعد من الممكن فصل مساهماتهم. أما إذا كان من الممكن فصل مساهماتهم، فيحق لكل مؤلف أن يمارس حقوقه في مساهمته الخاصة.

3.6.7 نقل حق المؤلف

في العديد من الأنظمة القضائية، يجوز أن يقوم مالك حق المؤلف بنقل حقوقه المالية إلى طرف ثالث عن طريق الترخيص أو التنازل، وذلك مقابل الحصول على مبلغ مالي. أما الحقوق المعنوية فهي عادة غير قابلة للنقل.

ويمكن تقسيم الحقوق الاستثنائية لمالك حق المؤلف إلى قسمين أو أكثر وتخصيصها أو التنازل عنها للغير بعدة طرق. على سبيل المثال، يمكن ترخيص هذه الحقوق أو التنازل عنها مع تحديد المكان والفترة الزمنية وقطاع السوق واللغة (الترجمة) والوسائط والمحتويات. وقد يختار مالك رواية ترخيص حقوق المؤلف في الرواية أو التنازل عنها بالكامل إلى شخص آخر. وبإمكانه أيضًا ترخيص أو التنازل عن:

- حقوق النشر لناشر الكتاب؛
- وحقوق الفيلم (أي حقوق إنتاج فيلم مقتبس من الكتاب) لشركة أفلام؛
- والحق في بث تلاوة المصنف إلى محطة إذاعية؛
- وحق تحويل المصنف إلى عمل مسرحي لفائدة فرقة مسرحية؛
- الحق في إنتاج برامج تلفزيونية مقتبسة من الكتاب لشركة تلفزيونية.

3.6.7.1 الترخيص

الترخيص هو إذن يتم منحه لطرف آخر (فرد أو شركة) لممارسة حق واحد أو أكثر من الحقوق المالية الاستثنائية التي يتمتع بها مالك المصنف بموجب حق المؤلف. ومن مزايا الترخيص أنه يسمح لمالك الحقوق بالاحتفاظ بملكية حق المؤلف والحقوق المجاورة في حين تسمح للأخريين بنسخ المصنف أو توزيعه أو تنزيهه عن الإنترنت أو بثه على شبكة الإنترنت أو بثه بشكل متزامن أو إلكترونيًا أو إعداد مصنفات مشتقة مقابل دفع رسوم مالية.

ويجوز أن يقوم مالك الحقوق بترخيص بعض الحقوق دون غيرها. فعلى سبيل المثال، قد يختار مالك حق المؤلف ترخيص الحق في نسخ لعبة حاسوبية واستخدامها مع الاحتفاظ بحقوق إعداد مصنفات مشتقة تستند إليها (مثل إنتاج فيلم مقتبسًا منها). وعادة، لا يتم نقل الحق في تفويض الآخرين للقيام بأفعال تشملها الحقوق الاقتصادية من خلال الترخيص.

ووفقًا لشروط اتفاقية الترخيص، قد يتم فرض رسوم ترخيص، وهي رسوم يدفعها المُرخَّص له مقابل حصوله على ترخيص استخدام المصنف. وقد يؤدي هذا الاستخدام إلى حصول المالك على إتاوات إضافية، أي المدفوعات التي يتم دفعها إلى مالك الحقوق مقابل استخدام العمل بناءً على معدل استخدامه.

وقد يكون الترخيص استثنائيًا أو غير استثنائي.

- بموجب **الترخيص الاستثنائي**، يحق للمُرخَّص له وحده استخدام المصنف بالطرق التي يغطيها الترخيص. وفي معظم البلدان، يجب تحديد تلك الطرق كتابيًا. وغالبًا ما تقتصر التراخيص الاستثنائية على حدود جغرافية محددة وفترة زمنية معينة و/ أو أغراض محددة أو قد تكون مرتبطة بمتطلبات محددة للأداء.
- بموجب **الترخيص غير الاستثنائي**، يحق للمُرخَّص له أن يمارس الحق الاستثنائي الخاص بالمؤلف، إلا أن ذلك لا يمنع الآخرين من ممارسة الحق ذاته في نفس الوقت. وبإمكان المؤلف أن يمنح حق استخدام مصنفه أو نسخه أو توزيعه لعدد غير محدود من الأشخاص. وكما هو الحال بالنسبة للتراخيص الاستثنائية، فإن من الممكن تقييد التراخيص غير الاستثنائية.

ويجوز للمالك حق المؤلف التفاوض بشأن اتفاقيات الترخيص بشكل فردي مع كل مُرخص له، كما يمكنه منح تراخيص بشروط وأحكام موحدة يجب على المستخدمين المحتملين قبولها دون تعديل.

ويجوز للمالك الحق أيضاً أن يعهد بإدارة بعض حقوقه أو جميعها إلى وكيل أو وكالة ترخيص مهنية، مثل ناشر الكتب أو ناشر الموسيقى أو منتج التسجيلات.

وفي الحالات التي يكون فيها الترخيص الفردي مستحيلاً أو غير عملي، قد يفكر أصحاب الحقوق في الانضمام إلى منظمة إدارة جماعية. وتقوم هذه المنظمات بمراقبة أساليب الانتفاع بالمنتجات نيابة عن أصحاب الحقوق، كما أنها تأخذ على عاتقها مسؤولية التفاوض بشأن التراخيص وتحصيل المدفوعات. ويحق للمالك الحقوق الانضمام إلى منظمة الإدارة الجماعية التابعة لبلادهم إن وجدت، أو الانضمام إلى تلك الموجودة في بلدان أخرى. وفي بعض الحالات، قد تكون الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة أمراً يفرضه القانون.

وعوضاً عن ذلك، تتوفر العديد من تراخيص حق المؤلف الموحدة أو مفتوحة المصدر أو العامة التي تسمح لأصحاب حق المؤلف بمنح المستخدمين الحق في أداء بعض أو جميع الأنشطة المقيدة المتعلقة بالمصنف دون الجهد والعبء الإداري الضروري للتفاوض على التراخيص الفردية. ولعل تراخيص حق المؤلف العامة الأكثر استخداماً هي تراخيص المشاع الإبداعي (CC). وفي حين أن بعض تراخيص حقوق النشر العامة تفرض شروطاً على المرخص له مثل، الاعتراف بالمؤلف أو ضرورة أن يكون الاستخدام غير تجاري، إلا أن التراخيص الأكثر تساهلاً لا تفرض أي قيود على الإطلاق - مما يؤدي بشكل أساسي إلى جعل المصنف ملكاً عاماً. وتسمح بعض التراخيص للمستخدمين بتوزيع المصنفات وتعديلها بحرية، ولكنها تشترط أن يخضع أي مصنف مشتق للشروط نفسها.

3.6.7.2 التنازل

بدلاً من منح الترخيص، يجوز التنازل عن الحقوق لطرف ثالث ونقل ملكية الحقوق إليه. وفي حين أن الترخيص يمنح الحق في القيام بعمل محدد قد يكون غير قانوني لولا الترخيص، فإن التنازل ينقل جميع الحقوق. ويجوز نقل جميع الحقوق أو جزء منها فقط. وبالتالي، قد يتمتع المصنف نفسه بعدة مالكي حقوق مختلفة.

ويشترط العديد من البلدان إبرام عقد التنازل كتابةً وتوقيع مالك حق المؤلف على العقد ليصبح التنازل قانونياً. ولا يسمح عدد قليل من البلدان بالتنازل عن حق المؤلف.

أما الأهم من ذلك، فهو أنه يمكن التنازل عن الحقوق الاقتصادية فقط، نظرًا إلى أن الحقوق المعنوية تعود دائماً للمؤلف أو فنان الأداء أو الورثة (لكن بعض البلدان تسمح بالتنازل عنها).

3.7 الإلغاء أو الإبطال

بما أن بقاء حق المؤلف ساريًا لا يعتمد على إجراءات شكلية مثل التسجيل (راجع القسم 3.4.1)، لا يخضع هذا الحق لإجراءات الإلغاء أو الإبطال بالطريقة نفسها التي تخضع لها حقوق الملكية الصناعية. وفي معظم البلدان التي تعتمد نظامًا لدعم التسجيل الطوعي للمصنفات، يمكن أن تطعن أطراف ثالثة بقرارات الموافقة على التسجيل التي تتخذها سلطة التسجيل. وتختلف الإجراءات المتبعة بين بلد وآخر: ففي بعض البلدان، يمكن تقديم طعن أمام سلطة التسجيل، بينما تنص معظم البلدان على تقديم الطعن أمام محكمة أو هيئة شبه قضائية. إن هذا القسم لا يحتوي على تفاصيل إضافية حول هذا الموضوع.

3.8 إجراءات ضد التعدي

يتم التعدي على حق المؤلف عندما يشارك أي شخص، بخلاف مالك حق المؤلف أو الشخص المصرح له، في نشاط يكون مالك حق المؤلف وحده مخول القيام به أو حظره. بعبارة أخرى، يحدث التعدي عندما يمارس هذا الشخص إحدى الحقوق المالية الخاصة بمالك حق المؤلف (وقد يكون حقًا معنويًا في بعض الأنظمة القضائية) من دون موافقة مالك حق المؤلف على ذلك. وقد تشمل هذه الحقوق حق النسخ أو التحوير أو الترجمة أو الأداء العلني أو العرض العلني أو أي حق آخر منصوص عليه في التشريعات الوطنية. وفي بعض البلدان، قد يشمل التعدي أيضًا التسويق لمصنف مخالف أو إتاحة الوسائل لصنعه أو استيراده/حيازته.

ويتطلب إثبات التعدي على حق المؤلف دليلًا على:

- أن المدعي يملك الحق في المصنف المعني (وما زال هذا الحق ساري المفعول)؛
- الفعل الذي يشكل تعديًا على حق المؤلف

3.8.1 قيام حق المؤلف

بما أن حق المؤلف ليس بالضرورة مسجلًا، على الشخص الذي يريد تأكيد وجود هذا الحق أن يثبت أنه ما زال قائمًا / ساري المفعول.

ويجب أن يكون المصنف المعني مؤهلاً للحماية بموجب حق المؤلف (راجع القسم 3.5.1)، ويجب أن يفي بمتطلبات الحماية التي تحددها التشريعات الوطنية (راجع القسم 3.5). بالإضافة إلى ذلك، يجب إثبات أن المدعي هو مالك المصنف المحمي بموجب حق المؤلف (راجع القسم 3.6.6).

وبحسب طبيعة المصنف، قد يكون من الصعب إثبات أن حق المؤلف ما زال قائمًا / ساري المفعول. وبالإضافة إلى توفير التسجيل الطوعي، تنص معظم القوانين الوطنية على أحكام أخرى تتيح إثبات أن الحق ما زال قائمًا مثل القرائن وإمكانية استخدام إثبات خطي مشفوع باليمين.

3.8.2 الأفعال التي تشكل تعديًا على حق المؤلف

يتم التعدي على حق المؤلف عندما يقوم أي شخص غير مصرح له بأي فعل يمتلك المالك الحقوق الاستثنائية للقيام به أو التصريح به، إلا في حال ينطبق أي تقييد أو استثناء على هذا الفعل.

ومن أجل إثبات أن شخص ما قد تعدى على حق المؤلف، يجب توفير دليل يثبت أن مالك المصنف لم يصرح له بالقيام بتلك الأفعال أو يوافق على ذلك. وعلى المدعي أن يثبت أنه لم يوافق على قيام الشخص بتلك الأفعال في حال حصول نزاع بينهما. ويمكن منح الموافقة بشكل صريح أو ضمني، ويجوز افتراض الموافقة بناءً على الظروف. لكن لكي تُعتبر الموافقة صالحة، يجب أن يكون استنتاج الموافقة واضحًا قبل القيام بأي فعل ويجب أن يأتي من مالك الحقوق.

ليس من الضروري أن يتم التعدي على المصنف بأكمله؛ فقد يتم التعدي على جزء منه فقط. وبشكل عام، يجب أن يكون هذا الجزء "أساسيًا" للمصنف، ولكن لا توجد قاعدة كمية معينة تحدد ما الذي يعتبر "أساسيًا". لذا، يجب تحديد ذلك الأمر بحسب الحالة وبناءً على الوقائع والظروف الفعلية. وفي معظم البلدان، يُعتبر الجزء "أساسيًا" عندما يساهم في أصالة المصنف.

3.8.3 تعرض حق المؤلف للقرصنة

في معظم الأنظمة القضائية، يُقصد بمصطلح "القرصنة" النسخ غير المصرح به لمصنفات محمية بموجب حق المؤلف ولأغراض تجارية، والتسويق غير المصرح به للمصنفات التي تم نسخها. وتختلف القرصنة بحسب القوانين الوطنية.

إن القرصنة هي أكثر من مجرد تعدي على حق المؤلف، وبالتالي لا يُعتبر كل تعدي على حق المؤلف بمثابة قرصنة. ولكن، لا يمكن أن تحدث القرصنة من دون التعدي على حق المؤلف.

وبموجب اتفاق تريبس، يجب أن تطبق البلدان على الأقل إجراءات جنائية وعقوبات لمعالجة حالات القرصنة المتعمدة لحق المؤلف في المجال التجاري.¹¹² ولكن، قد لا يكتفي أعضاء منظمة التجارة العالمية بالحد الأدنى من المعايير هذا، ويمكن أن يختاروا تطبيق إجراءات وعقوبات جنائية على نطاق أوسع من الحالات.

الفصل الرابع سبل الانتصاف

4.1 مقدمة

بشكل عام، يمكن تقسيم سبل الانتصاف المتاحة في الحالات التي يتم فيها التعدي على العلامات التجارية أو البراءات أو حق المؤلف إلى فئتين، وهي: إجراءات مدنية وإجراءات جنائية.

- يمكن تطبيق **الإجراءات المدنية** في جميع حالات التعدي.
- أما **الإجراءات الجنائية** فيجب أن تكون متاحة على الأقل في حالات التعدي التي تُرتكب عمدًا والتي تحصل في المجال التجاري، ولكن بعض الدول تتيح هذه الإجراءات أيضًا على نطاق أوسع.

وفي حالات معينة، قد يسعى مالك الحقوق أيضًا إلى اتخاذ **تدابير مؤقتة** تهدف إلى الحفاظ على الوضع الراهن بانتظار البت في الدعوى بشكل نهائي.

4.2 التدابير المؤقتة

التدابير المؤقتة هي سُبل انتصاف مؤقتة تُمنح لحين البت بشكل نهائي في النزاع داخل المحكمة. ويمكن السعي لإنفاذ تدبير مؤقت ومنحه قبل البدء في الدعوى القضائية، ويمكن أن يبقى هذا التدبير ساري المفعول حتى صدور قرار نهائي بشأن الدعوى.

وتنص المادة 50.1 من اتفاق تريبس على ما يلي:

تتمتع السلطات القضائية بصلاحيّة الأمر باتخاذ تدابير مؤقتة عاجلة وفعالة:

(أ) لمنع التعدي على أي حق من حقوق الملكية الفكرية وبشكل خاص لمنع دخول السلع إلى القنوات التجارية التي تقع ضمن ولايتها القضائية، بما في ذلك السلع المستوردة بعد تطبيق إجراءات التخليص الجمركي؛

(ب) للاحتفاظ بالأدلة المهمة بالنسبة لقضية الانتهاك.

لذلك يمكن اعتبار أن التدابير المؤقتة تخدم غرضين أساسيين:

- منع التعدي ودخول البضائع المتعدية إلى السوق؛
- تسهيل عملية جمع الأدلة المرتبطة بالقضية والاحتفاظ بها، فيما يتعلق بالتعدي المزعم.

وبشكل عام، تُعتبر التدابير المؤقتة مهمة للتعامل مع أي تعدي على حقوق الملكية الفكرية. فبالإضافة إلى وضع حد للتعدي للمزعم والحفاظ على الوضع الراهن، قد تُزوّد تلك التدابير الأطراف بفكرة عامة عن المسألة موضوع المنازعة، مما قد يؤدي إلى حل المنازعة من دون تكاليف التقاضي ومن دون تعريض الأطراف للمخاطر المرتبطة بإجراءات التقاضي.

فعلى سبيل المثال، تُعتبر الإجراءات التي تُسهّل عملية جمع الأدلة التي يحتفظ بها المدعى عليه بمثابة إجراءات تمهيدية مهمة، ليس فقط لأنها تسمح للطرف الذي يدعي التعدي بجمع أدلة تُبيّن ذلك، ولكن أيضًا لأنها تسمح بجمع أدلة تتعلق بمصدر (مزود) السلع أو وجهة السلع أو الخدمات التي يفترض أنها تشكل تعديًا، بالإضافة إلى تحديد نطاق التعدي. وقد تكون تلك الأدلة مهمة لتحديد مقدار التعويضات التي ينبغي منحها للمالك الحقوق في أي إجراء لاحق.

وتتضمن هذه التدابير عادةً أوامر زجرية تقييدية والتي تمنع المدعى عليه من التصرف بالسلع ذات الصلة، أو أوامر زجرية إلزامية والتي تتطلب الكشف عن جميع هذه السلع وتسليمها وتقديم تفاصيل عن الموردين. وقد تسمح هذه الأوامر لأحد الأطراف أو لمثله بتفتيش المواقع ذات الصلة، مثل مباني المتعدي المزعم والموقع الذي تحدث فيه الأنشطة التي تشكل تعديًا.

ويتضمن منح التدابير المؤقتة بشكل عام ثلاثة عناصر يتم تقييمها بشكل مختلف وفقًا للنظام القضائي.

أولاً، يجب إثبات أن حق الملكية الفكرية الذي يعود لمقدم الطلب قائم بدرجة كافية تخوّله الحصول على تدبير مؤقت، مثل أمر زجري مؤقت.¹¹³ وغالبًا ما يشترط هذا المعيار تقديم دليل مبدئي على وجود حق الملكية الفكرية.

ثانيًا، يجب أن يكون من الواضح بدرجة كافية أن المدعى عليه ينتهك هذا الحق أو يهدد بانتهاكه.¹¹⁴

ثالثًا، يجب النظر في مسألة ما إذا كان إصدار أمر منطقيًا في الظروف المحددة الخاصة بالقضية، وقد يتضمن ذلك تقييم مدى ملاءمة هذا الأمر الصادر، على سبيل المثال، حجم الضرر الناجم عن الانتهاك والذي قد لا يمكن إصلاحه. ويجب تحديد هذا السؤال وفقًا للقانون والوقائع الثابتة. ويجب النظر في هذه المسألة بالاستناد إلى القانون والوقائع الثابتة.

وفي بعض الأنظمة القضائية، هناك عنصر إضافي يمكن النظر فيه وهو تأثير الأمر الزجري على المصلحة العامة.

يمكن اعتماد تدابير مؤقتة من دون الاستماع إلى الطرف الآخر عندما يكون ذلك مناسبًا، لا سيما عندما يُحتمل أن يسبب أي تأخير في إلحاق ضرر بمالك الحق لا يمكن إصلاحه أو عندما يكون خطر إتلاف الأدلة قائمًا.¹¹⁵

وعند النظر في طلبات التدابير المؤقتة، يحق للمحاكم أن تطلب من مقدم الطلب تقديم ضمان أو كفالة موازية تكفي لحماية المدعى عليه وتفادي أي تعسف.¹¹⁶

وعند اعتماد تدبير مؤقت من دون الاستماع إلى الطرف الآخر، يجب إعلام المدعى عليه بذلك في أقرب وقت ممكن. ويحق للمدعى عليه أن يطلب مراجعة التدبير المؤقت، بما في ذلك الحق في الاستماع إليه ودراسة إمكانية تعديل التدبير أو إلغائه.¹¹⁷ وإذا كان قرار المحكمة النهائي هو عدم وجود تعدي، ولم يكن هناك ما يبرر الأمر الزجري الأولي وتم إلغاؤه، فيجوز للمدعى عليه المطالبة بتعويضات من الطرف الذي اتهمه بالتعدي.¹¹⁸

وعلى الرغم من تركيز المحكمة على الحفاظ على الوضع الراهن القائم بين الأطراف، فقد تأمر المحكمة أحياناً باستعادة وضع سابق أو بأن يُرتّب الأطراف شؤونهم بطريقة أخرى تكون أكثر تماشيًا مع مقتضيات العدالة. ويعود سبب ذلك إلى كون هدف المحكمة الأساسي من إصدار الأوامر واتخاذ القرارات هو تسهيل عملية تحقيق العدالة.

113 اتفاق تريبس، المادة 50.3.

114 اتفاقية تريبس، المادة 50.3.

115 اتفاقية تريبس، المادة 50.2.

116 اتفاقية تريبس، المادة 50.3.

117 اتفاقية تريبس، المادة 50.4.

118 اتفاقية تريبس، المادة 50.7.

4.3 الإجراءات المدنية

4.3.1 الأوامر الزجرية

يتم إصدار أوامر زجرية نهائية عند الانتهاء من الإجراءات القضائية الخاصة بدعوى التعدي. وتأمّر المحكمة المدعى عليه بالكف عن أنشطة التعدي (إذا ثبت الاتهام ضده)،¹¹⁹ بما في ذلك التوقف عن تسويق السلع التي أدت إلى حصول تعدي. وبشكل خاص، تحظر الأوامر الزجرية دخول أو نقل السلع المتعدية إلى القنوات التجارية التابعة للولاية القضائية المعنية، بما في ذلك السلع المستوردة التي خضعت للتخليص الجمركي. وقد تأمر المحكمة أيضاً بمصادرة أو تسليم أي سلع يُشتبه بأنها تؤدي إلى حصول تعدي.

وفي بعض البلدان، قد يعتمد إصدار الأوامر الزجرية على المعرفة المسبقة التي يمتلكها المدعى عليه فيما يتعلق بمسألة التعدي. وعادة ما تكون تلك الأوامر مصحوبة بسبل انتصاف.

وبشكل عام، عند إثبات وجود تعدي، يحق للمدعي أن يحصل على أمر قضائي نهائي بطبيعة الحال. وبالرغم من ذلك، فإن مسألة ما إذا كان هذا الشكل من أشكال الانتصاف يعتبر "تقديرًا" تختلف مع اختلاف الأنظمة القضائية. وبصورة عامة، حتى في الأنظمة التي يكون فيها الانتصاف تقديرًا، لا يتم رفض أمر قضائي نهائي إلا في ظروف غير اعتيادية.

4.3.2 حق مالك الحقوق في الحصول على المعلومات

في بعض الأنظمة القضائية، يحق للمحكمة أن تأمر المتعدي بإبلاغ مالك الحق بهوية الأطراف الثالثة المشاركة في إنتاج وتوزيع السلع أو الخدمات المتعدية وبقنوات توزيعها، إلا إذا كان ذلك الإجراء لا يتناسب مع خطورة التعدي.¹²⁰

وبالإضافة إلى ذلك، وفي بعض الأنظمة القضائية، يجوز للمالك الحق أيضاً المطالبة بتلقي المعلومات والحسابات المالية التي تتعلق بأرباح المتعدي، وذلك لكي يتمكن من تحديد حجم التعويضات.

4.3.3 التعويضات

قد يُطلب من التعدي أن يدفع إلى مالك الحق مبالغ مالية كافية للتعويض عن الضرر الناجم عن التعدي - على الأقل في الحالات التي ينخرط فيها المتعدي في أعمال التعدي عن قصد، أو بالرغم من إدراكه بأن تلك الأعمال تشكل تعديًا.¹²¹ وبما أن هذا هو الحد الأدنى من المعايير، فقد تنص قوانين بعض البلدان على ضرورة دفع تعويضات بغض النظر عن معرفة المتعدي أو إهماله.¹²²

يمثل تحديد حجم الأضرار تحديًا لكلا الطرفين والمحكم، وقد تطلب المحاكم أدلة من الخبراء أو تتبع إجراءات منفصلة لتحديد حجم الأضرار. وبما أن الهدف هو التعويض عن الضرر الفعلي الناجم عن التعدي، ويُقيّم الضرر عادة بالاستناد إلى الخسائر في الأرباح التي تكبدها مالك الحق، يتم تقدير عمومًا المبيعات التي كان من المتوقع أن يحققها مالك الحق لولا حدوث ذلك التعدي. ويتطلب تحديد هذه الخسارة من مالك الحق تقديم دليل لإثبات حجم أنشطة التعدي (مثل حجم أو عدد السلع المخالفة التي تم بيعها)، وكذلك كمية السلع التي كان مالك الحق سيباعها والربح الذي كان ليحققه لو لم يحدث التعدي.

ونظرًا لصعوبة إثبات حجم الخسائر في الأرباح الناجمة عن الانتهاك، يمكن احتساب التعويضات بالاستناد إلى أسس بديلة. فعلى سبيل المثال، يمكن منح التعويضات على أساس مبلغ محدد مسبقًا (أي تعويضات

119 اتفاقية تريبس، المادة 44.1.

120 اتفاق تريبس، المادة 47.

121 اتفاق تريبس، المادة 45.1. في العديد من الأنظمة القضائية، لا يؤثر حسن النية أو سوء نية التعدي على مبدأ استحقاق التعويض.

122 على سبيل المثال، تنص المادة 45.2 من اتفاق تريبس صراحة على أنه، في الحالات المناسبة، يجوز الأمر بدفع تعويضات مسبقة و / أو استرداد الأرباح حتى إذا انخرط التعدي بأعمال التعدي عن غير قصد، أو بالرغم من إدراكه بأن تلك الأعمال تشكل تعديًا.

قانونية) أو على أساس **إتاوة افتراضية** (أي دفع مبلغ كان سيحصل عليه مالك الحق لو حصل المتعدي على ترخيص منه). وفي بعض الأنظمة القضائية، قد يحصل مالك الحق على الأرباح التي حققها المتعدي، (يُشار إلى ذلك أحياناً باسم **حساب الأرباح**، وفي هذه الحالة يتم التعامل مع المدعى عليه كما لو كان يدير نشاطه التجاري نيابة عن مالك الحقوق. ولكن يبقى على مالك الحق إثبات العلاقة السببية. أما الحد الأقصى للمبلغ الذي يمكن أن يطلب الحصول عليه فهو إجمالي الربح الذي حققه المدعى عليه.

وفي بعض الحالات، قد يتم الأمر بدفع تعويضات مسبقاً و / أو استرداد الأرباح حتى إذا انخرط المتعدي بأعمال التعدي عن غير قصد، أو إذا كان غير مدركاً بأن تلك الأعمال تشكل تعدياً.¹²³ وبالإضافة إلى ذلك، قد يُطلب من المتعدي تسديد النفقات التي تكبدها مالك الحق، بما في ذلك أتعاب المحامين.¹²⁴

كما تنص بعض القوانين الوطنية على دفع **تعويضات عقابية** (أي أوامر بدفع مبلغ يتجاوز بكثير الضرر الفعلي الذي لحق بمالك الحق).

4.3.4 التخلص من السلع أو تدميرها

في بعض البلدان، قد تشمل إحدى سبل الانتصاف من التعدي إصدار أمر بالتخلص من السلع المتعدية أو تدميرها، وذلك بناء على طلب من مالك الحق. وقد لا يقتصر ذلك الأمر على السلع التي تبين أنها متعدية فقط، ولكنه قد يشمل أيضاً المواد والأدوات المستخدمة غالباً لإعداد سلع متعدية. ورغم ذلك، يجب أن يكون الأمر بالتخلص من السلع أو تدميرها متناسباً مع خطورة التعدي ومصالح الأطراف الثالثة.¹²⁵

وتشكل أوامر التخلص من السلع المتعدية أو تدميرها رادعاً فعالاً يهدف إلى تقليل مخاطر حدوث المزيد من التعدي وتجنب إلحاق المزيد من الضرر بمالك الحق، وذلك عن طريق إخراج السلع والمواد المتعدية من السوق.¹²⁶ ويجب أن يضمن أمر التخلص من السلع أن يتم ذلك خارج القنوات التجارية وبطريقة تتجنب إلحاق الضرر بمالك السلع. أما المتعدي فلن يحصل على تعويض من أي نوع عند التخلص من السلع المتعدية.

وعند إصدار أمر بالتخلص من السلع المتعدية أو تدميرها، على السلطات القضائية مراعاة الأثر البيئي للسلع المتعدية.¹²⁷ فبعض السلع المتعدية (مثل اللبيدات الحشرية ومبيدات الآفات والمواد المستنفدة للأوزون) تشكل تهديداً مباشراً على البيئة وقد تؤدي إلى نشر السموم فيها، وبالتالي فهي تتطلب طرق تدمير دقيقة وصديقة للبيئة.

وفي بعض البلدان، يُسمح بالتخلص من السلع عن طريق التبرع بها، طالما أن هذا التصرف لا يتعارض مع المبادئ الواضحة أعلاه - أي أنه لن يتم إدخال السلع المتعدية في القنوات التجارية وأن التبرع لن يؤدي إلى إلحاق المزيد من الضرر بمالك الحق. وفي معظم البلدان حيث يُسمح بالتخلص من السلع عن طريق التبرع بها، يجب الحصول على موافقة مالك الحق.¹²⁸

4.3.5 نشر الأحكام في وسائل الإعلام

وتشمل الإجراءات المدنية العتمة في العديد من الولايات القضائية تدمير نشر الأحكام في وسائل الإعلام لتنبه الجمهور من وجود تعدي (على الرغم من أنه غير منصوص على ذلك في اتفاق تريبس). أما تكاليف النشر فيتحمّلها المتعدي.¹²⁹

123 اتفاق تريبس، المادة 45.2.

124 اتفاق تريبس، المادة 45.2.

125 اتفاق تريبس، المادة 46.

126 اتفاق تريبس، المادة 46.

127 توفر لجنة الويبو الاستشارية المعنية بالإنفاذ (ACE) مزيداً من الموارد بشأن التخلص من السلع المتعدية وتدميرها بطريقة آمنة للبيئة. راجع، على سبيل المثال، وثيقة WIPO/ACE/12 للتوفرة على الرابط التالي: www.wipo.int/meetings/ar/doc_details.jsp?doc_id=375396

128 راجع التقرير المُعد من قبل هيئة تسوية المنازعات التابعة لمنظمة التجارة الدولية فيما يتعلق بالقضية DS362 (رقم 16)

129 راجع مثلاً المادة 15 من التوجيه الأوروبي بشأن الإنفاذ، على النحو المبين في التصويب على التوجيه EC/48/2004 الصادر عن البرلمان الأوروبي والجلسة الأوروبية بتاريخ 29 أبريل 2004، والذي يتناول إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، 2 يونيو، 2004، 16/OJ L 195، متوفر على الرابط التالي: [https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/HTML/?uri=CELEX:32004L0048R\(01\)&from=EN#d1e842-16-1](https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/HTML/?uri=CELEX:32004L0048R(01)&from=EN#d1e842-16-1)

4.4 الإجراءات الجنائية

إن الهدف من الإجراءات الجنائية هو معاقبة الأشخاص الذين يرتكبون أشكال خطيرة من التعدي بشكل خاص، بالإضافة إلى ردع حصول المزيد من التعدي.¹³⁰

وتنص المادة 61 من اتفاق تريبس على ما يلي:

تلتزم الدول الأعضاء بفرض تطبيق الإجراءات والعقوبات الجنائية على الأقل في حالات التقليد المتعمد للعلامات التجارية أو قرصنة حق المؤلف على نطاق تجاري. وتشمل الجزاءات التي يمكن فرضها الحبس أو الغرامات المالية أو كليهما بما يكفي لتحقيق رادع، ويجب أن تكون هذه الجزاءات متنسقة مع مستوى العقوبات المطبقة على الجرائم ذات الخطورة المماثلة. وفي الحالات الملائمة، تشمل أيضاً الجزاءات التي يمكن فرضها حجز السلع المتعدية أو أي مواد ومعدات تستخدم بصورة رئيسية في ارتكاب الجرم، ومصادرتها، وإتلافها. ويحق للدول الأعضاء تطبيق إجراءات وعقوبات جنائية في حالات أخرى من التعدي على حقوق الملكية الفكرية، لا سيما عندما تُرتكب تلك التعديات عن عمدٍ وعلى نطاق تجاري.

لذلك، من الواضح أن الحد الأدنى من المتطلبات يشمل ما يلي:

- يجب حدوث فعل من أفعال التقليد أو القرصنة؛
- ويجب أن يكون الفعل متعمداً؛
- ويجب أن يكون الفعل على نطاق تجاري.

قد تطبق البلدان إجراءات وعقوبات جنائية بشكل إضافي في أنواع أخرى من حالات التعدي - لا سيما عندما تُرتكب تلك التعديات عن عمدٍ وعلى نطاق تجاري¹³¹. وتفسر هيئة تسوية المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية (DSB) مفهوم "على نطاق تجاري" على أنه مزيج من العامل النوعي (الأعمال التجارية التي تتم من أجل الربح) والعامل الكمي (حجم النشاط التجاري)، وقد يختلفان وفقاً لطبيعة النشاط التجاري المحدد.¹³²

وتشمل الجزاءات التي يجب فرضها الحبس أو الغرامات المالية أو كليهما بما يكفي لتحقيق رادع،¹³³ ويجب أن تكون هذه الجزاءات متنسقة مع مستوى العقوبات المطبقة على الجرائم ذات الخطورة المماثلة¹³⁴، وذلك وفقاً للقانون المعمول به في كل بلد - ولا سيما بالنسبة للجرائم التي تتكرر.

وفي بعض الحالات، يجوز للمحكمة الجنائية المختصة أيضاً أن تأمر بحجز السلع المتعدية أو أي مواد ومعدات تستخدم بصورة رئيسية في ارتكاب الجرم، ومصادرتها، وإتلافها.¹³⁵ وتحدد المحاكم الوطنية نوع الحالات حيث يكون تطبيق هذه الأوامر مناسباً. ويحدد اتفاق تريبس إطار السياسات التي تتيح للمحاكم أن تأمر بالتخلص من السلع المتعدية خارج القنوات التجارية، بطريقة تمنع إلحاق الضرر بمالك الحق ومن دون تقديم أي تعويض للطرف المتعدي.¹³⁶

130 راجع الالتزامات العامة بموجب اتفاق تريبس، المادة 41

131 اتفاق تريبس، المادة 61.

132 راجع التقرير المُعد من قبل هيئة تسوية المنازعات التابعة لمنظمة التجارة الدولية فيما يتعلق بالقضية DS362 (رقم 16)

133 اتفاق تريبس، المادة 61.

134 اتفاق تريبس، المادة 61.

135 اتفاق تريبس، المادة 61.

136 اتفاق تريبس، المادة 46.

سلسلة الكتب المرجعية في مجال الملكية الفكرية هي عبارة عن مجموعة من الأدلة العملية التي تتناول قانون وإجراءات الملكية الفكرية، وهي تهدف إلى مساعدة القضاة في البت في قضايا الملكية الفكرية المطروحة أمامهم في المحاكم، بالإضافة إلى تقديم المعلومات للقراء المهتمين بالاطلاع على موضوع الفصل القضائي في منازعات الملكية الفكرية عبر الأنظمة القضائية. هذا هو العدد الأول من السلسلة، وهو يتضمن مدخلاً إلى الإطار القانوني الدولي للملكية الفكرية ويسلط الضوء على خبرة الويبو والمنظور العالمي بشأن المعاهدات المتعددة الأطراف التي تنعكس بشكل أساسي في قانون الملكية الفكرية في المجالات المتعلقة بالعلامات التجارية والبراءات وحق المؤلف وسبل الانتصاف.